المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الخطة العربية لتعليم الكبار

تونس 2001

بسم الله الرحمن الرحيم

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
إدارة برامج التربية

الخطة العربية لتعليم الكبار

تونـــس 2001

لجنة إعداد الخطة العربية لتعليم الكبار

الإشراف العام :

د. عبد العزيز بن عبد الله السنبل

الإعداد والتحرير:

د. طلعت عبد الحميد فايق

المستشارون :

أ.د. حامد عمار

أ.د. علي نصار

أ. حسن كمال

الصياغة والمراجعة النهائية :

د. يحي عبد الوهاب علي الصايدي

الخطة العربية لتعليم الكبار / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. لجنة إعداد الخطة العربية لتعليم الكبار ـ تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. إدارة برامج التربية، 2001 ـ 206 ص

ق / 2001 / 02 / 003

جميع حقوق النشر والطبع محفوظة للمنظمة

مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

ISBN 9973 - 15 - 094 - 5

المحتويات

تصدير 9

أولاً : المقدمة : 15

أ – المخاطر والتحديات 17

ب – الفرص 19

ج – محصلة المخاطر والفرص. 21

ثانياً : الإطار العام للخطة. 29

1– المحددات. 30

2– الأهداف. 30

1/2 الأهداف العامة. 30

2/2 الأهداف الكمية. 32

3/2 الأهداف النوعية 32

3– المنطلقات. 32

4– منهج الخطة. 34

5–المسارات الاستراتيجية للخطة. 35

6– محاور الخطة. 37

7– الإطار التشريعي. 38

8– التوقيت 38

9– التمويل. 38

10– مراحل تنفيذ الخطة. 40

1/10 مرحلة تحضيرية 40

2/10 مرحلة التنفيذ. 40

3/10 مرحلة التقييم. 40

11– المخرجات المتوقعة. 41

ثالثاً: خطة لمحو الأمية في الوطن العربي من سنة 2000 حتى 2010م 43
نموذج (أ).
- الهدف. 44
- آليات العمل. 44
- مراحل الخطة. 44
رابعاً : خطة لمحو الأمية في الوطن العربي نموذج (ب). 55
1 - المبررات. 56
2 - جهود محو الأمية. 57
3 - الأهداف. 61
4 - التشريع. 61
5 - الجهات المسؤولة عن التنفيذ. 62
6 - التمويل. 62
7 - التنظيم. 63
8 - الخطوات. 63
9 - الوسائل. 65
10 - الطريقة. 66
11 - المحتوى. 66
12 -أماكن الدراسة. 66
13 - الزمن (التوقيت). 67
14 - العوامل المساعدة. 67
15 - المخرجات (النتائج المتوقعة). 68
خامساً: التنسيق بين مؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي والعرضي. 69
- ضرورات التنسيق والتكامل. 70
- الأهداف. 70
- مجالات التنسيق. 71
- الميادين. 71
- الإجراءات. 71
- التنسيق فيما بين الأهداف. 72

- التعليم متعدد القنوات. 72
- الآليات. 73
- التنسيق فيما بين فئات المتعلمين. 73
- الموارد. 73
- التنظيم. 74
- التشريع. 74
- مدرسة موحدة تتيح التنوع: 74
1 - بنية التعليم. 75
2 - المعاملات والعمليات السائدة في المدارس. 80
3 - كفاءة الخريجين. 82
4 - علاقة النظام التعليمي بالأنظمة الاجتماعية الأخرى 83
5 - التمويل. 84
6 - التشريع 85
سادساً: الجامعة المفتوحة. 87
- الأهداف والجدوى. 88
- مراحل التنفيذ. 90
- الهيكل التنظيمي والإداري. 91
- المحتوى. 91
- التمويل 92
- طرائق ووسائل التعليم والتدريب عن بعد. 92
- موقع الجامعة المفتوحة. 93
- التقويم. 93
- نظام الدراسة. 93
- النتائج المتوقعة. 94
سابعاً : التدريب المستمر في ظل الكوكبية. 95
1- المنطلقات. 96
2- مداخل التدريب. 100
3- تصميم برامج التدريب. 101

4- ضمانات فاعلية التدريب المستمر. 102
5- متطلبات التدريب في إطار التشاركية. 102
6- الشبكة العربية للتدريب. 104
ثامناً : التنمية المهنية والذهنية للمعلم (المنسق) 107
- التنمية المهنية والذهنية للمعلم. 108
- مجالات النمو المهني للمعلم (المنسق). 109
- مضامين عملية النمو المهني. 110
- التنمية المهنية للمعلم. 111
- مدخل التنمية المهنية. 111
- التنمية الذهنية: 112
1 - العقلانية. 113
2 - المدخل المنظومي. 115
3 - التخيل التصوري وحرية التفكير. 116
4 - تنمية مهارات التفكير الناقد. 117
5 - التفكير التأملي. 117
6 - التفكير فيما وراء المعرفة. 119
7 - الاكتشاف الموجه. 121
8 - منطق متعدد القيم لفهم التعقد. 121
تاسعاً : الشبكة العربية للمعلومات التربوية. 123
- أهدافها. 124
- التنظيم. 125
- المستفيدون. 126
- معايير اختيار المعلومات. 126
- الخدمات التي تقدمها الشبكة. 127
- نمط الإدارة. 127
- التنفيذ. 127
- التوقيت. 127

عاشراً : الشبكة العربية للتخطيط الاستراتيجي لتعليم الكبار. 129
- مقدمة حول الشبكات العاملة في مجال التنمية. 130
- بعض أمثلة للشبكات في بلدان نامية. 130
حادي عشر: خريطة بحثية موجهة لعمليات تعليم الكبار. 143
– الأهداف. 144
– الفئات المستهدفة. 144
– عمليات إسناد البحوث. 145
– أنماط البحوث 146
– الموضوعات. 146
– المراحل. 148
– التوقيت. 149
– التمويل. 149
ثاني عشر: خريطة للبرامج التعليمية والتدريبية. 151
- برامج للأقطار العربية التي تقع ضمن التجمع الثالث. 160
- برامج للأقطار العربية التي تقع ضمن التجمع الثاني. 165
- برامج للأقطار العربية التي تقع ضمن التجمع الأول. 168
ثالث عشر: برامج لجميع الأقطار العربية. 173
– البرنامج الأول : برنامج المفاهيم الأساسية لتكنولوجيا المعلومات. 174
– البرنامج الثاني: مشروع تعليم غير نظامي لتطوير قدرات النساء في الأحياء الفقيرة. 181
- البرنامج الثالث: مشروع تدريب الأخصائيين النفسيين والاجتماعين
على مكافحة الإدمان 192

– المصادر 203

تصدير

الخطة العربية لتعليم الكبار التي تضعها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بين يدي العاملين في مجال تعليم الكبار والمهتمين والباحثين العرب، تم بنائها ووضعها في ضوء استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي وهي خطة مفصلة تعالج قضايا تعليم الكبار في علاقاته وتداخلاته مع مختلف السياقات المرتبطة به، تأثيراً وتأثراً. وقد التزمت برؤية تعليم الكبار باعتباره مكوناً من مكونات المنظومة التعليمية في إمتداداتها، وبالأوضاع المجتمعية ظهيرها وخلفياتها، وبالحاضر والمستقبل العربي في تموجه مع متغيرات العصر وتحدياته مما جرى الاصطلاح على تسميتها بتيارات العولمة أو الكوكبية.

وهذا يعني أن هذه الخطة قد اتخذت منهج دراسة الجزء في سياق كلي منظومي، وليس منهج دراسة الجزء (تعليم الكبار) كما لو كان مستقلاً عن علاقاته بغيره من الأحوال المجتمعية التي تحيط به سواء على المستوى العربي أو المستوى العالمي. وتلك سمة رئيسية من السمات العلمية التي تميزت بها هذه الخطة. ومثل هذا المنهج العلمي الطموح قد يؤدي إذا لم يلتزم بحدود تضبط مواقع تشابكاته إلى أن تتسع وتتداخل رؤية الغابة لتختفي فيها الشجرة المراد التركيز عليها.

وفي استعراض لمكونات تعليم الكبار الواردة في هذه الخطة يتبين مدى التطور والتنوع في مجالاته ومواطنه وأساليبه وطرائقه ومؤسساته وآلياته، وضروراته في عالم اليوم والغد، فقد اتسعت مجالات تعليم الكبار وتعددت برامجها وتنوعت وسائطها، واشتدت الحاجة إليها بصورة لم يسبق لها مثيل. فعلى المستوى الاستراتيجي لم تخل منذ التسعينيات أي استراتيجية أو خطة للتعليم إلا وأدمجت تعليم الكبار ضمن أهدافها وسياساتها ومشروعاتها بدرجات متفاوتة من الاهتمام والتركيز ولم تنحصر الجهود المبذولة على مستوى وزارات التربية والتعليم، بل أسهمت معها وزارات وهيئات رسمية أخرى باعتبار تعليم الكبار مكوناً هاماً من مكونات التنمية البشرية. كذلك تنامت أنشطة القطاع المدني بجمعياته وروابطه في هذا المجال ليصبح جزءاً لا يتجزأ من برامجها سواء في مجال مشروعاتها الإنتاجية أو الخدمية أو الرعاية الاجتماعية.

وإذا كان بداية تعليم الكبار قد انطلقت من محو أمية الأميين بتعليمهم القراءة والكتابة فإن هذا المفهوم نفسه قد جرى عليه تطوير في دلالته وبرامجه، وتحول الأمر من مجرد تعلم

الأبجدية (وفك الخط) وقراءة الرسائل الشخصية إلى محو الأمية الوظيفية، أي ربط مهارات القراءة والكتابة باكتساب مهارات العمل التي تمكن المشتغل من تحسين إنتاجيته من خلال فهمه لمطالب العمل وتسلسلها ووعيه بمستويات الدقة ، وتطوير مقتضيات العمل الأخرى من حيث الجودة والمواصفات والإنجاز المحدد بتوقيت معين.

ويستمر التطور والتطوير لبرامج محو الأمية لنلتقي بمحو الأمية الحضاري الذي أطلقته المنظمة العربية للتربية والثقافة. ويزداد التداخل والتشابك بين مهارات القراءة والكتابة ومهارات العمل في سياق المواطنة والتكوين الثقافي العربي للمتعلم امتداداً إلى إكسابه الوعي بدوره في عملية التنمية والمشاركة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أخذاً وعطاء، حقاً وواجباً. ومع ذلك ظل محو الأمية جزءاً لا يتجزأ من تعليم الكبار في إطار التخطيط والتنفيذ لتطوير التعليم في الأقطار العربية في إطار هذا الاتساع والتنوع والتطور لمفاهيمه وأهدافه وبرامجه ووسائله.

كذلك نلحظ آفاق التجدد والتنوع في جوانب أخرى من مجالات تعليم الكبار، منها التوسع الهائل في عمليات التدريب لأغراض تأهيلية قبل الخدمة وفي أثنائها، وعمليات لإعادة التدريب على فترات لمختلف فئات قوة العمل، سواء تركز مضمون عمليات التدريب على الجوانب المهنية والفنية أو لمواجهة مشكلات معينة على الجوانب الثقافية، أو شملت هذه الجوانب جميعاً، فقد تعددت أنماط التدريب سواء في مواقع العمل أو في مؤسسات متخصصة كمراكز التدريب أو في المعاهد والجامعات. ومن أمثلة ذلك تدريب المعلمين أثناء الخدمة.

وغدا التدريب وإعادة التدريب من الضرورات الملحة لكثير من المهن والوظائف. ومن نافلة القول توضيح الدواعي التي تفرض عمليات التدريب في تكاملها مع التكوين العلمي، نتيجة لما يشهده العالم من معارف وتكنولوجيات ونظم للإدارة، تتجدد بصورة متلاحقة ومتسارعة.

فقد هيأت تكنولوجيات التعلم والتدريب والتواصل إمكانات هائلة لكل من التعلم والتدريب. وفي هذا الصدد نذكر القنوات الفضائية العربية المنطلقة من الأقمار الصناعية، التي ينبغي التخطيط للإفادة مما ينطلق عنها من قنوات فضائية للبث التليفزيوني أن يخصص بعضها لقضايا تعليم الكبار، برامجاً وتدريباً. ولقد أفاضت الخطة في إيراد عدد من الوسائل والآليات الجديدة التي يمكن استثمارها في التعليم والتدريب من بعد والتعليم المفتوح.

وقد يسعى تعليم الكبار من خلال المنجزات التكنولوجية والاتصالية الجديدة إلى توسيع

فرص التعلم الذاتي، من خلال الحاسب الشخصي واسطوانات الليزر المبرمجة أو عن طريق الشبكات حيث يمكن لمن محت أميته الحاسوبية أن يصل إلى مواقع المعلومات التي يريدها بنفسه، وتصبح هي كتابه المقروء والمصور والذي يمكن أن يتضمن مختلف الآراء والنظريات والخبرات.

والخلاصة التي حاولت الخطة إيجازها، هي أن تعليم الكبار في عالم اليوم والغد قد أصبح حقاً من حقوق التعليم والتعلم للكبار، كما هو حق للصغار. وقد استدعى ذلك ما يموج به متغيرات النظام الاقتصادي الجديد الذي تحكم أيديولوجية السوق الحرة وما ارتبط بها من ثورات تكنولوجية ومعرفية وما تؤدي إليه من منجزات، حيث يقال أنه يظهر اختراع جديد كل دقيقتين، وأن المعلومات والمعارف تتغير كل (18) شهراً، وأن قوة العقل والمعرفة هي العامل الحاسم في عمليات الإنتاج والخدمات، وأن ميزتها النسبية في تلك العمليات تتجاوز كثيراً جداً ميزة توافر الموارد الطبيعية ورأس المال وكثافة العمالة. وبلغ الإنجاز أو الإعجاز أنه قد أصبح من الممكن الزراعة في المعمل بكميات هائلة قابلة للتصدير في بعض الحاصلات، دون تربة زراعية ودون مزارع. وفي الوقت ذاته تتغير مطالب السوق وخطوط الإنتاج لتتحول من الحاجة إلى سلعة إلى سلعة أخرى، ومن مهارة إلى مهارات أخرى، مما يترتب عليه في كثير من الحالات أن يغير المرء مواقع عمله ودراساته أربع مرات على الأقل خلال فترة حياته العاملة.

ومن ثم لم يأت الاهتمام أو التركيز على تعليم الكبار منذ العقدين الماضيين إلا استجابة لضرورات التغير السريع والمقحم لما ألفناه من استقرار نسبي لقوة العمل، ولما اكتسبته من مهارات ومعارف خلال مراحل تعليمها السابقة. وتحت ضغوط كل تلك المتغيرات أصبح وغدا وأمسى تعلم الكبار ومفهوم التعليم المستمر مدى الحياة حاجة ملحة للبقاء والنماء في الحاضر والمستقبل.

وبالنظر إلى واقع عمليات التعليم والتعلم في أقطار الوطن العربي أشارت الخطة إلى مجموعة من المؤشرات. تدل على مستويات مختلفة في تدنيها بالنسبة للصغار وللشباب وبخاصة في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي. كما أشارت إلى تدني نسبة القرائية بين الكبار بدرجات متفاوتة أيضاً. هذا فضلاً عن محدودية مؤسسات ومجالات تعليم الكبار النظامية وغير النظامية، الرسمية والأهلية. وإذا كان ما يتمتع به المواطن من عدد من سنوات التعليم له دلالتها حين تطول، أو حين تقصر.

فثمة مؤشر إحصائي يعرف بعدد سنوات التمدرس لمن هم في سن (25) فما فوق أي

عدد السنوات التي قضاها الفرد في المتوسط من هذه الشريحة العمرية. وهو بالنسبة لمجمل أقطار الوطن العربي لا يتجاوز 4 سنوات في المتوسط، متراوحاً بين 2 – 5،5 سنة باختلاف الأحوال التعليمية في تلك الأقطار. في حين نجد سنوات التمدرس لمن هم في نفس السن في كوريا الجنوبية على حسب المثال 8 سنوات، وبلغ في بعض الدول الصناعية 12 سنة.

ويعود تدني هذا المؤشر في الأقطار العربية إلى ارتفاع نسبة الأمية التي تبلغ أكثر من 40٪ في المتوسط، مع التباينات الفطرية المعروفة: كما يعود كذلك إلى الانخفاض النسبي في معدلات القيد (الاستيعاب) في المرحلتين الثانوية والتعليم العالي بشعبه الجامعية ومعاهده العليا، فضلاً عن الفرص المحدودة لمجالات التعليم المفتوح والتعليم غير النظامي. ولا يدخل في تلك السنوات تأثير التعليم اللا نظامي أو العرضي وهي أكثر محدودية.

ومع التدني النسبي لمختلف المؤشرات التعليمية الواردة في هذه الخطة إلا أن ثمة تقدما ملحوظا في تلك المؤشرات المتدنية مقارنة بعقدي السبعينيات والثمانينات، لكن يظل تعليم الكبار مقتصراً على جهود متناثرة هنا وهناك وبخاصة في مجالات التدريب المباشر المعتمد على المحاضرات وقليل من المناقشات وورش العمل أو توظيف تكنولوجيا المعلومات بوسائطها المتعددة في توسيع وتنويع تعليم الكبار بما في ذلك برامج محو الأمية بأبعادها المتطورة.

لهذه العوامل والأوضاع وفي هذا السياق جاءت استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي التي اعتمدها المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في دورته الحادية والسبعين المنعقدة في تونس خلال شهر إبريل 2000 م بتفويض من المؤتمر العام في أوانها، لكي تستحث الهمم وتنير السبيل إلى المحاولة الجادة لبداية المسيرة المنظمة في اعتماد وتنفيذ التعليم المستمر مدى الحياة من أجل تنمية قوة بشرية ذات كفاءة وإنتاجية عالية للإسهام في التنمية العربية الذاتية، وفي مواجهة تحديات المستقبل، ومن ثم تم وضع هذه الخطة على ضوئها.

وتم عرض هذه الخطة على مؤتمر الإسكندرية السابع حول تعليم الكبار الذي عقد في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 30 سبتمبر - 3 أكتوبر 2000م، لمناقشتها وإقرارها واقتراح الآليات اللازمة لتنفيذها، وقد ناقش المؤتمر الخطة مناقشة تفصيلية معمقة، من خلال خمس فرق تم تشكيلها

من قبل المؤتمر لدراسة محاور الخطة واقتراح التعديلات وآليات التنفيذ اللازمة. وفي ضوء ما تمخض عنه المؤتمر من توصيات ومقترحات تمت الموافقة على الخطة في صورتها الحالية.

والمستعرض لمعالم هذه الخطة يدرك مدى الشمول والتفصيل في المحاور التي تتألف منها. فقد تضمنت الخطة ثلاثة عشر محوراً من المحاور والمشروعات التي افتتحت مقدمتها الخلفية الاجتماعية والمنظومة التعليمية العامة، والمتغيرات العالمية التي يقع في سياقها مفاهيم تعليم الكبار ودلالته. وامتدت هذه المحاور لتشمل الإطار العام للخطة بدءاً من فلسفة تعليم الكبار وأهدافه ومنطلقاته ومسارات الخطة وتمويلها ومراحل إعدادها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

وشملت الخطة ما يمكن تسميته بمطالب العمليات التخطيطية والمشروعات التنفيذية، منها خريطة بحثية موجهة لعمليات تعليم الكبار، وتأسيس الشبكات العربية للمعلومات ولتعليم الكبار، والتنسيق بين مؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي والعرضي وعمليات التدريب ومشروع الجامعة المفتوحة.

ومن المعالم الجديدة التي تتميز بها هذه الخطة تنميط الأقطار العربية إلى ثلاثة تجمعات في ضوء المتغيرات الإجمالية للتنمية البشرية والتنمية الاجتماعية والمتغيرات الإنسانية. واستتبع هذا التنميط تحديد المطالب التربوية في مجال تعلم الكبار استهداء بواقع كل قطر على أساس كل من تلك المتغيرات وبذلك تصبح البرامج التعليمية والتدريبية أكثر ارتباطاً بالاحتياجات الحقيقية لكل تجمع من تلك التجمعات الثلاثة.

ومن مميزات هذه الخطة: ما وضعته من تقديرات كمية لنمو الحجم المطلق للأميين خلال الفترة العشرية للخطة من عام 2000 حتى عام 2010 على أساس معدل انخفاض سنوي بنسبة 47.1٪ للفئة العمرية من 15-45 سنة من الأميين. هذا فضلاً عن عدم إغفالها للتنمية المهنية والذهنية للمعلم بصورة عامة ولمعلم (منسق) تعليم الكبار وللمناهج المقدمة بحيث تنمي مهارات التفكير المختلفة وهذا يمثل بعدا هاما في عملية التعليم والتدريب وبخاصة ما تطرحه الموجه المعرفية الثالثة وثقافة السوق الطليق وتياراته التنافسية.

واستعرضت الخطة ثمانية من المقومات الذهنية في عمليات التعلم والتعليم والتدريب والسعي لاكتسابها وإكسابها بحيث يتحقق البعد النوعي في تجويد نتاج عمليات التعليم والتعلم. وفي هذا الصدد أوردت الخطة أبعاد التفكير العقلاني والمدخل المنظومي والتخيل

التصوري والتفكير الناقد والتفكير التأملي والتفكير فيما وراء المعرفة والاكتشاف الموجه والتفكير من خلال منطق متعدد القيم. وقد يبدو ذلك من قبيل السعي الطموح، ولكنه يمكن ترجمة ذلك ببرامج وتدريبات مبسطة لبلوغ مختلف مستوياتها في ضوء قدرات كل من المعلمين والمتعلمين، ولا ينبغي أن نركن إلى مجرد الحفظ والتلقين والقراءة المسطحة أو الأبعاد الأحادية التي تختزل مضامين التعلم والتفكير فيها دون تفكير ناقد أو وعي بقرارات مختلفة لها وبدائل يمكن تصورها.

وبعد فإن هذه الخطة تمثل قفزة نوعية في العمل العربي المشترك وفي الفكر التخطيطي التكاملي الذي يسعى إلى إيجاد آلية متجانسة لتعليم الكبار في الوطن العربي تستهدف في مجملها تنمية عربية شاملة من خلال ما تقدمه من رواء ومؤشرات يمكن أن تسهم في تنمية الموارد البشرية العربية اللازمة للتنمية وتأهيلها وإعدادها لمواجهة تحديات الحضر واحتمالات المستقبل.

وأخيرا فقد قام بإعداد وتحرير هذا العمل العلمي الجاد والموفق الأستاذ الدكتور طلعت عبد الحميد فائق أستاذ أصول التربية المساعد بكلية التربية جامعة عين شمس فله الشكر الجزيل والتقدير المستحق لما بذله من جهد يذكر فيشكر. والشكر موصول للأستاذين الجليلين الدكتور حامد عمار أستاذ أصول التربية غير المتفرغ كلية التربية جامعة عين شمس، و الدكتور على نصار المستشار بمعهد التخطيط القومي في مصر، على ما أسهما به من تقديم المشورة لمعد الخطة، وكذا الشكر للأساتذة/ نولة درويش المساعد التنفيذي للشبكة العربية للجمعيات الأهلية، وأحمد نبوي الباحث بمركز البحوث التربوية، وإكرام فتحي الباحثة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية على ما قدموه من عون لمعد الخطة.

والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وهي تقدم هذه الخطة للآمة العربية تأمل أن يستجيب لها جميع المهتمين بقضايا تعليم الكبار والتنمية في الوطن العربي من قيادات سياسية وتربوية وباحثين وعاملين في الميدان لوضعها موضع التنفيذ.

والله الموفق

د. عبد العزيز بن عبد الله السنبل
نائب المدير العام

تونس 2000

المقدمة

تأتى صعوبة البحث في مجال تعليم الكبار من تعدد جوانبه ومؤسساته ومتغيراته، ونظمه وأساليبه، بالإضافة إلى أن جوهر عملياته يتسم بالاستمرارية مدى الحياة، وأنه يتضمن التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، ويتضمن أيضا مدى متنوع من التعليم العرضي مما يتيح للكبار أنواعًا من التربية التعويضية، أو المتجددة، أو الموازية، أو المتناوبة التي تفرض على الباحث أنماطاً قد تكون مغايرة لما ألفه من أدوات وتقنيات وأساليب للعمل البحثي.

ويعد تعليم الكبار شرطاً ضرورياً للمشاركة الكاملة في المجتمع، وسنداً رئيسياً للتنمية المستدامة التي تحافظ على البيئة، ويمكن لتعليم الكبار أن يشكل الهوية، ويعطى معنى للحياة باعتباره عملية مستمرة مدى الحياة، وهذا ما أكدت عليه مؤتمرات اليونسكو عامي : 1976 بنيروبي، و 1997 م بهامبورج.

ويشمل تعليم الكبار بمفهومه الحالي الأساليب التقليدية، كما يتضمن كذلك التعليم المفتوح، والتعليم عن بُعد، ويزداد الأمر صعوبة على الباحثين عندما نجد البعض يشير إلى مصطلح الأندراجوجيا (Andragogy) باعتباره عملية ممارسة للعمل الاجتماعي والتربوي والذي يكون فيه المعلم ميسر لعملية التعلم، بينما يقع عبء التعلم على الدارس. بينما يتناوله البعض باعتباره علماً وفناً لمساعدة الكبار على التعلم، وهو ما يتم تبنيه في الصفحات التالية.

وانطلاقاً من الفرضيات التي يقوم عليها تعليم الكبار، المتمثلة في تغير مفهوم الذات من الإتكالية إلى الاستقلالية، وتصاعد دور الخبرة لدى المتعلم الكبير، ومواجهة تحديات الحياة باعتبارها أساس استعداد الكبير للتعلم، .. وبالتالي فإن تعليم الكبار يتوجه نحو حل المشكلات المجتمعية ومن ثم يعتبر القاطرة التي تقود إلى اعتراك القرن إلحادي والعشرين. وهذا ما أكده مؤتمر هامبورج 1997م.

وبالنسبة للأقطار العربية تحتاج عملية الدخول إلى القرن الجديد مجهودات كبيرة ذلك لأنها تتم من خلال ناتج التحديات أو المخاطر، ومن خلال الفرص المتاحة. ومن خلال الإمكانات الذاتية للبلدان العربية، ومن خلال توطين آليات التقدم المستخدمة في دول متقدمة من علم وتكنولوجيا.

(أ) : المخاطر والتحديات:

- يتطلب الاتجاه إلى عولمة التعليم النظر إلى المعايير والأسس التي تعمل بها مؤسسات التعليم في إطار عالمية المعارف والمهارات.

- يوجد اختلال في معدل المعروض من التخصصات العلمية، حيث يوجد تزايد في بعضها، وانخفاض في البعض الآخر.

- ارتفع معدل الطلب على مقاعد الدراسة في الأقطار العربية إلى خمسة أضعاف سنة 2000، على ما كان عليه الحال سنة 1980م.

- مازال هناك 68 مليون أمي في الأقطار العربية، كما تتراوح نسبة القوى العاملة من الأميين ما بين 40 إلى 60 ٪ من مجموع القوى العاملة في بعض التقديرات، وهى نسبة مرتفعة في الحالتين، كما تبلغ نسبة النساء من القوى العاملة حوالي 10٪ فقط من المجموع الكلى.

- قُدر عدد المواقع على الإنترنت بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العربية بألفي موقع، بينما بلغ عدد مواقع المؤسسات الإسرائيلية حوالي ألفين وستة وتسعين موقع في ديسمبر سنة 1996م.

- يوجد في العالم الآن أكثر من 800 جامعة مفتوحة، وبلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات عليا من مؤسسات التعليم غير النظامي حوالي 50٪ من مجموع الحاصلين على مؤهلات عليا، بينما في الأقطار العربية نجد أن مؤسسات التعليم غير النظامي، والتعليم عن بُعد والتعليم المفتوح لا تحظى بالتقدير أو الدعم اللائقين على الرغم من أن هذه الصيغ هي التي تستطيع مواكبة سرعة وثورة المعلومات.

- ما زالت معدلات الفقر والبطالة عالية جداً في دولنا العربية وخاصة في الريف، على الرغم من تضارب الإحصاءات في ذلك.

- تعد البلدان العربية فقيرة في الاتصالات الهاتفية، فالبون شاسع بينها وبين الدول الغربية الصناعية: وعلى سبيل المثال، فإن دولة قطر التي لديها أكبر قدر من أجهزة الهاتف بالنسبة إلى عدد السكان، تبلغ نسبته فيها حوالي 1-26 خطاً بالنسبة لكل مائة فرد، في

حين تبلغ النسبة في الولايات المتحدة 83.7 لكل مائة فرد، كما أن التغطية تتركز في المدن وتظل الأرياف محرومة من الاتصالات، أما في دولة السودان فتبلغ النسبة 1.6 خطاً لكل مائة مواطن في المدن مقابل 0.54 في الريف، وفى المغرب 3.36 في المدن مقابل 0. 2 في الريف، وفى مصر 4.35 مقابل 0.36 في الريف.

- وبالنسبة لأجهزة الحاسب يظل إدخال التعديلات على البرامج مرهوناً بالشركات الصانعة وهذه الشركات تفضل الأسواق الأكثر تقدماً للجديد المتطور.

- يبلغ نصيب كل ألف مواطن عربي من الجرائد حوالي 38 نسخة، بينما تصل النسبة في الأقطار المتقدمة إلى 334 نسخة لكل ألف مواطن.

- تبلغ نسبة الإنتاج العربي من الكتب حوالي 1٪ بالنسبة للإنتاج العالمي، على الرغم من أن العرب يمثلون 3.5 ٪ من سكان العالم.

- لم ينتج عن تطوير مراكز التوثيق العربية وإنشاء مؤسسات توثيق مؤتمتة انعكاس على نشر قواعد وبنوك للمعلومات لكي تشمل قاعدة معرفية مرتبطة بالشبكات العالمية، ووضعها في خدمة الجمهور لتبادل المعلومات في حقول التنمية.

- تذكر التقارير الإقليمية لعام 2000 أن متوسط الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي في حده الأدنى 0.98 في لبنان، وحده الأعلى 5.3 في الكويت بمتوسط عام بلغ 2.25، وبوسيط قدره 1.89، وإذا تم اعتبار الحد الأدنى لنسبة الإنفاق الجاري على التعليم إلى الناتج القومي الإجمالي 2٪ فإن نصف الأقطار العربية لم يكن متوسط إنفاقها على التعليم كافياً لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

- وبالنسبة للمعلمين نجد أن:

* إعدادهم لا تتم فيه عملية التوأمة والتكامل بين الإعداد للمادة الأكاديمية والتأهيل التربوي.

* يتم التدريب أثناء الخدمة على شكل محاضرات بدلاً من ورش العمل.

* عزوف الشباب عن هذه المهنة، والملتحقين بدور إعداد المعلمين من ذوى المؤهلات المنخفضة.

* أصبحت مهنة التعليم مهنة من لا مهنة له، لذا يجب الإذن أو الترخيص بالتعليم مشروطاً بحصول المعلم على عدد من الوحدات الدراسية، ويُعطى الترخيص كل مدة زمنية محددة.

– وبالنسبة للأمية عند اليافعين والكبار:

وصلت نسبة الأُميين سنة 1990م 48.7 ٪ أي 61 مليون فرد في عمر 15 سنة فما فوق، وحدث تقدم سنة 2000 م حيث قلت النسبة إلى 38.5 ٪ تمثل 68 مليون أمي، وهذا يعني انخفاض النسبة مع ازدياد العدد المطلق.

– وبالنسبة لكفاية برامج التعليم

ظلّت الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية دون المستوى المطلوب عالمياً ومحلياً لمدة طويلة ملحوظة بنواتج هذا التخلف وانعكاساته على الظاهرات الاجتماعية والخدمات.

(ب) الفرص :

– تحتل الأقطار العربية 10.2 ٪ من مساحة العالم، وتأتى في الترتيب الرابع من حيث المساحة ويشكل سكانها 4،4 ٪ من سكان العالم، ولكن معدل الطلب على مقاعد الدراسة ارتفع خمسة أضعاف عام 2000 م عما كان عليه عام 1980، نتيجة ارتفاع عدد السكان في الفئة العمرية من 6 سنوات إلى 23 سنة حيث قدرت بـ 117 مليون عام 2000، وقدرت بـ 174 مليون عام 2025، فإذا أتيحت لهذه الأعداد فرص التعليم الذي يتيح تنمية القدرات الإبداعية لديهم سيصبحون فاعلين اجتماعيين. وإذا لم يحدث هذا يصبح هذا العدد بمثابة خطر متوقع بفكره وسلوكه وتوجهاته وتطلعاته التي يُعد بعضها غير منطقي.

– يوجد بالأقطار العربية حوالي خمسين ألف عضو يعملون في 175 جامعة، كما يوجد أكثر من ألف منظمة تقوم بنشاطات البحث والتطوير، كما يوجد عشرة ملايين خريج جامعي، ويوجد أيضاً 718 مؤسسة للتعليم العالي مع بداية عقد التسعينات.

– تم إنشاء المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية سنة 1976 م لتصميم القمر الصناعي العربي (عرب سات) وتم تشغيله منذ إطلاقه سنة 1985م، وأطلقت مصر القمر الصناعي (نايل سات) الذي يستوعب 72 قناة تليفزيونية، ويمكن استخدام هذه الأقمار لخدمة

التعليم المستمر بصفة عامة وتعليم الكبار بصفة خاصة من خلال صيغ التعلم عن بُعد من أجل إتاحة التعليم المستمر للجميع مما يسهم في استدامة التنمية.

- إذا كان من المفترض أن كل مليون فرد من الفئة العمرية (17 :23) يحتاجون إلى جامعة، فإن تحقيق هذا الأمر يعد صعباً إذا تم التفكير في إنشاء تلك الجامعات بالطرائق التقليدية، ولكن إذا كان هناك فكر جديد يدعم التعلم عن بُعد، ويدعم التعليم المفتوح فإن الأمر يكون يسيراً، ومعنى هذا أنه من خلال طرائق جديدة في التفكير يمكن تحويل التحديات إلى فرص في شتى المجالات في ظل نقص الإمكانيات.

والجامعة المفتوحة كنظام موازٍ للتعليم الجامعي التقليدي تلبّي جزءاً من الطلب الاجتماعي على التعليم، وتستوعب أعداداً كبيرة من الطلاب بمرونة ويسر غير متوفرين في التعليم التقليدي، وذلك لأن الجامعة المفتوحة يمكن أن تحقق الأغراض التالية:

1-التعليم والتدريب والتأهيل المهني.

2- تقديم الاستشارات الفنية، ودراسات الجدوى.

3- نشر الثقافة الحرة.

4- إجراء البحوث.

5- خدمة المجتمع المحلي من خلال الاستفادة من تجارب كليات المجتمع التي تربط العلم بالعمل.

هذا بالإضافة إلى الأغراض التقليدية للجامعات النظامية، وتقديم برامج تأهيلية قبل الالتحاق ببعض البرامج، ولبعض الطلاب ذوى المستويات التعليمية المتدنية منهم، غير الحاصلين على تعليم ثانوي أو ما يعادله.

- ولعل توجهنا السابق يتسق مع الجهود الحالية التي رصدها تقييم الواقع من خلال وثائق المؤتمر الإقليمي المنعقد في القاهرة سنة 2000م بالنسبة للمهارات الحياتية، والتي تبلورت من خلال التوجهات العامة للدول العربية والتي من أهمها:

* الاهتمام ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار فيما يتعلق بالتدريب المهني وتأهيل القوى البشرية، والسعي لإكساب المهارات والمعارف الخاصة بالصحة والنظافة والتغذية، والبيئة والرعاية الأسرية، ورعاية الأمومة والطفولة.

* إدخال مناهج تربوية في تدريس مجالات الصحة والبيئة والأسرة والسكان.

* مشروعات القرية المتعلمة، والتدريب عن بُعد (مصر).
* إنعاش الفئات غير المحظوظة (المغرب).
* إشراك الطلبة بجهود دولية لحماية البيئة (الكويت).
* تزويد البدو الرحل بالمهارات والأنماط السلوكية المرغوبة (السعودية).
* التربية المرورية (سوريا).
* إدخال مقررات تكنولوجيا المعلومات في المناهج الدراسية.
* إقامة حملات توعية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، واللجوء إلى المساجد للمساعدة في محو الأمية.
* إدخال تقنيات جديدة ووسائل سمعية وبصرية، مثل الحاسوب والحقائب التعليمية وأشرطة الفيديو، وإدخال نظام البث الفضائي لأغراض تعليمية (مصر- ليبيا).

أما بشأن جهود المجتمع المدني والأهلي والخاص فهي متواضعة.

- على الرغم من أن التكتلات العالمية تعد واحداً من التحديات والمخاطر التي تهدد الأمن العربي في شتى المجالات الاقتصادية، والسياسية، و تهدد الهوية العربية، إلا أن الخبرة تؤكد أنه بقدر التحدي تكون الاستجابة كما حدث في أكتوبر 1973م، ونتيجة لما سبق فإنه في ظل شراسة العولمة يمكن أن تتجمع الأقطار العربية حول تراثها المشترك من أجل الريادة الحضارية وليس مجرد التنافس فيما بينها أو بينها وبين غيرها.

(ج) محصلة المخاطر والفرص :

عادة ما يتم ذكر المخاطر والفرص دون ذكر نواتج العمليات التي تتولد عن تلك المخاطر والفرص، ومن تلك النواتج ما يلي :

(1) تحول تعليم الكبار من عمل من أعمال الخير الفردية إلى عمل من أجل التنمية، ومن هدف التحسين إلى هدف التغيير، غير أن فلسفته اختلفت باختلاف الأيديولوجيات والمصالح فكان الاهتمام بالممارسة الميدانية أكثر منه بالأسس الفلسفية، والاهتمام بالفرد أكثر منه بالبنى اتساقا مع مبادئ البراجماتية كما ظل معيار الكفاءة الاقتصادية وتكوين المواطن الاقتصادي، من خلال التدريب وإعادة التدريب من أجل إنتاج أوفر يحقق ربحاً أعلى اتساقا مع الفلسفات الموجهة لاقتصاد السوق على عكس الفلسفات الشمولية التي تهتم بالتربية العقائدية والمعرفة العلمية والتقنية، إلا أن أصوات العالم الثالث تنادى بضرورة أن يهدف التعليم إلى تحرير

الإنسان . فتعلم مهارات القراءة والكتابة يجب أن يكون مصحوبا بتنمية الوعي النقدي بمتناقضات الواقع مع تشجيع المبادرة والمشاركة في المشروعات لتغيير العالم.

وعلى الرغم من ذلك إلا أن :

أ – واقع التعليم الأساسي في الدول النامية مرتبط بمهنة تقليدية وثقافة تقليدية مرتبطة بالمجتمع المحلي وهذا يتناقض مع قيم ومفهوم الحداثة.

ولا تزال برامج التدريب تهتم بالتدريب الفني التخصصي دون توفير قدر كافي من التعليم والتثقيف العام والأكاديمي.

ب– لا تزال معظم المعونات الأجنبية في مجال البحوث التي تقدم للدول النامية مقتصرة على البحوث التطبيقية دون الاهتمام الكافي بالبحوث الأساسية رغم أن البحوث والدراسات الأساسية هي التي تهتم بالإبداع الذي يعظم القيمة المضافة للمنتجات والتكنولوجيا فائقة الدقة التي قد تصل في مجال الأقمار الصناعية إلى حوالي عشرين ألف، وهذا يتطلب تبني نموذج الإنماء الحضاري وليس الاقتصار على نموذج الإنماء التربوي المنتج الذي يهتم بالبعد الاقتصادي فقط، وهذا يعني ضرورة الاهتمام بالتنمية الذهنية إلى جانب المهارات الجزئية مع تلاشي الحدود بين التعليم والتدريب، على الرغم من تركيز التدريب على أهداف محددة ومباشرة وموجهة أما محتواه فمن الممكن ألا يختلف عن التعليم.

ج– كما أصبح تعليم الكبار منوطاً به استيعاب التغيرات الحادثة بالنسبة للتقسيم الدولي الذي يقوم على "المعرفة" أكثر من "رأس المال والمواد الخام" حيث تتغير مواقع ووظائف الناس، بإيقاع سريع إلى الدرجة التي يتنبأ فيها البعض أن الفرد سوف يغير وظيفته من ثلاث إلى أربع مرات طوال حياته، وهذا يعني استمرارية تعلمه وتدريبه مدى الحياة، كما أن هذا يتطلب تفعيل صيغ التعليم والتدريب عن بُعد لمرونتها إلى جانب الاهتمام بالتعليم والتدريب في موقع العمل، حيث يمكن أن نرى مؤسسات للتعليم والتدريب ملحقة بمؤسسات الإنتاج بصورة مرغوبة، ملحوظة بما. يجعل تعليم الكبار هو الجسر الذي تعبر عليه الأقطار العربية إلى قلب الألفية الثالثة وتحتل مكانتها واقعا جبرياً لا شك فيه. ويتطلب هذا فيما يتطلب إيمان البشر بأهمية التربية المستدامة والأخذ بالعبرة والنموذج ممن سبق، ففي الصين أقيمت دورة تدريبية خاصة لرجال الأعمال بجامعة بكين في سبتمبر عام 1999 درس بها أكثر من مائتي طالب معظمهم من رجال الأعمال الأثرياء وفى حفل التخرج قال أحدهم: (نحن في عصر الاقتصاد

المعرفي ولا يمكن أن تكون لنا المبادرة إلا بإتقان معارف العلوم والتكنولوجيا الأكثر تقدما. إننا حققنا النجاح ونمتلك السيارات المرسيدس ولكن ذلك ليس دليلا على أننا نمتلك المعارف الكافية لدعم تطورنا المقبلب لذلك من المهم جداً بالنسبة لنا أن نواصل التعلم باستمرار).

وإذا كان الأمر يتطلب عدم الفصل التعسفي بين البيداجوجيا والاندراجوجيا و بين التعليم النظامي وغير النظامي فإن الأمر يتطلب أيضاً ضرورة استيعاب التعليم العرضي (يطلق عليه:المنهج المجتمعي) ضمن منظومة وذلك لأن التقسيم التخصصي ولتجزيئي للعمل – من وجهة نظر البعض– يقلل من فرص الرضا المهني المرتبط بالرضا عن الحياة بالإضافة إلى التتابع النمطي لضغوط الحضارة، ومن هنا فإن الإنسان يبحث عن اللذة من خلال الأنشطة التي يتيحها التعليم العرضي التي تعتمد على دافعة الفرد من أجل التحرر من الالتزامات ومن أجل تأكيد هويته.

ولهذا يمكن أن يتم استخدام وسائل الاتصال الجماهيري بصورة أكثر تركيزاً وفعالية من أجل إشباع حاجات الاستمتاع من جهة مع التخطيط لبناء ذهن مستقبلي علمي للصغار والكبار لأنهم يجلسون سويا أمام شاشات التليفزيون ويتعرضون لنفس المصدر التعليمي.

(2) وإذا كانت ثورة المعلومات قد كشفت لنا عن حقائق كانت غائبة عنا منها أن الكون يتباعد عن بعضه البعض، وأن المصادر النائية الصغيرة تشع موجات راديو قوية إذا ما قورنت بالأجرام الهائلة، وأن الذرة تنطوي على خصائص مزدوجة جسمية وموجبة في بعض الأحيان تأخذ شكل الجسيمات، وفى أحيان أخرى تبدو كموجة، كما نستطيع بالوسائل التكنولوجية الحديثة تكبير ما هو صغير وتقريب ما هو بعيد.

وهذا يعني أن المعرفة البشرية تتميز بالتغير المتسارع. وأن الظواهر تتسم باللاتحدد واللايقين. وهذا يفرض تبعات على مناهج التفكير والبحث العلمي، يجعلها تبدع طرائق تتسم بالتعقيد بدلا من الطرائق التي تختزل التعقيد في الظاهر مع التسليم بعدم القطع النهائي للأحكام التي نصدرها على الظواهر الكونية أو الظواهر الاجتماعية وبالتالي يصبح التنبؤ مشروطًا وتأشيريًا وليس يقينياً وحتمياً وخطياً كما كان يحدث في عقود ماضية وهذا يعني أن هذه الخطة مصدر للمؤشرات وأداة للتنسيق.

(3) تهدف هذه الخطة إلى تنسيق وبلورة البدائل أكثر من الاعتماد على اليقين الذي أصبح صعب المنال في ظل التغيرات المتسارعة في شتى المجالات.

(4) وتعتبر هذه الخطة رؤية مستقبلية لتفعيل شروط الإبداع من خلال ترسيم التفاعلات بين الأنشطة والبرامج وخلال التجميع والتكتل وهذا يمكننا من تحقيق تنافسية أفضل.

وتنبثق الخطة من المنطلقات التالية :

* كل فرد من الأقطار العربية فاعلٌ اجتماعي، وذاتٌ مبدعةٌ، إذا تم توفير الشروط اللازمة للتفاعل والإبداع.

* تأكيد المؤتمرات الدولية (مثل جوميتان سنة 1990م، والقاهرة ودكار سنة 2000). على أن يكون التعليم، وإتاحة فرص التميز ميسرين للجميع، مما يشكل كتلة حرجة تستطيع بها الأقطار العربية الانطلاق نحو المستقبل، برؤية علمية مؤسسة على قاعدة تعليمية عريضة تتيح التنمية المستدامة.

* تأكيد المؤتمر العالمي للتعليم العالي (باريس 1998م) على أهمية تحول المعاهد المتوسطة إلى معاهد للتعليم مدى الحياة، وتحديد دور الجامعات التعليمي تبعاً لذلك. وتغير دورها المجتمعي كبيوت خبرة ودور استشارات للتطوير.

* التعامل مع البيداجوجيا والاندراجوجيا باعتبارهما نموذجين يختلفان في بعض منطلقاتهما إلا أنهما غير متناقضين في الهدف.

* التعليم حق من حقوق الإنسان ودعامة للتنمية المستدامة، ودالة للديمقراطية. من هنا وجب أن يكون متاحاً مدى الحياة للجميع.

* تأكيد ديباجة الإعلان العالمي بشأن التعليم للقرن الحادي والعشرين الذي شدد على ضرورة " أن تزيد نظم التعليم العالي من قدرتها على التعامل مع اللايقين، وعلى التغير والتغيير ومعالجة الاحتياجات الاجتماعية وتعزيز التضامن والإنصاف" ويعني هذا فيما يعنيه النظر إلى المستقبل نظرة علمية بإسقاطات محسوبة.

* وضرورة أن تقوم مؤسسات التعليم العالي بتثقيف الطلاب لكي يصبحوا مواطنين مستنيرين ذوي دوافع عميقة على التفكير المهني وحل المشكلات وتحمل المسئوليات الاجتماعية.

* استيعاب المتغيرات التي فجرت ثورة المعلومات والتي جعلت البرامج التعليمية تقوم

على تنوع الخبرات بعد أن كانت مركزة على كم معرفي محدد أو تقوم على فلسفة التعليم مدى الحياة زمنياً وتنوع الخبرات لتصل إلى كل المجالات في استهداف تعليم متكامل ينمي كل القدرات. ويحقق المجتمع المتعلم الذي يضمن الوجود المستنير والعيش الكريم.

* تأكيد تقرير لجنة التربية للقرن الحادي والعشرين والذي أكد على: أن يتعلم الفرد كيف يتعلم؟ وكيف يعمل؟ وكيف يكون؟ وكيف يعيش مع الآخرين؟

* التحديات التي تواجه الأقطار العربية في العقد القادم وفى مقدمتها الحفاظ على الهوية والعمل على تجديدها لاستيعاب تجليات العولمة وثورة المعلومات بصفة خاصة، وما تتطلبه من قيم ومهارات يمكن أن تسهم برامج تعليم الكبار في الاستيعاب السريع المدى لها.

(5) أصبحت الأقطار العربية في حاجة إلى البحث عن موجهات إجرائية جديدة لسياسات تعليم الكبار في ظل التغيرات المتسارعة على كافة الأصعدة ومع ظهور آثار وتجليات العولمة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على اعتبار أن هذا النوع من التعليم يمكن أن يسهم بطريقة مرنة وسريعة لملاحقة التغيرات ذات الطابع العولمي، ومن هذا المنطلق قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ببلورة رؤية عربية مستقبلية لتلك الموجهات وآليات العمل، انطلقت تلك الرؤية من تحليل الخبرات العالمية والعربية في هذا المجال، وخلصت إلى النتائج التالية:

1 ـ لن نستطيع البقاء على هذا الكوكب بدون إحداث تغييرات عميقة في ذهنية الناس، وتقديم المصلحة العامة والمستقبلية على المصلحة الآنية غير العقلانية.

2 ـ مع التسليم بأن هناك هيمنة، فهذا يعني أن المهيمن أقوى من المهيمن عليه نتيجة امتلاكه لقوة لا يمتلكها الثاني، وتتمثل تلك القوة في المعرفة فائقة الدقة.

3 ـ الاعتراف بحقوق الإنسان وفى مقدمتها حقه في التعليم، وفى التنمية، وفى الحفاظ على كرامته وإنسانيته باعتباره ذاتا فاعلة، وأيضاً علينا أن نعترف بأن الإنسان له حق في تقرير مصيره والعيش في أمان.

4 ـ لا يتأتى العيش على هذا الكوكب إلا من خلال إنتاج المعرفة وتوظيفها وليس نقلها، ومن

الأدوات التي تيسر هذا العمل جعل الكمبيوتر والإنترنت وسائل متاحة للجميع كأدوات أساسية من أدوات المعرفة.

5 ـ اتباع نموذج الإنماء الحضاري الذي لا يعرف الانغلاق القطري مثلما كنا في عصور الازدهار، مع التحصين الداخلي لخصوصيتنا من خلال تنمية العقلية الناقدة التي تعد بمثابة الدرع الواقي من أية تهديدات لهويتنا.

6 ـ تقوم برامج تعليم الكبار على مكافحة السبب الرئيسي للأُمية من خلال مكافحة الفقر عن طريق التعليم الوظيفي الذي ينمي مهارات العمل ويكافح الأُمية في نفس الوقت.

7 ـ تحقيق الهدف المزدوج للتعليم حيث التمكن من التنافس عالمياً وتوفير التعليم للجميع داخلياً ومكافحة الفقر وتوفير الاحتياجات الأساسية من خلال برامج التعليم التي تتيح التعليم وفرص التميز للجميع، وإعطاء التعليم أولوية قصوى في العمل العربي باعتباره قضية أمن قومي.

8 ـ التنسيق بين بنى التعليم النظامي، والتعليم غير النظامي، وجعل تلك البنى منفتحة فيما بينها من جهة، وبينها وبين مؤسسات التدريب ومواقع الإنتاج من جهة أخرى.

9 ـ تفعيل فلسفة التعليم المستمر والتعليم مدى الحياة، والتعليم المعاود في المجتمع، وجعل تلك الفلسفة بمثابة ممارسة حياتية معتادة من خلال إتاحة فرص التعلم المباشر، والتعلم عن بُعد، وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق ذلك.

10 ـ إن الهدف من التعليم والتدريب تكوين إنسان مزود بمهارات التعلم والتدريب الذاتي، والاعتماد على النفس.

11 ـ لم يعد ينظر إلى الإنسان على أنه كائن اقتصادي أو مجرد أداة يتم تعليمه وتدريبه من أجل إتقان مهارات العمل فقط بل أصبح ينظر إليه نظرة كلية، وبالتالي أصبح التعليم يستهدف تحقيق وظائف عديدة، وأصبحت الوظيفة الاقتصادية واحدة من تلك الوظائف، وبالتالي يجب أن نخطط برامج التعليم والتدريب بطريقة تكاملية تنمى المهارات، وفى نفس الوقت تعمل على تغيير ذهنية المتعلم، وتجمع بين ما هو نظري وما هو عملي.

12 ـ إن إقامة شبكات للمعلومات وللإعلام وللبحوث وللتجديد التربوي تعد من الآليات التي تيسر عمليات الاتصال والتنسيق ونقل الخبرات والمعلومات عالمياً وبطريقة أكثر سرعة

استجابة لإيقاع العصر الذي يتسم بالسرعة في شتى المجالات.

13 ـ إن المعايير التي يُقوّم النظام التعليمي على أساسها -تحقيقاً للجودة الشاملة- يجب أن تراعي المعايير العالمية ذلك لأن المنافسة أصبحت عالمية في شتى المجالات.

14 ـ إذا كانت القيمة المضافة مقياس القوة الاقتصادية للدولة فإننا إذا وجدنا أن القيمة المضافة لمنتج مثل الأقمار الصناعية تصل إلى عشرين ألف مرة، فهذا يعني ضرورة التركيز على المقررات كثيفة المعرفة عند تصميم البرامج التعليمية.

15 ـ ضرورة ارتباط أهداف تعليم وتدريب الكبار بأهداف المجتمع وليس مجرد الاقتصار على أهداف فنية جزئية فقط.

16 ـ إجراء دراسات نقدية للمفاهيم السائدة في الحقل التربوي لتبين ما وراءها من فلسفات وسياقات وقيم ضمنية ربما تكون سبباً من أسباب تردي الجهد التعليمي.

17 ـ نحتاج إلى الإبداع في شتى المجالات كأولوية في العمل التربوي.

18 ـ يمكن الاعتماد على المصادر الآتية كمصادر لتمويل التعليم: (الزكاة- الضرائب- التمويل الذاتي- الادخار والسحب لغرض التعليم- المنح والقروض- تمويل صاحب العمل- صناديق مالية إضافية- تمويل الدولة- صناديق توفير- إسهام المجتمع المحلي).

19 ـ ترقية وتحسين مدخلات النظم التعليمية وفى مقدمته نوعية المعلم والمناهج.

20 ـ ترجمة تلك الموجهات إلى خطط ومشاريع وبرامج عمل.

وقد تم إعداد هذه الخطة في ضوء استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي، كما انطلقت الخطة من عمل سابق أثمر عن عدة توجهات إجرائية لسياسات تعليم الكبار في الدول العربية، حيث قُدمت تلك التوجهات ضمن أعمال المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع الذي انعقد في يناير عام 2000 م بالقاهرة، ومع ذلك فإن هذه الخطة تعد في المقام الأول أساس قابل للتطوير، ورؤية بالمعنى الجديد للتخطيط الاستراتيجي قابلة للتغذية الراجعة من السياسات والواقع والمبادرات الفردية والمجتمعية ووفقاً للظروف المجتمعية لكل قطر من الأقطار العربية.

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الخطة تضمنت مجموعة من الصيغ والبنى والخطط الفرعية والبرامج والمشروعات المختلفة التي تشكل مسارات متوازية تتلاقى وتتكامل فيما بينها. فعلى سبيل المثال لا يمكن انتظار إقامة جامعة مفتوحة، حتى تنتهي حملات محو الأمية فالتغيرات المتسارعة تتطلب إعمال منطق متعدد القيم يستوعب هذا وذاك بديلاً عن المنطق الصوري الذي لا يرى القضايا إلا من خلال أما .. أو كما هو موضح في المحور الثامن من تلك الخطة.

وفيما يلي شكل يوضح منطق الخطة :

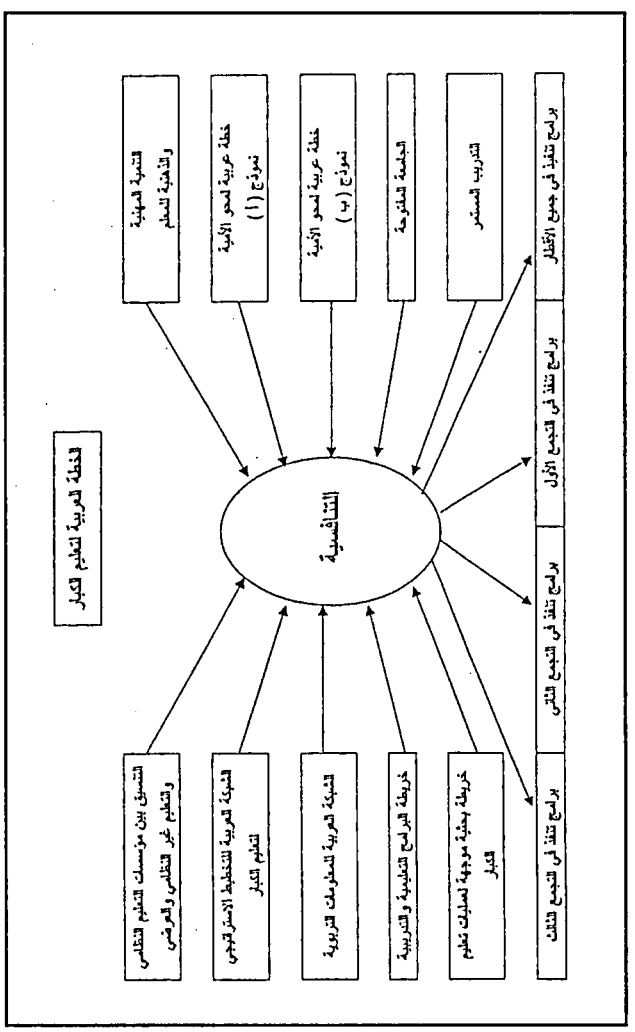

ثانياً :

الإطار العام للخطة

الإطار العام للخطة

(1) المحددات :

تنطلق هذه الخطة من خلال تخطيط استراتيجي يمتد لعشرة أعوام تمثل المرحلة الأولى لاستراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي وتستهدف:

1 ـ القضاء على الأمية.

2 ـ توفير فرص تعليمية موازية للتعليم النظامي (أفقيا).

3 ـ التنسيق والتكامل بين أنظمة التعليم النظامي والتعليم غير النظامي المقدم للكبار (أفقيا).

4 ـ فتح قنوات تعليمية تتيح التوسع الرأسي في فرص التعليم حتى يظل التعليم مستمراً. (رأسياً)

5 ـ التوسع في إقامة شبكات عديدة تتيح التعلم من خلال تعدد المصادر والأساليب والطرائق (أفقيا ورأسيا).

6 ـ لوصول بالمتعلمين إلى المستوى التعليمي والثقافي الذي يتيح لهم إبداع حلول جديدة للمشكلات التقليدية (على مستوى العمق).

7 ـ الحد الزمني الأقصى لتنفيذ هذه الخطة هو عشر سنوات .

8 ـ يتم العمل في هذه الخطة من خلال التنسيق بين شبكات التخطيط الاستراتيجي لتعليم الكبار، وشبكة المعلومات التربوية المدرجة بالخطة، والشبكات والتنظيمات الحكومية والأهلية القطرية.

(2) الأهـداف :

1/2- الأهداف العامة :

تتمثل الأهداف العامة فيما يلي:

1/1/2- ترقية العملية التعليمية في الأقطار العربية على المستوى الأفقي، والمستوى الرأسي، وفي العمق من أجل تنمية القدرات التنافسية بالمعايير الدولية، والقضاء على مشكلات التخلف المصاحبة للفقر والجهل.

2/1/2- تكوين الشخصية المتكاملة للإنسان العربي وتهيئته للوعي بتراثه والانتماء إلى أمته وقيمها الأصيلة، وإعداده للعيش في هذا العصر، واستيعاب معطيات الفكر الحديث والثقافات العلمية المعاصرة وصقل فكره ووجدانه: ليكون قوة فعالة في التقدم الحضاري لوطنه.

3/1/2- تحقيق الديموقراطية من خلال تحقيق ديموقراطية التعليم.

4/1/2- تأكيد الوحدة بين أقطار الوطن العربي.

5/1/2- الحفاظ على الهوية من خلال تنمية شخصية المواطن العربي وتأكيد وعيه بعقيدته وذاته وحريته وكرامته وقدرته على مواكبة التطور الإنساني المعاصر، والمشاركة الفعالة فيه.

6/1/2- تحقيق التكامل العربي من خلال آلية توحيد توجهات العملية التعليمية، ويصبح التعلم بمثابة الإطار الموحد الذي يستفيد من التنوع الخلاق الذي يؤدي إلى ميزة تنافسية دولية تشجع على التكامل والوحدة في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية.

7/1/2- استهداف التنمية الذهنية للمعلم (المنسق) وللمتعلم إلى جانب تنمية مهارات واتجاهات وقيم التعلم الذاتي تحقيقا لاستمرارية التعلم مدى الحياة كمطلب أساسي لاستدامة التنمية.

8/1/2- تمكين المتعلم من كفايات التوقع واستشراف المستقبل والإبداع والاكتشاف وحل المشكلات والتفكير الناقد، والتمكن من استراتيجيات الدحض وإهلاك المعارف العلمية لإنتاج علاقات وابتكارات جديدة ومتجددة.

9/1/2- التخفيف من الأزمة البنيوية للتعليم النظامي عن طريق مرونة وتعدد صيغ تعليم الكبار المستمر.

10/1/2- تلبية احتياجات المتعلمين وإعطاء الأولوية لذوي الاحتياجات الخاصة سواء كانوا مبدعين أو موهوبين أو نساء أو أطفال أو مسنين.

11/1/2- تحقيق التكامل بين برامج التعليم النظامي والتعليم غير النظامي من جهة وتخطيط التعليم العرضي -حتى يبدو غير نظاميا- من جهة أخرى.

2/2 الأهداف الكمية:

2/2/1- زيادة الطاقة الاستيعابية للسكان في برامج التعليم باستخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائط التعلم من بعد .

2/2/2- إنشاء العديد من التسهيلات والفرص التعليمية والأنشطة التعويضية، والمصاحبة والعلاجية والترفيهية.

2/2/3- محو أمية 68 مليون أمي.

2/2/4- التوسع في إنشاء الشبكات التعليمية والبنى التعليمية التي تسمح للمتعلم بتعليم معاود يتلاءم مع احتياجاته وظروفه الاقتصادية والاجتماعية.

3/2 الأهداف النوعية :

2/3/1- تنمية مستمرة للكفاءات البشرية من خلال إتاحة فرص التعلم القائمة على التعلم الذاتي ومن خلال توفير برامج تستهدف التنمية الذهنية.

2/3/2- تنمية المهارات والقيم والاتجاهات التي تساعد على الإبداع.

2/3/3- التجديد والتحسين في العملية التعليمية من خلال آليات الترابط بين البحث العلمي والفكر التربوي المستقبلي والتخطيط التربوي.

2/3/4- تعزيز الانتماءات القطرية العربية والإسلامية والإنسانية مما يتيح طرائق للتفكير تعمل على التكامل وضرورة العيش المشترك، بدلاً من التنافر الذي يهدد باستنزاف الطاقات والموارد.

2/3/5- تدعيم ارتباط المتعلم بالرؤية العلمية والمستقبلية مما يؤدي إلى ترقية حياته المهنية والشخصية، بوصفه إنسانًا يحترم حقوق أخيه الإنسان، وتوجيه الجهود بطريقة تعاونية من أجل تعمير هذا الكوكب، بدلا من تدميره وتلويثه.

(3) منطلقـات الخطة :

3/1- آليات إتاحة التعليم و فرص التميز للجميع تؤدى إلى إحداث تراكم كمي في أعداد

المتعلمين، مما يؤدي إلى تحول كيفي يمكن أن يشكل كتلة حرجة تؤدي إلى الانطلاق من أجل التنافسية والريادة الحضارية.

2/3- لا تتحقق التنافسية إلا من خلال تعبئة كل الموارد وفي مقدمتها البشر بوصفهم فاعلين اجتماعيين، وهذا لا يحدث إذا تم استبعاد وترك بعض القطاعـات، أو تهميشها، وهذا يتطلب إعطاء أولوية لإشباع الحاجات الأساسية للجميع.

3/3- يصعب ترقية نوعية المخرجات التعليمية إلا من خلال الاهتمام في البرامج التعليمية بالمستقبلي والمحتمل والمتخيل الذي يمكن أن نحاكيه، واعتماد الشبكية والجماعية والتعاونية لحل المشكلات، وأن تتم عمليات اتخاذ القرارات في ضوء احتياجات المتعلمين والرؤية المستقبلية لاحتياجاتهم واحتياجات مجتمعهم، وأن تصمم البرامج من خلال التأكيد على التداخل بين العمليات العقلية والجوانب الوجدانية مع الاهتمام بالمهارات اليدوية والذهنية وخاصة المهارات العقلية المستقلة عن المحتوى الدراسي.

4/3- تعد التنمية الذهنية وترقية الفكر والإبداع المدخل الرئيسي للتنمية المستدامة: حيث تتغير المعارف والمهارات والمهن والوظائف، ومن ثم فالتنمية الذهنية وترقية إمكانات الإبداع هي التي تحقق الاستدامة.

5/3- في ظل التغيرات الحادة في كافة المجالات ومع زيادة تكتلات الدول الكبرى أصبح الانكفاء القطري في شتى المجالات ومنها التعليم لا يصلح في هذا المناخ التنافسي القائم على التكتلات.

6/3- يعتبر التعليم قضية أمن قومي تتضافر الجهود من أجل توفيره وتحسينه واستمراره للجميع.

7/3- الاتفاق على عقد اجتماعي جديد في تنظيم اجتماعي قائم على التشاركية في تحمل الأعباء والثمار.

8/3- التعليم مسألة ملازمة للفرد منذ الميلاد وحتى الوفاة .

9/3- توجد مجموعة من المعايير تحكم البرامج التعليمية ومن أهم تلك المعايير: العلمية:

والمستقبلية: وإشباع الحاجات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمتعلمين، والإبداع من أجل نقل المجتمع والمتعلم إلى حالة أكثر تقدما ومواكبه التغيرات الكوكبية في شتى المجالات.

10/3- استهداف التعلم الذاتي كضمان لاستمرارية التعليم الذي يحقق استدامة التنمية الفردية والمجتمعية.

11/3- التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي والعرضي.

12/3- يعتبر مفهوم التعبئة التعليم المستمر قضية أمن قومي تُحشد له كافة الموارد البشرية والمادية، ويجب تفعيل هذا المفهوم في مجال محو الأمية، وفي تجسيد الفجوة بين التعليم النظامي وغير النظامي، وفي إنشاء جامعة عربية مفتوحة غير حكومية.

(4) منهج الخطة :

1/4- تقوم هذه الخطة على فلسفة تؤمن بتكامل ووحدة المعرفة ولا تفصل بين العملي والنظري، وترى التكامل كضرورة بين التعليم النظامي وغير النظامي والعرضي.

2/4- وترى الكون والإنسان والمجتمع من خلال رؤية تكاملية: حيث لا ترى انفصالاً بين الإنسان والطبيعة بل تراه جزءاً منها يعمل على تنميتها عند تنميته لنفسه، وبالتالي يقوم المنهج على طرائق التعلم الذاتي والتعلم عن بعد.

3/4- ويعتمد على استقلالية المتعلم وذاتيته باعتباره فاعلاً اجتماعياً يعمل على ترقية قدراته دون انفصال عن برامج التنمية.

4/4- الإيمان بدور مؤسسات المجتمع المدني في النهوض بتلك الخطة إلى جانب الحكومات.

5/4- المشكلات المعقدة والمتشابكة تحتاج إلى طرائق جديدة في التفكير، وفي حل تلك المشكلات، فالأمية على سبيل المثال -على الرغم من الجهود التي تبذل من أجل مواجهتها منذ عقود طويلة- تعد نتائجها دون المستوى المطلوب، ومن ثم تحتاج إلى طرائق جديدة للتفكير للمعلم والمتعلم والمخطط وللمفكر التربوي أيضاً.

6/4- تغيير الذهنية من خلال الاستغلال الأمثل لما هو ممكن ومحتمل من القدرات العقلية، بالإضافة إلى الاتجاهات والقيم المصاحبة والمتضمنة والمكونة لتلك الذهنية: ليتسنى التحصين الأمثل في مواجهة التحديات، وهذا هو السلاح الأقوى من أجل المنافسة بل والريادة الحضارية.

7/4- يسير منهج الخطة من خلال الفكر المنظومي الذي يرى كل منظومة فرعية مكتملة ومنفتحة على المنظومات الفرعية الأخرى (خطة محو الأمية) تؤدي إلى مخرجات تصبح بمثابة مدخلات في منظومة فرعية أخرى من منظومات الخطة الأساسية الكبرى، فبعد سنوات انتهاء خطة محو الأمية يصبح المتحررين من الأمية متعلمين تعليماً أساسياً ومؤهلين للدخول في بنى التعليم الثانوي (خطة بنية المدرسة الموحدة المدرجة بالخطة الحالية) ومخرجات تلك المدرسة مؤهلين لآن يصبحوا ضمن مدخلات التعليم العالي و(الجامعة المفتوحة) كمنظومة فرعية أخرى، ويمكن لهؤلاء الخريجين الاستفادة من المنظومات الأخرى المدرجة بالخطة (شبكة المعلومات) والاستفادة من برامج التدريب المستمر والتعليم غير النظامي للقيام بالأدوار الاجتماعية والمهنية.

وهذا يعني أن تلك المنظومات الفرعية تتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف المنظومة الكبرى الأساسية (الخطة) التي تتضمن تلك المنظومات الفرعية.

(5) المسارات الاستراتيجية للخطة :

1/5- المسار الأول: تعليم للصفوة ينتج قاعدة علمية وتكنولوجية تقوم بإدارة المعرفة من أجل تحقيق مهام عاجلة من أجل التنافسية.

2-5- المسار الثاني: تعليم الجميع تعليماً عالياً يحقق اقتلاع مشاكل الفقر والجهل والمرض من جهة ويحقق مطالب التنمية المستدامة ويغذى المسار الأول بصفوة منتجة من قاعدة عريضة أتيح للجميع منها التعليم من أجل التميز، من جهة أخرى، يتم تنفيذ ذلك بطرائق متوازية حيث يتم بدء العمل في خطة محو الأمية في نفس الوقت الذي تقام فيه البنى التعليمية الأخرى مثل إنشاء جامعة مفتوحة في الأقطار التي لا توجد بها مثل تلك الجامعة وإقامة بنية جديدة للتعليم الثانوي كما هو مدرج بالخطة.

أما التدرج في المراحل فهو متضمن في الخطط الفرعية وكذلك بالنسبة للمتعلم الذي يتلقى تعليماً أساسياً (في المدرسة أو في فصول محو الأمية) ثم تعليم ثانوي ثم تعليم عالي ولكن في نفس الوقت يمكن أن يستفيد من البرامج والبنى والأخرى في نفس الوقت.

وهذا يعني أنه في المرحلة التحضيرية كما في المراحل التالية يتم الاهتمام بجميع شرائح المتعلمين في نفس الوقت محو أمية للأميين وجامعة مفتوحة إقامة شبكة للمعلومات للمتعلمين.

كما أن هذا يعني أيضاً أن ترتيب المراحل والخطوات يختلف باختلاف نوعيات الأفراد وتبعاً لاختلاف أدوارهم الاجتماعية والاقتصادية.

وبالتالي يتم التنفيذ للخطط الفرعية والبرامج والمشروعات المدرجة بالخطة بصورة موازية كما يلي:

- إقامة شبكة للمعلومات والاتصال بين الشبكات القطرية لتبادل المعلومات والاتصال والتنسيق بين المجموعات ونقل الخبرات، وتؤهل إلى إحداث نقلة كيفية في برامج التعليم: لسرعة وحداثة ما تقدمه تلك الشبكات.
- تعميم أجهزة الكمبيوتر في جميع المؤسسات التعليمية، إذا أردنا تعليما حقيقياً وليس شكلياً متسمًا بالجودة الشاملة.
- التميز في المهارات من خلال تحديث المناهج، وتطوير عضو هيئة التدريس والإدارة.
- أن تكون هناك فرص تعويضية لمن لم يتم استيعابهم في بنية التعليم النظامي.
- قبول المدارس النظامية واعتمادها لتحصيل الطلاب بعض المقررات والساعات التعليـ- مية في مؤسسات تعليم غير نظامي حيث التنسيق والتكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي.
- انتقال المدرسين بصفة دائمة إلى مؤسسات الإنتاج، بحيث لا تعمل مؤسسات التدريب أو مؤسسات التعليم بمعزل عن مؤسسات الإنتاج.
- التدريب وإعادة التدريب والتدريب المستمر، والتدريب التحويلي وسائل للحصول على المهارات التي تتطلبها المهن الجديدة كما تتطلبها التغيرات العالمية المتلاحقة.

- إنشاء جامعة مفتوحة توفر فرص تعليمية تكميلية وتعويضية وتلبي الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم.

- الاستيعاب الكامل لجميع الطلاب في سن الإلزام، ومحو أمية الكبار محوًا وظيفيًا وحضاريًا.

- متابعة المستحدث بطريقة علمية من خلال الحصول على المعرفة بطرق سريعة، وإجراء البحوث العلمية التي تساعد صانع القرار.

(6) محاور الخطـــة *:

1/6- محور أفقي: ينطلق من التكامل بين مؤسسات التعليم النظامي والتعليم غير النظامي والتعليم العرضي، من خلال جعل الأخير مخططاً حتى يبدو وكأنه غير نظامي كما هو مدرج بالخطة، وهذا يتيح فرص التعليم والتميز للجميع.

2/6- محور رأسي: ينطلق من القضاء على الأمية مع افتراض تحقيق الاستيعاب الكامل لمن هم في سن الإلزام، وإتاحة فرص مواصلة التعليم والتميز للجميع لتكوين كتلة حرجة من المبدعين، ومن خلال إنشاء مؤسسات وشبكات وصيغ جديدة للتعليم والتعلم عن بعد، لتقديم فرص تعويضية وتكميلية وموازية مثل إنشاء جامعة مفتوحة وإقامة شبكة للمعلومات، وإكساب الفرد مهارات التعلم الذاتي حتى يظل التعليم والتدريب مستمرين مدى الحياة، مع التأكيد الدائم على الاستفادة من البنى التعليمية الموجودة في تكامل مع البنى المدرجة بالخطة مع تفعيل عمليات التغذية الراجعة بينهما.

3/6- محور العمق: ويقصد به الاهتمام بالنوعية وجودة التعليم، من خلال تحسين مدخلات العملية التعليمية مع الاهتمام بصفة خاصة بتبني فلسفة بديلة للتعليم من أجل الإبداع، وتنمية استقلالية المتعلم، وترقية مهارات التعلم الذاتي التي تتيح للمتعلم الاستفادة من المناهج التي تعرض عليه بوصفها قابلة للنفي والدحض من أجل تجاوزها، وإنتاج مهارات ومعارف جديدة يمكن تطبيقها، ومن خلال تصميم المحتوى التعليمي والتدريبي وفق صيغ مستقبلية تتيح استشراف المستقبل ومحاكاته، وكذلك تحسين نوعية المعلمين.

---

* وفقا لتقسيم حامد عمار.

(7) الإطار التشريعي :

يتم الإشارة إليه من خلال المسارات والمحاور المختلفة للخطة.

(8) التوقيت :

المدى الإجمالي لتنفيذ الخطة العربية لتعليم الكبار يمتد من عام 2000 إلى عام 2010.

(9) التمويـل :

يمكن اختيار مصادر التمويل وفقاً للسياق المجتمعي لكل قطر من خلال البدائل التالية :

9/1- صناديق الزكاة.

9/2- الضرائب ومنها ما يلي:

9/2/1- ضريبة تستقطع من الرواتب تستخدم في تمويل البرامج التعليمية والتدريبية.

9/2/2- الإعفاء من الضريبة مقابل تدريب العاملين بالنسبة لأصحاب الشركات، أو تخصيص نسبة معينة من الإرباح لتمويل البرامج التعليمية والتدريبية لصالح صندوق خاص بتمويل التعليم.

9/2/3- التمويل الذاتي: يدفع الأفراد تكاليف تعليمهم، وإن كان هذا النموذج يسمح للفرد أن يكون حرًا في اختيار البرنامج التعليمي تدعيمًا للإطار الديموقراطي للنظام التعليمي، إلا أنه سوف يعكس توظيفًا غير عادل للطلب على التعليم حيث لا يتعلم إلا من يقدر على دفع نفقات تعليمه.

9/3- المنح والقروض الفردية.

9/4- تمويل صاحب العمل كل في مؤسسته.

9/5- الصناديق المالية الإضافية ويمكن أن تتكون تلك الصناديق إجبارياً بالنسبة لأصحاب العمل سواء في الحكومة أو القطاع الخاص وتخصص حصيلة الصندوق في تمويل المشروعات التعليمية القومية.

9/6- تمويل الدولة.

7/9- صناديق توفير للتعليم على أساس التناوب بين الزمن الذي يقضى في التعليم والعمل والتدريب، عن طريق فتح حساب للمتعلم بعد التعليم الأساسي يستخدمه الفرد في الزمن الذي يحدده وفقًا لظروفه، بدلا من تمويل الدولة لمن يلتحق بالمراحل التعليمية بعد مرحلة التعليم الأساسي، ويحرم الآخرين من الاستفادة من هذه الأموال نتيجة ظروفهم التي قد تحول بينهم وبين الالتحاق بالمراحل العليا من التعليم.

8/9- إسهام المجتمع المحلي في نفقات التعليم، وتوفير رواتب للمتعلمين الفقراء للإسهام في رفع التكاليف غير المباشرة للتعليم.

9/9- تقليل نفقات التعليم من خلال:

- استخدام أساليب التعلم عن بعد لأكبر عدد ممكن، ذلك لأنه كلما ازداد عدد المتعلمين عن بعد تقل التكاليف مثل البرامج المقدمة عن طريق التليفزيون والإذاعة.
- مراجعة فلسفة التعليم وأهدافه، والاهتمام بطرائق التعلم الذاتي بدلا من الاعتماد على مصدر محدد للتعلم -مدرس أو كتاب-، وتحسين نوعية المعلمين (المنسقين)، وفتح القنوات بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي وتخطيط التعليم العرضي.

10/9- الاستفادة من التعاون الدولي والإقليمي سواء في صورة دعم مادي أو دعم معنوي علمي يتمثل في نقل الخبرات والتدريب، وتقديم الاستشارات، فيمكن في إطار الشراكة العربية مع دول العالم ومنظماته أن يتم ما يلي:

1/10/9- نقل الخبرات المتقدمة عن طريق فتح القنوات الدراسية بين الأقطار الصناعية، والأقطار العربية مثل زيادة البعثات إلى الدول الصناعية: لنقل الخبرات وذهاب الخبراء إلى الأقطار العربية عن طريق الإشراف المشترك على الأبحاث العلمية، وتقديم الاستشارات وإلقاء، المحاضرات.

2/10/9- تتنازل الأقطار الصناعية عن جزء من الديون يخصص لتمويل برامج التعليم الأساسي وبرامج تعليم الكبار.

3/10/9- المساعدة في توفير الحاسبات باعتبارها أداة رئيسة للتعلم في ظل ثورة المعلومات من خلال قروض طويلة الأجل بالنسبة لبعض الأقطار، وتقديمها كمعونة بالنسبة للأقطار الأقل نموًا.

4/10/9- نقل الخبرات بين الأقطار العربية عن طريق عمل بحوث جماعية في مجال تعليم الكبار وإلقاء المحاضرات وتبادل الخبرات وتخصيص قنوات فضائية عربية تشرف عليها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تقدم من خلالها برامج وخطط تنسقيه وتقديم الخبرات الأجنبية والعربية.

(10) مراحل تنفيذ الخطـة :

1/10 مرحلة تحضيرية :

- تتضمن عمل الدراسات والبحوث في مجال تعليم الكبار، مع الاستعانة بالخريطة البحثية الموجهة لتعليم الكبار المدرجة بالخطة الحالية.

- عقد ورش عمل حول مدى إنفاذ تلك الخطة والنظر في التمويل والموارد البشرية اللازمة للتنفيذ.

2/10 مرحلة التنفيذ :

وهى مرحلة دائمة تتم من خلال مسارات متوازية وهى: محو الأمية، التنسيق والتكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، إنشاء جامعة مفتوحة، إنشاء العديد من الشبكات كشبكة معلومات التعليم المستمر، وتنفيذ البرامج التعليمية وفقًا لأسلوب تحليل التجمعات، والإعلان عن خريطة للبحوث في مجال تعليم الكبار من أجل ترشيد عمل تعليم الكبار، من خلال شبكة التخطيط الاستراتيجي لتعليم الكبار.

3/10 التقييم :

مستمر ، وبعدي.

الأول يتم طوال فترة التنفيذ من خلال الورش واللقاءات والتقارير والندوات والمؤتمرات التي يتم التحضير لها من خلال فرق عمل ميدانية.

والثاني يتم بعد انتهاء المدة المحددة لكل مسار من مسارات الخطة.

ويتم التقييم على مستوى جودة المنتج التعليمي، والعائد الاقتصادي والاجتماعي، ومدى زيادة إقبال الكبار على التعليم والتدريب كميًا، ومدى تغير الفكر والسلوك نوعياً.

(11) المخرجات المتوقعة :

1/11- تحسين معدلات الجودة الشاملة للتعليم حتى تتسنى عملية الارتفاع والترقية لمؤشرات التنمية البشرية في الأقطار العربية، وارتفاع موقعها في التقارير التي تصدرها المؤسسات القطرية والدولية.

2/11- محو أمية 68 مليون أمي.

3/11- ارتفاع معدلات الكفاية الخارجية للمتعلمين وتحسين قدراتهم التنافسية في سوق العمل الكوكبي (المعولم).

4/11- تكوين كتلة حرجة من خلال الزيادة الكمية للملتحقين ببرامج التعليم والتدريب، والتحسين النوعي للمتعلمين مما يسهم في تكوين المجتمع المتعلم أو مجتمع الخبراء في العقد الثاني من القرن الحالي.

ثالثاً :

خطة لمحو الأمية في الوطن العربي من سنة 2000 حتى سنة 2010 نموذج (أ)

خطة لمحو الأمية في الوطن العربي نموذج (أ)

الهـدف :

القضاء على الأمية الأبجدية لحوالي 68 مليون أمي في فترة زمنية لا تتجاوز عام 2010 بالنسبة للأقطار التي تتفاقم فيها مشكلة الأمية، وتتم المكافحة قبل حلول عام 2010 بالنسبة للأقطار الأخرى.

آليات العمل :

لا تختلف عن الخطط السابقة من حيث العمل بنفس الهيئات والتنظيمات ومصادر التمويل وطرائق العمل والقوى البشرية التي يقع على عاتقها القيام بهذه المهمة، في ظل الجهود الحالية وعلى افتراض الاستشراف الخطى لما سوف يكون عليه العمل في هذه الخطة انطلاقا من السيناريو المرجعي المتمثل في طرائق الأداء، والفكر الحالي ومن خلال الآليات الحالية التي يعمل كل قطر وفقا لها.

أما التغير الذي يمكن إدخاله هو حفز الإرادة المجتمعية من خلال الإرادة السياسية والتوجيه الإعلامي.

مراحل خطة محو الأمية :

قدرت أعداد الأميين في أقطار الوطن العربي في عام 1990 بحوالي 61 مليون في الفئة العمرية 15-45 سنة وذلك بنسبة 48.7 ٪ من عدد السكان في هذه الفئة العمرية. وفي ضوء التقديرات التي أجريت في عام 2000 نجد أن الواقع الفعلي لأعداد الأميين في الأقطار العربية لنفس الفئة قد ارتفع إلى حوالي 68 مليون وذلك بنسبة 38.5 ٪ لنفس الفئة العمرية، وبمعنى آخر فإن نسبة الأمية قد انخفضت بمقدار 10.2 ٪ على حين ارتفع العدد المطلق للأميين خلال الـ 10 سنوات، مما يعني أن الجهود المبذولة لمحو الأمية لا تتناسب مع الزيادة السكانية، ويعتبر هذا العامل المنطلق الأساسي لوضع هذه الخطة.

(1) أعداد الأميين في الفئة العمرية 15-45 سنة :

طبقاً للملخص التنفيذي للتقرير الإقليمي حول التعليم للجميع في الأقطار العربية لعام

1998 لكل قطر مطروحاً منها معدل الانخفاض السنوي في نسب الأمية ومقداره 1.47٪، وضعت بناء على ذلك المعطيات المبينة في الجدول رقم (1) كمنطلقات للخطة كما يلي:

جدول (1) بيانات الانطلاق للخطة *

الأقطار العربية	السكان في الفئة العمرية (15-45) سنة بالمليون	عدد الأميين (15-45 سنة) عام 1998 بالمليون	نسبة الأمية عام 1998
الأردن	2.373	0.300	12.6
الإمارات	2.168	0.273	12.6
البحرين	0.218	0.043	19.7
تونس	5.796	1.93	33.3
الجزائر	15.676	6.856	36.7
جيبوتي	0.336	0.181	53.8
السعودية	8.477	1.65	19.5
السودان	16.495	7.057	42.8
سوريا	7.736	2.259	29.2
العراق	11.543	4.484	42.0
عمان	0.718	0.295	41.2
قطر	0.384	0.064	16.7
الكويت	0.427	0.047	11.1
لبنان	2.116	0.358	16.9
ليبيا	1.360	0.171	12.6
المغرب	17.282	9.730	56.3
مصر (+10)	44.9	17.347	38.6
موريتانيا	1.294	0.806	62.3
اليمن	12.500	7	56

** البيانات الإحصائية المتضمنة في الجدول تم الحصول عليها من مصادر رسمية مختلفة، وتعتبر مؤشرات للتحليل فقط، وليست نهائية، ويمكن لأي دولة وضع بياناتها الحديثة وإجراء الاسقاطات اللازمة في ضوئها.*

ويتناول الجدول رقم (2) تطور أعداد الأميين من الفئة العمرية 15-45 سنة منذ عام 1999 لكل قطر من الأقطار العربية بهدف تقدير أعداد الأميين المحتملين في عام 2010، ويتراكم هذا العدد على مر السنوات كنتيجة طبيعية للنمو الديموغرافي بمعدلاته المتغيرة لكل قطر ودون أي تدخل أو معالجة خططيه، وإنما يتأثر فقط بمعدل الانخفاض الطبيعي لخروج من يبلغ سن السادسة والأربعين من الفئة العمرية (15-45) سنة سنوياً دون قدوم أميين جدد وذلك بنسبة تساوى 1/31 سنويا مما يحقق انخفاضاً مقداره 3.32٪.

جدول (2) نمو السكان الأميين في سن 15 - 45

الأقطار العربية	2000	2010
الأردن	280933	202307
الإمارات	255649	184099
البحرين	40267	28997
تونس	1807336	1301506
الجزائر	6420255	4623381
جيبوتي	169497	122059
السعودية	1545131	1112687
السودان	6610353	4760275
سوريا	2115425	1523369
العراق	4539877	3269276
عمان	276251	198935
قطر	59933	43159
الكويت	44013	31695
لبنان	335248	241420
ليبيا	160132	115315
المغرب	9111593	6561479
مصر (+10)	16244482	11698045
موريتانيا	754773	543530
اليمن	6555103	4720488
المجموع	57326250	41282022

ويلاحظ من هذا الجدول أن عدد الأميين في الوطن العربي سيصل إلى حوالي 41.282.022 فرد عام 2010 وهو العدد الذي سوف تعالجه خطة محو الأمية، أما الفارق بين الرقمين فيمثل الفرق بين معدل الانخفاض الطبيعي في عدد الأميين ومعدل الزيادة الطبيعية في السكان.

(2) استيعاب الأميين الكبار حسب الخطة :

لتحقيق أهداف الخطة حسبت أعداد المستوعبين من الأميين الكبار باستخدام متوالية هندسية تنازلية قيمة انخفاضها التدريجي 10٪ وبذلك يبلغ عدد المستوعبين في إي عام 90٪ من مجموع المستوعبين في العام الذي يسبقه ويوضح الجدول (3) تطور أعداد المستوعبين حسب أهداف الخطة.

ويلاحظ من الجدول رقم (3) أن مجموع المستوعبين عام 2000 يبلغ حوالي 6 مليون أمي وهو ما يعادل 90٪ من مجموع المستوعبين عام 1999 وهكذا يستمر عمل المتوالية الهندسية حتى عام 2010 حيث نجد عدد الأميين المستوعبين يبلغ حوالي 2 مليون أمي، كما يوضح ذلك العدد الموجود في خانة المجموع .

وسيوضح جدول رقم (4) التالي توزيع أعداد الأميين المستهدف استيعابهم على مدار سنوات الخطة.

جدول (3) المستوعبين سنويا من الكبار حسب أهداف الخطة
(وباعتبار معدل الانخفاض الطبيعي)، بالألف

الأقطار العربية	2000	2010
الأردن	29.5	10.3
الإمارات	26.2	9.4
البحرين	4.2	1.5
تونس	189.7	66.2
الجزائر	673.9	235.0
جيبوتي	177.9	6.2
السعودية	162.2	56.6
السودان	693.9	242.0
سوريا	222.1	77.4
العراق	476.5	166.2
عمان	289.9	10.1
قطر	6.3	2.2
الكويت	4.6	1.6
لبنان	35.2	12.3
ليبيا	16.8	5.9
المغرب	956.5	333.5
مصر (+10)	1705.2	594.6
موريتانيا	79.2	27.6
اليمن	688.1	240.0
المجموع	6177.9	2098.3

جدول (4) استيعاب الأميين الكبار قبل عام 2010

على مدار سنوات الخطة، بالألف

الأقطار العربية	2000	2009
الأردن	172.8	10.3
الإمارات	157.3	9.4
البحرين	247.7	1.5
تونس	1112.1	66.2
الجزائر	3950.7	235.0
جيبوتي	104.3	6.2
السعودية	950.8	56.6
السودان	4067.6	241.9
سوريا	1301.7	77.4
العراق	2793.6	166.2
عمان	170.0	10.1
قطر	36.6	2.2
الكويت	27.1	1.6
لبنان	206.3	12.3
ليبيا	98.5	5.9
المغرب	5606.8	333.5
مصر (10+)	9996.0	594.6
موريتانيا	464.5	27.6
اليمن	4033.7	240.0
المجموع	35275.3	2098.2

تمثل الأعداد الواردة في الجدول رقم (4) رصيد الأميين المتبقين دون استيعاب على مدار سنوات تطبيق الخطة والتي يتم استيعابها تدريجيا وفقاً لأعداد المقبولين الموضحة في الجدول رقم (3). ويلاحظ أن هذه الأعداد تنخفض سنوياً بافتراض تطبيق خطط استيعاب الأطفال واليافعين في التعليم النظامي وغير النظامي، حيث نجد أن الاستيعاب قد وصل إلى أكثر من نصف الأميين في عام 2004 ويتواصل الانخفاض التدريجي إلى أن يتم الاستيعاب الكامل في 2010 ويصبح لدينا أماكن خالية لا تجد من يشغلها في صفوف محو الأمية بكل الأقطار العربية.

ونظراً لأن مدة الدراسة للأميين الكبار تبلغ سنتين دارستين (أساسي وتكميلي) فقد استخدم المخطط التالي في جدول رقم (5) لحساب تدفق أعداد الدارسين سنوياً.

جدول (5) مخطط الإضافات التراكمية لفئة الأميين الكبار

السنوات	الإضافات التراكمية
1999	س99
2000	س99 + س2000
2001	س2000 + س2001
2002	س2001 + س2002
2003	س2002 + س2003
3004	س2003 + س2004
2005	س2004 + س2005
2006	س2005 + س2006
2007	س2006 + س2007
2008	س2007 + س2008
2009	س2008 + س2009
2010	س2009 + س2010

وفي ضوء هذا المخطط حسبت تراكمات الإضافات السنوية للمستوعبين من الأميين الكبار بموجب الخطة كما جاء في الجدول رقم (6).

ويوضح هذا الجدول أن أكبر عدد يتراكم في صفوف الدارسين يتحقق في عام 2000 وهو حوالي 117 مليون أُمي ثم يبدأ في الانخفاض التدريجي. وهذا العدد هو الذي تحسب في ضوئه الحاجة من المقاعد الدراسية، و بالتالي الحاجات من الصفوف أو المعلمين.

جدول (6)

نسبة الدارسين إلى المعلمين في الأقطار العربية في عام 99/98

الأردن	24
الإمارات	16
البحرين	18
تونس	24
الجزائر	28
جيبوتي	38
السعودية	12
السودان	29
سوريا	23
العراق	21
عمان	27
قطر	11
الكويت	12
لبنان	12
ليبيا	8
مصر	24
المغرب	29
موريتانيا	47
اليمن	35

(3) الحاجة من المقاعد الدراسية :

إن تقدير الحاجة من المقاعد الدراسية الإضافية المطلوبة لتطبيق الخطة ينتج عن تراكمات الإضافات السنوية للمستوعبين من الأميين الكبار، ويتضح أن عدد المقاعد الدراسية الإضافية المطلوبة سيصل إلى ذروته في سنة 2000 وهو 117 مليون مقعد دراسي، وعلى أساس هذا العدد نحسب الحاجات من المعلمين أو الفصول، أما مجموع التراكمات الذي يبلغ 1153 مليون مقعدْ فإنه يمثل عدد المرات التي سوف تستخدم فيها هذه المقاعد بالتناوب على مدار سنوات الخطة.

(4) الحاجة من المعلمين والفصول :

ينطلق تقدير الحاجات من المعلمين والفصول من فرضية تخصيص معلم واحد لكل فصل، وبالتالي فإن الحاجات من المعلمين تعادل الحاجات من الفصول الدراسية. ويتم حساب الأعداد المطلوبة من المعلمين لتطبيق الخطة باعتماد متوسط عدد الدارسين في كل فصل دراسي وفق ما جاء في جدول متوسطات التلاميذ بالفصل الواحد.

ويتضح أن تراكمات الحاجات السنوية من المعلمين أو الفصول ويتضح من الجدول أنه في عام 2000 تظهر الحاجة إلى 17 مليون معلمْ أو فصلْ وهو أعلى رقم للتراكمات طوال الخطة، أما مجموع التراكمات والذي يبلغ حوالي 159.5 مليون فإنه يمثل عدد الخدمات التي سيؤديها هؤلاء المعلمون خلال سنوات الخطة، وبالنسبة للفصول يمثل عدد المرات التي تستخدم فيها هذه الفصول بالتناوب طوال الخطة. أي بمتوسط سنوي حوالي 159.5 مليون معلمْ (فصلْ) سنوياً .

5- الحاجة من المدراء :

قدرت الحاجة من المدراء بمعدل مدير واحد لكل 14 معلماً وبذلك بلغ العدد المطلوب لتنفيذ الخطة من المدراء حوالي 1.2 مليون مدير.

ويتضح أن الخطة بدأت من الذروة عام 2000 حيث تبلغ الاحتياجات حوالي مليون مديرْ وهو أقصى عدد مطلوب الاستعانة به لتنفيذ الخطة، ويبدأ عدد المديرين في الانخفاض إلى أن يبلغ حوالي 874 ألف مدير عام 2010 فيمثل عدد الخدمات المطلوبة من هؤلاء المدراء على مدار سنوات الخطة.

جدول (7) كلفة الدارس بالأسعار الثابتة بالدولار

الأقطار العربية	كلفة الدارس بالأسعار الثابتة بالدولار
الأردن	75
الإمارات	253
البحرين	276
تونس	66
الجزائر	66
جيبوتي	10
السعودية	267
السودان	10
سوريا	40
العراق	88
عمان	205
قطر	405
الكويت	495
لبنان	–
ليبيا	66
المغرب	66
مصر	66
موريتانيا	10
اليمن	61

(6) تكلفة استيعاب الأميين الكبار بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين :

حسبت التكلفة السنوية لتعليم الأميين الكبار في سنة الانطلاق وفق المعدلات المبينة في حقل (تكلفة التعليم غير النظامي) بالجدول رقم (7) بالنسبة لكل قطر ويوضح الجدول رقم (7) التكلفة للدارس بأسعار 1990.

وتتفاوت الأقطار العربية من حيث التكلفة السنوية للدارس الواحد، وكذلك تختلف من حيث نسب زيادة الأسعار خلال سنوات الخطة الشاملة لمحو الأمية. ومن هنا نجد أنه ليس من الضروري أن تكون الأقطار التي تكثر فيها أعداد الأميين هي الأقطار التي ترتفع تكلفة خطتها أكثر من غيرها، إذ نلاحظ أن أعلى تكلفة سنوية للدارس الواحد هي 891 دولار في الكويت، وتليها قطر بتكلفة 437.4 دولار للدارس، وعلى العكس من ذلك فإن أقل تكلفة نجدها في موريتانيا بتكلفة 9.5 دولار للدارس، تليها 10 دولارات في السودان وجيبوتي.

كما يتضح أن تكلفة الخطة الشاملة لمحو الأمية في الوطن العربي خلال السنوات العشر تقدر بحوالي 441 مليار دولار تبدأ متدرجة ثم تأخذ في الهبوط، حيث تقدر تكلفة السنة الأولى بـ 47.1 مليار دولار ثم تنخفض تدريجياً على مدار سنوات الخطة لتصل إلى 33.9 مليـاراً عام 2010.

(7) مجمل خطة محو الأمية وتعليم الكبار:

وفي ضوء ما سبق يمكننا استعراض صورة مجملة عن الخطة في الأقطار العربية :

حيث تقدر أعداد السكان في الفئة العمرية (15-45) سنة في الأقطار العربية بـ 223 مليون نسمة تقريباً عام 2010 بزيادة قدرها 53 مليون نسمة، وعلى الرغم من تلك الزيادة السكانية إلا أن عدد الأميين، وفقاً للتنبؤات الموضحة، سوف تنخفض إلى حوالي 41.3 مليون أُمياً عام 2010، أي بانخفاض يقدر بحوالي 16.3مليون أُمي. وهذا الانخفاض ينعكس على معدل نسبة الأمية حيث تبلغ 18.4٪ في عام 2010 في حالة عدم تطبيق الخطة.

و يتضح أن الخطة تستهدف محو أمية 41 مليون أُمي تم توزيعهم على سنوات الخطة (2000-2010) توزيعاً تنازلياً بحيث يتم استيعاب حوالي 6.2 مليون أُمي عام 2000 على حين يتناقص عدد الذين يتم استيعابهم إلى حوالي 2.1 مليون أمي عام 2010.

وفي ضوء هذا التوزيع لأعداد الأُميين تم احتساب الإضافات التراكمية السنوية حيث يتضح أن الحاجة من المقاعد الدراسية تصل حدها الأقصى عام 2000 حيث تبلغ حوالي 117.1 مليون مقعد ويتناقص هذا العدد إلى أن يصل إلى حوالي 83.9 مليون مقعد عام 2010. وسوف يبلغ استخدام هذه المقاعد الدراسية بالتناوب حوالي 1153.77 مليون مرة خلال سنوات الخطة.

وتستدعى الخطة الاستعانة بخدمات 159500395÷ 10= حوالي 15.9 مليون معلم طوال سنوات الخطة، أما عدد المعلمين الإضافيين اللازمين لتطبيق الخطة فهو حوالي 17 مليون معلم وهو المطلوب توفيره بدءا من عام 2000.

وما ينطبق على الحاجة إلى المعلمين ينطبق أيضاً على الحاجة من المدارس فبينما يصل عدد المدارس اللازمة للخطة 12012043 / 10=حوالي 1.2 مليون مدير عام 2000 تصل الخدمات المقدمة من تلك المدارس إلى حوالي 1.215 مليون مدير سنة البداية.

وتتضح تكلفة تنفيذ الخطة حيث تتطلب إنفاق 44.14 مليار دولار بالأسعار الجارية.

رابعاً :

خطة لمحو الأمية في الوطن العربي
من سنة 2000 حتى سنة 2010
نموذج (ب)

خطة لمحو الأمية في الوطن العربي نموذج (ب)

(1) المبررات :

يلاحظ أن عدداً من خطط التعليم العربية ما تزال تعنى بالجوانب الكمية وتغفل الجوانب النوعية، ولما كان التعليم نظاماً متكاملاً بعداه إحداهما بالمستقبلي والآخر نوعي، فإن الأمر يستدعى الاهتمام بالجوانب النوعية وإدخالها في خطط التعليم.

ولم يعد من الميسور اليوم اعتبار التخطيط مجرد أسلوب أفنى مادي يخطط لمجموعة من الموارد ترتبط ببعضها البعض وظيفيا كما كان سائداً في الاتجاه الميكانيكي الخطي التقليدي.

وعندما نخطط فإننا نخطط لبيئة عبارة عن نظام اجتماعي يتكون من إنسان وبيئة بالمعنى العام- بينهما علاقات متبادلة تتطلب التوفيق بين الحاجات المادية والمعنوية للبشر الذين يتأثرون ويؤثرون في البيئة.

وهذا يتطلب الأخذ في الاعتبار للعوامل الثقافية والنفسيّة وكيفية رؤية البشر للعالم والقيم الموجهة لسلوكياتهم بجانب العوامل المعتادة في التخطيط التقليدي.

وبالإضافة للتقديرات الكمية الموجودة بخطة محو الأمية إلا أن هذا سوف يعتمد على نموذج تخطيطي يطلق عليه نموذج التعبئة كأداة تنظيمية لإعادة تنظيم البناء الاجتماعي حيث التشاركية والتضحية وبذل الجهد من أجل تحقيق الأهداف التنموية في هذا السوق الكوكبي الذي يتطلب قدرة تنافسية عالية وتزداد هذه القدرة من خلال تعبئة جميع الناس (ومنهم المهمشين والأميين والفقراء والنساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة).

وبالتالي فإن مواجهة الأُمية لن تقتصر على محو الأُمية الأبجدية أو المستوى الوظيفي للتعلم أو محو الأُمية الوظيفي، بل ستنصب في المقام الأول على محو الأُمية الثقافية والحضارية.

والأمر يزداد تعقيداً إذا حاولنا أن نقارن أوضاعنا في مجال التعليم ومشكلة الأُمية بالدول الأخرى التي من المفترض أن نتنافس معها كوكبيا في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فإذا كان عدم الاستيعاب الكامل للأطفال في سن الإلزام يعد هو الرافد الأساسي للأُمية فإن الأقطار المتقدمة استطاعت أن تعمم التعليم الابتدائي الإلزامي منذ سنوات بعيدة يرجع معظمها إلى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فلقد حققت الدانمارك هذا الهدف عام 1817، واليابان عام 1886، وإنجلترا عام 1870، وفرنسا عام 1882، ووصلت معظم الأقطار المتقدمة إلى جعل التعليم الثانوي تعليماً عاماً وإلزامياً.

(2) جهود محو الأمية

قال جارودي إننا اليوم نمر بثورة عن طريق العلم، والعلم ليس مقصوراً على إدخال العلوم الحديثة والتقنيات الحديثة إلى مجتمعنا، بل هو أولاً وقبل كل شئ المنهج العلمي والروح العلمية التي تسود هذا العصر، المنهج الذي يرسم الحاضر من خلال المستقبل.

ونظراً لتغير مفهوم الأُمية بتغير الظروف الاجتماعية والحضارية والتعليمية ضمن محو الأُمية الأبجدية، إلى مرحلة المستوى الوظيفي لمعرفة القراءة والكتابة والحساب إلى مرحلة التعليم الوظيفي إلى المفهوم الحضاري على أساس أن المشكلة في أبعادها تعد مظهراً ثانوياً لمشكلة التخلف الاجتماعي في المجال الفكري والتقني وما يرتبط بهما من تخلف في العادات السلوكية.

لهذا تم الربط بين تنمية المجتمع وتنمية أفراده تعليماً وتدريباً وتوظيفاً، وتحقيق التكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي وهذا يحتاج إلى صيغة للتنسيق بين الهيئات الرسمية العاملة في المجال والهيئات الشعبية، ولكن النشاط الحالي لا يتكافأ مع حجم المشكلة كماً وكيفًا، وفيما يلي بعض المشكلات والسلبيات التي تم ذكرها منذ عقدين:

1 ـ فالجهود الحالية تركز فقط على الجانب الأبجدي الذي يعني تحرر الأمي من الجهل بأساسيات القراءة والكتابة وبعض عمليات الحساب، دون الاهتمام بتعليمه وتدريبه ورفع كفايته الإنتاجية ونقله إلى حيث الإمكانية للإسهام في صنع قدراته.

2 ـ لم تهتم الجهود بتوصيل الخبرة والحضارة المعاصرة إلى أبناء الأمة.

3 ـ لم تستوعب الجهود المبذولة أن المشكلة هي مشكلة تخلف اجتماعي ومن ثم يجب أن تتضافر جهود التخصصات العلمية المختلفة والقطاعات الإنتاجية والخدمية لمواجهتها.

4 ـ انكمش الجهد التطوعي والشعبي.

5 ـ لم يتم الربط العضوي بين مشروعات محو الأمية والتنمية الشاملة.

6 ـ لم يرتبط نشاط محو الأمية بنظام متكامل للحوافز.

7 ـ ظل المعلم التقليدي (معلم الأطفال) هو الذي يقود هذه الحملة بغض النظر عن اختلاف سيكولوجية الكبير.

8 ـ ظلت الصفوف التقليدية بمثابة الحافز لإحجام الأُميين عن التعلم.

9 ـ الافتقار إلى وجود مكتبة متخصصة للمتحررين من الأمية.

10 ـ افتقرت التجارب إلى التجريب العلمي.

وبالإضافة إلى ذلك نجد الجهد والمال المبذول من أجل القضاء على الأمية لا يتفق مع العائد منه بل أنه قد تم وضع خطة للقضاء على الأمية في العالم العربي 1990–2000 ولكن بعد انقضاء العشر سنوات لم تنخفض النسبة إلا حوالي 10٪ فقط.

وإذا كان تعليم الكبار ليس مجرد عملية تعليم القراءة والكتابة، ولكنه عمل سياسي يرتبط مباشرة بالإنتاج والصحة والتعليم وخطط المجتمع للنمو والتقدم، وإذا وجد القرار السياسي فإن الطبقات المسيطرة تريد أن يصبح تعليم الكبار عملية محايدة تفتقر إلى مجرد تعليم القراءة والكتابة دون النظر إلى المضمون الاجتماعي لها أو إطارها الاجتماعي.

فالمفهوم الجديد وفقاً لباولوفريري يعتبر المتعلم فاعلاً اجتماعياً ويستطيع المساهمة في صنع المعرفة، وفهم الواقع وتغييره وبالتالي يصبح تعليم الكبار عملية تنظيم للمعرفة التي يحصل عليها الكبار العاملون ويصبح الواقع مادة للمعرفة، ويصبح النشاط اليومي والعمل العادي موضوعاً للدراسة والتحليل ووسيلة لفهم ما يتعلق به من أشياء،

وإذا كان هدف تعليم الكبار في ظل المجتمع الصناعي الرأسمالي يتركز في زيادة الإنتاج حيث ينظر إلى الإنسان– حداثيا– بوصفه كائنًا اقتصاديًا يبحث عن الربح، فإن هدفه في مجتمع ما بعد الصناعة يركز على توسيع أفق العمل عن طريق فهم عملية الإنتاج ذاتها، أي تحقيق مشاركتهم بدرجة أكثر في تنمية المجتمع والمساهمة في تغييره وبالتالي لا يصبح تعليم القراءة والكتابة أهم شيئ في تعليم الكبار كما ينادى المفهوم التقليدي وهذا المفهوم قد يرى أن هذه المسائل قد تأتي بعد تعلم القراءة والكتابة إلا أن باولوفريري يقول أنه من الممكن قراءة وكتابة الحقيقة بدون معرفة وكتابة الرموز اللغوية، ووفقا لباولوفريري فإن محو

الأمية عمل شعبي وعمل سياسي وعمل نشط له علاقة بكافة جوانب الحياة وليس مجرد حملة تذم الأمية وتمدح التعليم فالعلم لا يطلب لذاته بل كأداة للبناء الاجتماعي وهذا يعني أن المعلمين (المنسقين- الميسرين) يجب تعليمهم وتدريبهم على أن محو الأُمية لا يقتصر على معرفة القراءة والكتابة وبعض العمليات الحسابية بل ينصب في المقام الأول في هذه الخطة على محو الأمية الوظيفي، ومحو الأمية الثقافي والحضاري في نفس الوقت.

محو الأمية الثقافية :

تهدف فلسفة باولوفريري Paolo Freire إلى مساعدة الفقراء لزيادة وعيهم بالقوى الاجتماعية والبيئية التي تحدد أسلوب حياتهم، وإلى إكسابهم قدراً كافياً من الدوافع والمهارات للتأثير على هذه القوى، والأداة التي تحقق هذا التغيير هي (محو الأمية الثقافية) وهذا يعني مساعدة الناس على القراءة والكتابة عن طريق المطابقة بين محو الأُمية والسيطرة على الواقع الثقافي عن طريق حوار حر بين منسق ومجموعة من الدارسين يستهدف إيضاح الأهمية الاجتماعية للكلمات الرئيسية والشائعة وثيقة الصلة بحياة الدارسين حيث يمكن توليد معاني أخرى من تلك الكلمات. وهى كلمات تركز على أوجه الحياة التي تتطلب حدوث تغيير.

ويذكر جون لو أن المشتركين في برامج محو الأُمية الثقافية يستطيعون خلال 45 يوما أو أقل معرفة مبادئ القراءة والكتابة.

محو الأمية الوظيفي :

لم يعد محو الأُمية الوظيفي هو المرتبط وظيفيا بالتدريب التقني المهني أو يهدف إلى تعزيزه ولكنه أصبح يعني:

- كل البرامج المندمجة أو المجتمعة في محو الأُمية والمصاحبة للتدريب التقني-المهني.
- محو الأمية الوظيفي الموجه للعمل يعني التدريب التقني/المهني الذي يعتبر محو الأُمية جزءاً منه.
- فمحو الأُمية الوظيفية يعني التعليم والتدريب الشاملين.
- وبرامج محو الأمية ليست ضرورية من أجل اكتساب المهارات المهنية فقط بل من أجل تمكين الكبار من الوصول إلى فهم أعمق للعوامل الخارجية التي تشكل حياتهم ومساعدتهم على مواجهتها بصورة أكثر فعالية.

– وهذا يعني ضرورة أن توجه محو الأمية نحو التنمية وأن تكون جزءاً لا يتجزأ من خطط أو مشروعات للتنمية.

– وتكون المقدمة الأساسية لبرامج تنمية المجتمع المحلي في المبدأ التالي: لا تسألوا عما يستطيع الآخرون عمله من أجلكم بل ابحثوا عما تستطيعون عمله لأنفسكم بأنفسكم وبأدنى قدر من المساعدة الخارجية مما يدعم الاستقلالية لدى المتعلم.

يرى باولوفريري أن كل ممارسة تربوية تقوم على أساس تصور نظري في ذهن المربى وخاصة فيما يتعلق بنظرته إلى الإنسان ومفهومه عن المعرفة، وهذا يعني أن المتعلم كفاعل اجتماعي نشط من جهة فإن المنسق (المعلم) له مواصفات خاصة كفاعل اجتماعي نشط أيضاً يشعر بالمسئولية تجاه الآخرين ولديه ذهنية تستطيع التعامل مع التغيرات والمشكلات التي يمر بها المجتمع ويتمتع برؤية مستقبلية علمية للعالم من جهة أخرى.

والأمر وفقا لهذا يحتاج إلى إرادة مجتمعية وقرار سياسي قائم على أن التعليم بصفة عامة ومحو الأمية بصفة خاصة في هذا العصر بمثابة قضية أمن قومي يجب تكامل وتعبئة الجهود من أجله. فنحن لسنا أقل من كوبا التي قضت على الأُمية في عام ولم تتكلف المبالغ التي تم رصدها في خطط محو الأمية التي نكرر بناءها دون عائد حقيقي منها، ورغم ذلك تعد عملية محو الأمية ضرورية.

لا تقتصر جهود محو الأمية على مجرد معرفة وإتقان الأمي للقراءة والكتابة لأن مجرد معرفة القراءة والكتابة يعني أن هناك احتمالاً لأن يقرأ الأمي المتحرر من الأُمية حديثا منشورات مناهضة وضد المجتمع وتقدمه، فالقراءة والكتابة مجرد أدوات للتعلم، فهذا يجعلنا نهتم بوعي وذهنية المتعلم إلى تصميم برامج للمعلم (للمنسق) أولاً الهدف منها:

1 ـ ترقية قدرات المتعلم وإنضاج وعيه وتغيير ذهنية المتعلم حتى يستطيع الانتقال هو نفسه ومن يحيطون به من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهذا يتأتى من خلال أعمال ثقافة التساؤل والفكر النقدي على اعتبار أن تعلم القراءة والكتابة عمل اجتماعي. إلى جانب عمل معرفي يربط بين إثارة أتوعى الناقد وبين تعلم المهارات اللغوية*.

2 ـ إذا كان من المقرر أن محو الأمية الأبجدية ليس هدفاً في حد ذاته بل وسيلة ومقدمة للتعلم فإن المعلم (المنسق) يجب تزويده بمهارات التعلم الذاتي حتى يتيسر له نقلها وإكسابها للمتعلم.

---

* سيتم تفصيل ذلك في الجزء الخاص بالتنمية المهنية والذهنية للمعلم

لأن مهارات التعلم الذاتي التي يكتسبها المتعلم تقلل من فرص ارتداده مرة أخرى إلى الأمية كما أنها تحقق للمتعلم الثقة في النفس والاستقلالية عن المنسق الذي لن يتواجد مع المتعلم طوال اليوم كما أنه لن يكون بجانب المتعلم طوال حياته، كما يمكن لذلك المدخل أن يساعد في تنمية مفهوم التعليم المستمر للكبار وليس لبعض الوقت دون إضافة تكاليف على الجهات القائمة بعمليات محو الأمية، كما يضمن فاعلية المتعلم نفسه كإنسان فاعل يتم استثارة قدراته الكامنة وتوسيع خياراته عن طريق تنمية قدراته حتى يتسنى له التخلص من الأفكار التقليدية بخصوص العالم والمجتمع والإنسان.

(3) الأهـداف :

1 ـ محو الأمية الأبجدية على اعتبار أن محو الأمية يعد عملاً اجتماعيا ومعرفياً في نفس الوقت.

2 ـ التنمية الذهنية للمنسق (المعلم)، والمتعلم.

3 ـ ترقية وعي المنسق والمتعلم حتى تتحقق فلسفة التعليم المستمر للكبار القائمة على فاعلية المنسق والمتعلم باعتبارهما فاعلين اجتماعيين.

4 ـ تنمية مهارات التعلم الذاتي، والمهارات العقلية المستقبلية عن المحتوى الدراسي (مثل القدرة على الاستقراء،تبين ما وراء المواقف والمفاهيم من معان ضمنية).

5 ـ القضاء على الأمية الأبجدية بالمعنى السابق في مدة عام يسبقها ستة أشهر لتعليم وتدريب المنسقين والتنمية الذهنية.

(4) التشريـــع :

إصدار تشريع ينص على :

1 ـ تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال في سن الإلزام وتطبيق العقوبات على من يحول دون تحقيق ذلك إذا كان قادراً.

2 ـ تقرير المساعدات اللازمة لتحقيق البند الأول للأسر الفقيرة من أجل إقامة مشروع إنتاجي مع شركاء آخرين مع إلزامهم بإلحاق أبنائهم بالمدارس وإلا تعرضوا لسحب المساعدات والقروض.

3 ـ إلزام أصحاب الأعمال والمؤسسات الحكومية والأهلية والمؤسسة العسكرية بتوفير

الفرص التعليمية والقيام بعملية المكافحة في غضون عام يبدأ منذ صدور التشريع.

4 ـ تخصص درجات (علامات) لطلاب التعليم النظامي المشاركين في محو أُمية المتواجدين في الأحياء السكنية لهم.

5 ـ إصدار التشريعات التي تضمن عدم العمل بعد عام من إصدار التشريع في الأعمال الحكومية والخاصة إلا إذا كان العامل يحصل على الشهادة المناسبة أو مصدقة محو الأمية وينطبق الحال أيضاً بالنسبة لاستخراج رخص قيادة السيارات وكافة الأعمال المهنية والحرة الأخرى.

(5) الجهات المسئولة عن التنفيذ :

1 ـ قطرية (لجان عليا).

2 ـ محلية (لجان محدودة).

3 ـ دولية (هيئات مثل اليونسكو، واليونسيف، ومنظمة العمل الدولية) حيث يمكن دعوتها للإسهام في تلك الحملة من خلال الخبراء والتمويل.

(6) التمويـــل :

1- ذاتي :

ـ الاستفادة من النفقات المدرجة بالفعل وفقاً للخطط التقليدية للدول.

ـ الإلزام التشريعي لكل صاحب مؤسسة إنتاجية أو خدمية بمحو أمية العاملين لديه في مدة لا تزيد عن عام.

ـ إلزام العاملين في الحكومة بالانتظام في برامج محو الأمية التي تنظمها الإدارات التي ينتمون إليها.

ـ إلزام المؤسسات العسكرية بما تتمتع به من انضباط بأن يسعى كل أمي إلى التعلم، وأن يسعى كل متعلم إلى تعليم الأمي، وتوضع الحوافز والجزاءات اللازمة لذلك.

ـ تخصيص أوقات منتظمة في وسائل الإعلام من أجل تقديم برامج محو الأمية.

2- خارجي : المعونات التي تقدمها الهيئات الدولية.

3-إقليمي :

- المعونات التي تقدمها الأقطار الغنية للأقطار الأفقر التي تعاني من تلك المشكلة.
- أموال الزكاة.
- تبرعـات.

(7) التنظيـم :

1- شكيل هيئة عليا مهمتها التنسيق بين جميع الشركاء تضم في عضويتها ممثلين رسميين وغير رسميين وخبراء وممثلي مؤسسات المجتمع المدني والإعلاميين بنسب متساوية في التمثيل.

2- تشكيل لجان عليا مركزية في عواصم الأقطار العربية، يتفرع منها لجان فرعية في عواصم الأقاليم يمثل فيها التمثيل النسبي الموجود في الهيئة العليا ولكن على أساس قطري.

3- تكوين لجان لإعداد الأدلة الإرشادية للمنسقين يتم التركيز فيها على الأسس الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية لتعليم الكبار.

4- لجان محددة تضم المسئولين عن الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بالأميين تقوم بتنفيذ ومتابعة وتقويم عملية المكافحة وكذلك التنسيق بين تلك المؤسسات العاملة في المجال.

(8) الخطـوات :

1 - تحديد الأهداف الكمية بكل قطر من قبل اللجان العليا

2 - حصر الإعداد في كل إقليم أو مدينة أو قرية.

3 - تحديد الأهداف النوعية (الكفايات التعليمية التي ينبغي الوصول إليها في نهاية كل مستوى تعليمي)، ويتم الاستعانة بالبرامج السابقة المحلية وجعل الكفايات التي يتم الاتفاق عليها معياراً للحكم على مدى التقدم في العمل بعد نقدها وتقديمها وتكيفها وفقاً لمتطلبات الخطة شريطة أن تبنى على وحدة وتكامل المعرفة وفلسفة التعليم المستمر.

4 - إصدار قرار سياسي لتعبئة الجماهير والمسئولين في كافة المواقع الإنتاجية والخدمية والمؤسسة العسكرية ، وتحديد الأدوار والمسئوليات حتى تتم المحاسبة على اعتبار أن التعليم بصفة عامة ومحو الأمية بصفة خاصة يعد بمثابة قضية أمن قومي.

5 ـ تدريب المعلم (المنسق) من خلال برامج إثرائي من أجل تغيير اتجاهاته هو نفسه، وإكسابه الثقة في نفسه باعتباره فاعلاً اجتماعياً يؤدي دوراً وطنياً ودينياً واجتماعياً وتزويده بأسس التربية وطرائق التدريس بالإضافة إلى التثقيف العام.

6 ـ التركيز الأساسي في تلك البرامج على مهارات التعلم الذاتي للمنسقين- فاقد الشيء لا يعطيه- وأيضاً بالنسبة للمتعلم حتى نضمن استمراريته واستقلاليته.

7 ـ تدريبه على طرائق الحوار التي يمكن عن طريقها التدريس مثل الطريقة السقراطية وطريقة باولوفريري.

8 ـ تدريبه على كيفية الوصول بعملية التعلم إلى المستوى الوظيفي من جهة، والتعليم الوظيفي الذي لا يقتصر على مجرد تعليم مهارات القراءة والكتابة فقط بل يتصل بمهارات عملية من جهة أخرى، ويمكن الاستفادة من العمال المهرة في مواقع العمل باعتبارهم منسقين يجمعون بين تعلم القراءة والكتابة والمهارات والقيم والاتجاهات المتصلة بالعمل.

9 ـ دراسة المواد التعليمية التي قدمتها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية (اليونسكو- الأليكسو- يوندباس- صندوق الأمم المتحدة للسكان) بالإضافة إلى الخبرات المحلية واختيار المناسب منها والذي يتفق مع طبيعة المجتمع المحلي (من الممكن أن يكون هناك أكثر من برنامج).

10 ـ بالإضافة إلى ما سبق دراسة البرامج التي يمكن أن تقوم بعمليات التنمية الذهنية للمنسق والمتعلم فالأول والثاني هما -في المحصلة النهائية- فاعلان اجتماعيان كل في موقعه.

11 ـ التنسيق مع الجهات والمؤسسات التي يكثر بها الأميون من خلال تدريب المنسقين، والاتفاق على تقرير أو ترقيات مثل المجندين في القوات المسلحة والشرطة.

12 ـ التنسيق مع أجهزة الإعلام ليس بمجرد الاكتفاء بذم الأُمية بل بتوجيه برامج للأُميين والمتحررين والمنسقين بعضها يعتمد على الأسلوب والتوجيه المباشر، والكثير منها يعتمد على الأساليب غير المباشرة.

13 ـ الاعتماد على طلاب وخريجي كليات التربية وكذلك طلاب الصفوف العليا في التعليم قبل الجامعي وأيضاً الأقران المتواجدين في مؤسسات العمل باعتبارهم الفيلق الأساسي في الحملة وعقد دورات تدريبية لهم قبل بدء الحملة مع تقرير حوافز تشجيعية لهم، ويتم

الاستعانة بالمعلمين الذين تقاعدوا للاستفادة من خبراتهم في توجيه المنسقين.

14 ـ دور القائمين على الحملة لا يتوقف عند مرحلة المكافحة، بل يمتد إلى المتابعة وعقد الامتحانات بعد ستة أشهر من الانتهاء من مرحلة المكافحة.

15 ـ التقويم المستمر والمتابعة المستمرة من أجل تعديل الخطط والسياسات في ضوء الواقع على المستوى المحلي من خلال لجان دائمة للمتابعة.

9-الوسائـــل :

(1) في مرحلة المكافحة :

- تصميم دليل إرشادي للمنسقين يتضمن مصفوفة للاحتياجات التي صممها الخبراء بناءً على وجهة نظر الأميين أنفسهم.

- بعض اللوحات والأوراق التي يتم كتابة ما يتفق عليه الأميون مع المنسق يومياً سواء كانت حصيلة لغوية أو تكليفات وواجبات، ويتم الاتفاق على محتوى أكثر تقدما في اليوم التالي.

- من خلال الحوار حول المسائل المهنية والأسرية والثقافية حيث يكون الهدف توسيع رؤية الأميين للعالم والمجتمع وأنفسهم.

- البث الإذاعي والتليفزيوني لبرامج محو الأمية في أوقات يتم تحديدها من خلال استطلاع رأي الأميين في المجتمع.

- أشرطة الفيديو والكاسيت التي تحتوي على نفس برامج التليفزيون التعليمي.

(2) في مرحلة المتابعة :

- إصدار صحيفة خاصة بمشاكل الأميين المهنية والأسرية خاصة ومشاكل المجتمع المحلي بصفة عامة في مرحلة تاليه، ثم بعد ذلك الاهتمام بالمشاكل المجتمعية والعالمية في مرحلة متقدمة حتى يستطيع الانتقال إلى الصحف اليومية بعد ذلك.

- كتابة الحوار الموجود في المواد الإعلامية خاصة المسلسلات التليفزيونية التي تلقى إقبالاً من الجماهير، حتى تكون بمثابة ترجمة للحوار ولكن باللغة العربية.

- عقد امتحان أخر بعد الامتحان الذي اجتازه المتحرر من الأمية حديثا بعد ستة أشهر.

- توفير مراكز للمتحررين للاجتماع الأسبوعي أو النصف شهري (اختياريا).

10 -الطريقـة :

(يتم مناقشة المشكلات والقضايا انطلاقا من وحدة وتكامل المعرفة والتخصصات العلمية).

1 ـ الحوار واستعمال الرسوم والملصقات والصور التوضيحية عنـد عرض القضايا والمشكلات على الدارسين، ويتم الحوار انطلاقا من مسلمة أن الأمي لديه خبرات ومعارف ومهارات بعضها غير متواجد عند المنسق، على غرار طريقة باولوفريري، وتقترب من الطريقة التوليدية السقراطية، أما المنسق فلديه مهارات التعلم التي يفتقدها الأمي، ومن ثم على الجميع أن يتناول الخبرات من خلال الحوار ومادة الحوار والمعاني والكلمات الرئيسة هي المحور والمولد للعديد من الكلمات والمعاني التي يتم تعلم كتابتها وقراءتها بطريقة كلية (جشطلت).

2 ـ الاستفادة من خبرات طرائق التعليم غير المباشر والتركيز على القيم والمعاني الضمنية (المنهج المستتر) من أجل الوصول إلى طريقة في التفكير تقترب من العلمية وتتوجه نحو المستقبل.

11- المحتـــوى :

1 ـ يتم تحديده يومياً من خلال الحوار.

2 ـ يتم التركيز على المشكلات والقضايا التي تهم الأمي بصورة مباشرة في البداية، ثم الانتقال إلى مشكلات المجتمع من أجل التفكير في حل تلك المشكلات.

3 ـ يسترشد المنسق بالدليل المعد له واتباع تعليماته بمرونة وفقاً للموقف التعليمي.

4 ـ يتم الاستعانة ببعض المتخصصين لمناقشة بعض القضايا (مثل الطبيب/رجال المرور).

12- أماكن الدراسة :

1 ـ أماكن العمل (في أوقات يتفق مع صاحب العمل على تخصيصها للدراسة).

2 ـ المدارس (ليلا).

3 ـ المنازل حيث يكون المنسق من الجيران والأقارب.

13- الزمن (الوقت) :

1 ـ إذا كان باولوفريري يرى أن محو الأُمية الهجائية يمكن أن يتم في 45 يوماً، ولكن نتيجة الاهتمام بترقية الوعي فإن الحملة تستمر لمدة عام بعد الانتهاء من تدريب المنسقين.

2 ـ يتم تدريب المنسقين لمدة ستة أشهر متصلة ويومْ واحدْ أسبوعيا طوال فترة الحملة.

3 ـ وقت التدريس يتم تحديده تشاركيا بين المنسق والأُميين.

14- العوامل المساعدة :

(1) القوافل التعليمية والحملات الإعلامية :

وهى تنطلق من أن الاتصال الشخصي يمكن أن يحفز الأمي على التعلم، هذا في الوقت الذي تقوم وسائل الأعلام السمعية والبصرية بالإعلام والاتصال غير المباشر وتضم القوافل:

- رجال دين ورجال تعليم وشخصيات لها مكانة عند أبناء المجتمع المحلي للقيام بعمليات النوعية.
- فنيين مهمتهم الأساسية حصر وتصنيف الأُميين وتقديم المساعدات للمنسقين في المجتمع المحلي، وكذلك مساعدتهم في عمليات إنتاج مواد تعليمية مستوحاة من البيئة المحلية.
- متخصصين في الأنشطة الرئيسة في المجتمع المحلي لتقديم الخبرة والمشورة في ترقية الأنشطة الإنتاجية وكذلك تقديم الإرشادات الصحية والتوعية الثقافية.
- متخصصين فنيين للقيام بعمليات التقويم المرحلي الذي يمكن أن يساعد في عمليات التغذية الراجعة.
- مكتبات متنقلة تحتوي على مواد قرائية أعدت خصيصاً للمبتدئين حديثا من الأمية.

(2) كتابة الحوار الموجود في المسلسلات التليفزيونية باللغة العربية على الشاشة كنوع من ترجمة الحوار وتحويله إلى مادة مكتوبة من أجل قراءتها واقترانها بالحوار لمساعدة المتحررين من الأمية على عدم الارتداد للأُمية.

(3) إصدار صحيفة خاصة بالمتحررين حديثا من الأُمية تعبر عن مشاكلهم، تحتوي على معلومات مهنية وأخرى تتعلق بالتربية الأسرية، وهذه الصحيفة تتصف بالمحلية

محافظة/مدينة/قرية/حي وتوضع في مراكز التجمع أو الأندية ومراكز الشباب مجانا، أو عند باعة الصحف بأجر رمزي.

(4) ارتباط الترقية في العمل بالتعلم واعتبار التعليم أحد محددات الترقية لمن علموا أنفسهم ذاتيا بمساعدة ذويهم وأقرانهم، ومن انتظم في مراكز الحملة ويتم إعطائهم (مصدقة) تفيد محو أميتهم بعد عقد امتحانات تتيح لهم الترقية.

(5) السماح للمتحررين بالتقدم للشهادات العامة ابتدائية أو إعدادية (متوسط)، أو ثانوي حتى يمكنهم مواصلة تعلمهم ويكون حافزاً لمنع ارتدادهم إلى الأُمية.

(6) التأكيد على ضرورة تطبيق ما تعلموه في ممارسات حقيقية في الحياة اليومية.

(7) تشجيع الدراسة الجماعية بين الجيران والأسر وبين جماعات النساء وزملاء العمل تحت الشعار الصيني "دع الناس تعلم بعضها البعض"، أو كل متعلم يبحث عن أمي ليعلمه وكل أمي يبحث عن متعلم ليعلمه من خلال الحوار.

(15) المخرجات (النتائج المتوقعة) :

1. بالنسبة لمرحلة المكافحة: يعتبر الشخص قد محيت أُميته إذا أصبح قادراً على قراءة وكتابة جميع الحروف والكلمات التي تضمنتها كتب التعليم الابتدائي، وفهم الموضوعات التي تقدمها الصحف، وحساب العمليات البسيطة، وكتابة العبارات البسيطة، وتكوين مفهوم إيجابي عن الذات، وعن العمل، وعن أسرته وجيرانه.

2. بالنسبة لمرحلة متابعة المتحررين من الأُمية:

- التأكد من إتقان المهارات المذكورة في مرحلة المكافحة .

- قراءة التعليقات المكتوبة على السلع الاستهلاكية كالتحذيرات وتاريخ الإنتاج، وانتهاء الصلاحية، وكذلك قراءة التعليقات المكتوبة باللغة العربية أسفل المسلسلات، والقراءة والفهم والتعبير والتعليق على ما ينشر في الصحف.

- التأكد من ترقية وعيه من خلال وتكوين وجهة نظر خاصة به أقرب إلى العلمية والمستقبلية.

خامساً :

خطة للتنسيق
بين مؤسسات التعليم النظامي
وغير النظامي والعرضي

خطة للتنسيق بين مؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي والعرضي

ضرورات التنسيق والتكامل :

- الشكوى المستمرة من الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية للتعليم النظامي.
- انفصال بنية التعليم النظامي النظري عن الممارسة والتطبيق وقد يتيح التعليم الفني ذلك نظرياً، مما يعد ترفاً من جهة كما أنه يشوه المعرفة ويشطر المتعلم نفسه في تكوينه وفي رؤيته للعالم الذي يراه مقسماً من جهة أخرى.
- الاستفادة من مزايا النظامين (التعليم النظامي والتعليم غير النظامي).
- الاستفادة من مزايا التعليم العرضي خاصة وسائل الإعلام إذا تم التخطيط لها حتى يمكن أن تسهم في القيام بمهام تعليمية وتدريبية عن بعد.

وهذا الأمر يتطلب :

تكوين لجنة عليا: - تتمتع باستقلال نسبي.

- وتمثل مختلف الميول والتوجهات والأخصائيين والخبراء، وتتمتع بخدمات وثائقية.
- تقوم بالتحليل دوريا للسياسات ولاحتياجات السوق، ودراسة أبعاد الطلب الاجتماعي على التعليم .
- تقوم بالاستقصاء للمشكلات وإيجاد بدائل الحلول.
- لها وضع يتجاوز الوضع الاستشاري حيث تسهم مع الفنيين والخبراء الإعلاميين في وضع خطط واستراتيجيات البث التليفزيوني والإذاعي.

الأهداف :

- الاستفادة من فلسفة وصيغ التعلم عن بعد من خلال محاولة جعل التعليم العرضي (الإعلامي) مخططا حتى يبدو كنوع من التعليم غير النظامي ، وهذا الهدف التكاملي يساعد في تنمية وترشيد أسلوب التعبئة الذي يمكن أن يتغلب جزئيا على تشظي المادة الإعلامية حيث انتشار الفضائيات، ويسهم في تجهيز مجتمع قابل للتعلم مدى الحياة، وحيث يبدو وقت الفراغ مخططاً من قبل المرسل الذي قام المستقبل بترشيد الخطط

بمشاركته التفاعلية من خلال الإستقصاءات والاقتراحات وهذا يساعد أيضاً على القضاء على كثير من المشكلات مثل مشكلة الأمية الحضارية.

وإذا كان التعليم الأساسي موحداً فإن التعليم الثانوي يتطلب أن يكون موحداً وشاملاً بداخله التنوع الذي ينتقل المتعلم بين فروعه بمرونة تتيح له بعد التخرج مواصلة التعليم العالي والجامعي أو الانخراط في سوق العمل من خلال تلفي بعض البرامج التدريبية التي تتيحها الجامعة المفتوحة ومؤسسات الإنتاج.

مجالات التنسيق :

التكامل الأفقي بين :

- المدرسة- المجتمع المحلي- عالم العمل- وسائل الاتصال الجماهيرية- الهيئات الثقافية والدينية.
- فيما بين الموضوعات الدراسية.
- فيما بين مختلف أبعاد النمو الإنساني: (الأخلاقي- المعرفي- المهاري).
- المتعلمين من خلال كل مرحلة من مراحل العمر من حيث السن أو الخلفية الاجتماعية أو النوع أو الدور المهني.
- مختلف المراحل التعليمية (ما قبل المدرسة-- ما بعد المدرسة- الموازي- المتناوب).
- مستويات التعليم والمواد والموضوعات الدراسية في مرحلة معينة.
- الاحتياجات التعليمية للأدوار التي يقوم بها الفرد خلال المراحل العمرية المختلفة.
- جوانب النمو (الجسمي، الأخلاقي، المعرفي، المهاري).

الميادين :

فيما بين المؤسسات، وأهداف البرامج، فئات المتعلمين، توزيع الموارد، السياسات العامة للتربية والتخطيط، والإدارة والتنظيم واتخاذ القرار.

الإجراءات :

- وهذا يتطلب تقويم مبدئي لأنواع التعليم.
- حصر نسبة المتعلمين وغير المتعلمين في كل قطر.

- معرفة برامج التعليم غير النظامي المتاحة.
- الكشف عن الجهود القائمة للتغلب على تجزئة الجهود التعليمية.

التنسيق فيما بين الأهداف :

تستهدف البرامج التعليمية تحقيق أهداف سياسية واجتماعية تتحول إلى أغراض تعليمية. في التعليم الأساسي العناصر الشائعة في كلا النوعين هي تعليم القراءة والكتابة والحساب والثقافة العامة والدافعية للتغيير والمشاركة، وتكاد تتماثل العناصر الأساسية لمحتوى التعليم وإن كانت برامج التعليم غير النظامي تحقق أغراضا أخرى مثل التدريب المهني وهذا يتطلب تحديد الاحتياجات التعليمية الأساسية في ضوء التوقعات المستقبلية.

التعليم متعدد القنوات: (رأسيا وأفقيا)

أدى التطور المتسارع في تقنيات المعلوماتية والاتصال الحديثة إلى زيادة كفاءة أشكال التعليم عن بعد مما رشح مقاربة (التعليم متعدد القنوات) كمكمل للتعليم التقليدي ومن أجل التعلم الذاتي يصبح التعليم عن بعد كبديل للتعليم التقليدي حيث يتم حضور المدرسة إلى المتعلم بدلاً من ذهابه إليها من خلال التقنيات الحديثة مثل عقد المؤتمرات من خلال التليفون أو التلفزيون والفيديو والحواسيب والإنترنت والبريد الإلكتروني والفاكس.

وهذه الوسائط ليست مجرد وسائل تعليمية بل تغير بيئة التعلم، فالراديو والراديو التفاعلي يساعد على شحذ الخيال، والتلفزيون يتعامل مع الأحداث المركبة، والحواسيب تناسب اكتساب المهارات الناجمة عن التكرار والممارسة والتفاعل. ونتيجة لانخفاض تكلفة التعليم عن بعد يمكن أن يقلل من مشكلات الاستبعاد/الاصطفاء التقليدي، ويحسن من النوعية، ويتغلب على ندرة المعلمين الأكفاء خاصة في المناطق النائية، واجتماعيا يساعد على تنمية التعلم الذاتي عن بعد للقادرين مما يتطلب تدخل الدولة للقضاء على تلك الإشكالية، ودوليا ونتيجة تداعيات الكوكبية (العولمة) تنتشر أنماط وقيم وثقافات مستترة وصريحة غريبة عن المجتمع العربي، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تصميم برامج عربية في المحتوى واللغة للتعليم عن بعد والتعليم التفاعلي.

الآليات :

1 ـ وضماناً لعدم وقوع التعليم عن بعد في ثلاثية التلقين والاستظهار والاسترجاع بسبب توسط معدات جامدة بين المعلم والمتعلم يجب أن تتم عملية مقاومة التسرب وضمان النوعية الراقية من خلال عمليات التقويم المستمر.

2 ـ وتطوير المواد التعليمية التي تقوم بإعدادها فرق متكاملة من الخبراء التربويين والفنانين والفنيين مع وجود تدريب فعال وصيانة مستمرة .

3 ـ وبالنسبة للسياق التنظيمي والإداري ضرورة التزامه باللامركزية والمرونة للسياق وللقيادات التعليمية.

4 ـ والسياق الاجتماعي يتطلب نوعية متميزة من البرامج حتى لا يوصم طالبو التعلم عن بعد بعدم القدرة المادية أو الأكاديمية كحائل دون الحصول على فرص التعليم التقليدي ولهذا يتم اعتراف مؤسسات التعليم التقليدي ببرامج التعليم عن بعد. ووسط الحاجات بالمستويات العمرية وإذا كان الأمي يمكن إكسابه المعارف والمهارات والقيم من خلال مدرسة الفصل الواحد فإن هذا البديل يظل بديلا علاجياً.

التنسيق فيما بين فئات المتعلمين :

على أساس السن أو النوع أو الخلفية الاجتماعية أو الدور المهني

- والتنسيق يتم لغرض ممارسة خبرات عملية تعزز من الخبرات النظرية التي يتلقونها من التعليم النظامي.
- إعادة المتسربين من التعليم النظامي في ذات المرحلة أو مرحلة تالية من خلال برامج مسائية أو علاجية.
- استعانة كلا النوعين بالبرامج والنماذج التجديدية التي يطبقها أحد النوعين.

المـوارد :

- استخدام الموارد وتبادل استخدامها فيما بينها وخاصة الموارد المادية وقيمة الوقت الذي يبذل في عمل تعليمي ما.
- ويمكن استخدام المباني والتجهيزات ومرافق التعليم النظامي في تقديم برامج التعليم غير النظامي- كما يمكن أن تسهم مرافق التعليم غير النظامي في تقديم خدمات للتعليم

النظامي (أجهزة الاتصال- الساحات الشعبية والرياضية- مراكز التدريب المهني- الحقول الزراعية الإرشادية- المستشفيات-الوحدات الصحية).

التنظيـم :

إقامة شبكة للتعليم الثانوي للتنسيق بين برامج التعليم النظامي والتعليم غير النظامي والتعليم العرضي (الذي يتم تخطيطه).

التشريـع :

1 ـ يتم إصدار التشريعات التي تيسر مرونة الانتقال من صف إلى صف آخر بناء على معدلات التحصيل بغض النظر عن الانتظام في مؤسسات التعليم النظامي.

2 ـ يتم الاعتراف بما تقدمه مؤسسات التعليم غير النظامي والتعليم العرضي طالما كانت الخبرة التي تم تحصيلها ساعدت على نمو المتعلم الذي قام بمهمة تعلمه ذاتيا.

مدرسة موحدة تتيح التنوع :

ترجع أهمية مرحلة التعليم الثانوي إلى أنها مرحلة متوسطة بين مراحل التعليم الأساسي والتعليم العالي، فهي تتأثر بمرحلة التعليم الأساسي وتؤثر في مرحلة التعليم العالي والجامعي كما أنها تعتبر مرحلة منتهية لمن لا يستطيع مواصلة تعليمه العالي

أو الجامعي، كما أن هذه المرحلة تعتبر المرحلة التي يتوجه من خلالها الطالب إلى تخصص معين قد يلازمه طوال حياته كما أن المراهقين من طلابها يسهل استقطابهم من مختلف الجماعات مما يشكل تهديدا على المدى البعيد للأمن القومي للبلاد إذا لم نحسن توجيههم، أما أهداف هذه المرحلة فتتلخص فيما يلي :

الإعداد للحياة جنبا إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالي أو الجامعي، والمشاركة في الحياة العامة والتأكيد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية، ولكن الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية مازالت محل شكوى من الباحثين ورجال الأعمال وعامة الناس ، وهذا يعني أن هناك أزمة نتيجة بعض المتغيرات التي يرجع بعضها إلى بنية التعليم أو إلى العمليات والمعاملات المتمثلة فيما يلي:

أولاً : بنية التعليم :

1 ـ مشكلة البنية :

بالإضافة إلى الفصل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي نجد ما يلي :

- تعرض البنية الحالية للتعليم الثانوي نوعا من الازدواجية حيث قوام هذه البنية الفصل بين ما هو نظري من معلومات وقيم واتجاهات و ما هـو عملي ومهاري منها هذا في الوقت الذي نجد نوعاً آخر من الازدواجية فنجد في التعليم النظري نفسه الفصل بين ما هو ديني وما هو عملي مثل التعليم الديني والتعليم الثانوي العام، ونجد فصلا آخر يعتمد على مدى كفاءة ولي الأمر المادية أكثر من قدرات الطالب التعليمية وهو الفصل بين التعليم الحكومي والتعليم الخاص، وهو بدوره بعضه حكومي والآخر أهلي أو أجنبي بالنسبة لتمويله الذي يؤثر على نوعية الخدمة التعليمية ونوعية الخريج، ومما هو جدير بالذكر أن هذه الازدواجية الثقافية بين أبناء الوطن في الوقت نفسه تدعم التفاوت والامتياز الطبقي.

- كما أن الازدواجية الثقافية، وتدعيم التفاوت الطبقي على المدى البعيد لهما تأثيرات سالبة على ما نطلق عليه السلام الاجتماعي، والإجماع القيمي بين أبناء الوطن الواحد وهذا بالتالي يؤثر على اعتبارات الأمن القومي فالأمن القومي لا يتحقق إلا إذا كان من يعملون في حقول الإنتاج ومن يدافعون عن الوطن قد تلقوا إعداداً يتفق مع خطورة هذه المسئوليات، ومؤسسات التعليم هي المنوط بها القيام بهذه المهام. ويرتبط الجميع بآمال مشتركة.

- كما أن بنية النظام التعليمي بصفة عامة لا يدخل في اعتبارها بصورة جدية نظم ومؤسسات التعليم غير النظامي حيث تشير بعض الدراسات إلى أن مؤسسات التعليم غير النظامي لا يوجد بينها وبين هذه المؤسسات جميعا ومؤسسات التعليم النظامي نوعًا من التكامل والتنسيق على الرغم من أن معظم المؤتمرات العلمية الدولية تضع بنية للتعليم غير النظامي- ضمن المنظومة التعليمية حيث يقومان سوياً بوظائف موازية وتعويضية وأستزادية للكبار بصفة خاصة.

2 ـ المنطلقات :

يمكن الاستفادة من بعض المبادئ الواردة في الوثائق الصادرة عن وزارات التعليم في الأقطار العربية في الفترة الأخيرة في اقتراح بعض الحلول كما يلي :

1 ـ تكامل المعرفة بين العلوم الطبيعية والاجتماعية، فالعلم يجب أن يتكيف مع المجتمع.

2 ـ أن التشعيب المبكر لا يتيح الفرصة الكافية لمراعاة الفروق الفردية والاتجاهات والميول والاستعدادات لدى الطلاب.

3 ـ التأكيد على أن التعليم الثانوي مرحلة منتهية تعد الطالب للحياة العملية مما يوجب إعطاء قدر من المعرفة قبل إعداده لهذه الحياة.

ومن بين العناصر الاستراتيجية الواجب توافرها في التعليم الثانوي تطوير الدراسة في المدرسة الثانوية العامة بحيث تصبح مرحلة منتهية تؤهل الطلاب للعمل والإسهام في مجالات الإنتاج والخدمات، إذا لم تتح لهم فرص الالتحاق بالجامعات أو بمعاهد التعليم العالي، ويقضي هذا تحقيق التوازن بين المقررات الثقافية والفنية والمهنية، كما أن من بين العناصر الاستراتيجية تحقيق التكوين المتكامل للطالب.

3-الآليات :

1. وعلى الرغم من أن هذه المبادئ كان المقصود منها التقريب في عملية التشعيب بين الأدبي والعلمي في المدرسة الثانوية العامة، إلا أننا يمكن أن نستفيد منها باقتراح صيغة المدرسة الشاملة حيث يمكن أن يتحقق النمو المتكامل للطالب والاعتراف بوحدة وتكامل المعرفة وعدم الفصل بين العلوم الطبيعية والرياضية وبين العلوم الاجتماعية من جهة، وعدم الفصل بين ما هو مهاري وعملي ما هو نظري من مهارات ومعارف وقيم، من جهة أخرى كما أنها يمكن أن تحقق أهداف المرحلة الثانوية من حيث أن هدف هذه المرحلة الإعداد للجامعة أو التعليم العالي والإعداد للحياة في نفس الوقت، وبالتالي يمكننا أن نتغلب على بعض المشكلات التي أوضحتها بعض الدراسات من حيث أن هذه المرحلة لا تحقق أهدافها التي أنشئت من أجلها، ذلك لأن من بين أهداف إنشاء المدرسة الشاملة في معظم الدول المزاوجة عمليًا بين الدراسات المختلفة الأكاديمية والدراسات الفنية والعملية. وأن كان التكامل يؤدي إلى تكوين شخصية متكاملة ويقوم على مبدأ وحدة

وتكامل المعرفة، فإن التنويع الذي تتيحه هذه المدرسة يساعد في تقديم التعليم المناسب لكل فرد وفق قدراته واستعداداته وبالتالي فإن تكوين الفرد يحقق خدمة حقيقية للبيئة.

وهذه الصيغة تتيح للطالب تنمية قدراته واختبار استعداداته وميوله قبل توجيهه. وربما يتفق هذا مع وثائق وزارة التعليم التي تنص على "أن التشعيب المبكر لا يتيح الفرصة الكافية لمراعاة الفروق الفردية والاتجاهات والميول والاستعدادات لدى الطلاب، ومن مزايا هذه الصيغة أنها تقلل من حدة الفوارق الاجتماعية بين الطلاب، وتخفف من آثار التنظيم الطبقي (اجتماعيا) في الحياة، وربما جعل هذا البعض يعتقد أن الدافع من إنشاء المدرسة الشاملة يبدو اجتماعيا أكثر منه تربويا، كما أن المدرسة الشاملة تسمح بالاستفادة من إمكانيات كل بيئة وتساعد في حل بعض مشكلاتها، كما أنها يمكن أن توفر قدرا من الاستثمارات التي تنفق على التعليم الأكاديمي الحالي في مدارسنا: ذلك لأن بعض الدراسات أوضحت أن الدراسة الأكاديمية لا تناسب إلا 15٪ من تلاميذ المدارس الإنجليزية والأمريكية.

2. وعلى الرغم من المزايا العديدة للمدرسة الشاملة و قبل الأخذ بهذه الصيغة يجب أن نأخذ في الاعتبار ما يلي:

- إذا كان اتجاه السياسة التعليمية يميل نحو توجيه الطلاب نحو التعليم الفني في الوقت الذي نجد طلابه لا يرغبون الالتحاق بهذا النوع من التعليم، ومن ثم يمكن أن تكون صيغة المدرسة الشاملة مجرد اتجاه نحو جعل المرحلة الثانوية لا توصل إلى التعليم العالي أو الجامعي إلا لقلة من الطلاب ذلك لأن الاتجاه المعلن حالياً هو التوسع في التعليم الفني وتوجيه معظم الطلاب إليه هذا في حالة الإبقاء على الازدواجية في التعليم وربما تسمى المدرسة الفنية باسم المدرسة الشاملة على غرار إبدال لافتة التعليم الابتدائي بالتعليم الأساسي.

- وهذا يجب أن يذكرنا أن مجرد تقرير هذه الصيغة لن يؤدي بالضرورة إلى تغيير الاتجاهات السالبة نحو التعليم الفني من جهة والعمل اليدوي من جهة أخرى مثلما حدث في بعض الأقطار العربية التي قامت بتطبيق نظام المدرسة الشاملة.

- وهذا يجعلنا نؤكد على ضرورة إقناع المخططين والمعلمين والطلاب بمبدأ تكافؤ الفرص باعتباره المبدأ الذي تستند إليه صيغة المدرسة الشاملة مع مزيد من تهيئة الرأي العام

لتقبلها مع تدريب المخططين والمعلمين قبل تنفيذها وأن تكون هي الصيغة الوحيدة للتعليم الثانوي.

3. ضرورة الاستفادة من تقييم تجارب المدارس البولتكنيكية والمدارس الشاملة الموجودة في بعض الأقطار ذلك لأن بعض الدراسات أوضحت أن المدرسة الشاملة بدأت في بعض الأقطار العربية قبل أن تتوفر لها الإمكانيات المادية وقبل أن تستكمل تجهيزاتها ومعلميها وبدون تهيئة الرأي العام لتقبلها كما وبدون أن يكون لها تصور واضح عن فلسفتها وبالتالي أصبحت مجرد مدرسة ثانوية عامة عادية مع احتوائها على عدد من مجالات النشاطات الفنية يمارسها الطلاب بروح الهواية.

4. من أجل التغلب على ضعف الموارد المالية لإنشاء ملاعب وأماكن لممارسة الأنشطة والتدريب في المؤسسات الإنتاجية والخدمية يستعان بالملاعب ومراكز الشباب والمؤسسات والنوادي الأدبية وقصور الثقافة لممارسة بعض الأنشطة والانضمام لبرامج تلك المؤسسات غير النظامية ويتم وضع علامات (درجات) للطالب ضمن معدلاته التراكمية عند انتقال الطالب إلى صف أو مرحلة أعلى سواء كان هذا البرنامج مقدماً في مؤسسة إنتاجية أو مؤسسة ترويحية أو من خلال الوسائط الاتصالية الحديثة(فيديو، تليفزيون، راديو، إنترنت). وهذا يعني ضرورة الاعتراف بالخبرات المكتسبة من خلال التعليم النظامي أو غير النظامي أو العرضي وهذا لا يتطلب التقيد والانتظام اليومي.

5. الأخذ في الاعتبار أن التعليم أداة تابعة لا تفرض تحولا جذريا في أوضاع المجتمع الأساسية وأن ما يمكن أن يساعد فيه هو تدعيم التحولات التي تتم بالفعل، و بالتالي يجب التسليم جزئيا بعلاقة المجالات والأبنية المجتمعية الأخرى ومن ثم يجب أن نتناول مشكلات التعليم باعتبارها مشكلات ذات طابع قومي أكثر من كونها مشكلات جزئية تعليمية فنية خالصة وبالتالي يمكن للتخصصات المختلفة الإسهام في حل مشكلات التعليم، إلى جانب الاستعانة بمواقع الإنتاج ومؤسساته المختلفة في دعم صيغة المدرسة الشاملة.

6. وإذا تتبعنا ما يجري في بعض البلدان المتقدمة في هذا الصدد نجد أحد التقارير المأخوذة من دراسة أمريكية للتعليم في اليابان يدعو إلى الاستفادة من التجربة اليابانية التي تتميز بوضوح الأغراض، التي تسعى المدرسة إلى تحقيقها، ووضوحها أيضاً عند

الآباء والتلاميذ فالمدارس الناجحة هي أماكن يتفق فيها النظار والمدرسين والطلبة والآباء على الغايات والطرائق والمحتوى الدراسي، كذلك نجد بعض الدراسات تؤكد على أن بعض الدول تجعل المشاركة في وضع الخطة التربوية يتم على أوسع نطاق وتتخذ هذه المشاركة أشكالا عديدة مثل فرنسا التي عملت على إشراك ممثلي الهيئات الخاصة في لجان للتخطيط يبلغ عددها من ثلاثين إلى خمسين عضواً تعينهم الحكومة بناء على اقتراح المفوضية العامة للخطة ويتطوع هؤلاء في وضع الخطة ويمثلون مختلف الإدارات ونقابات العمال والجامعات، ويتشاور هؤلاء في وضع الخطة ويتخذون قراراتهم دون أن يحتاجوا إلى التصويت عليها مكونين رؤية مشتركة فتعين المعنيين بتنفيذ الخطة بحملهم على أن يعتبروا الخطة خطتهم، ومثال آخر نجده في يوغسلافيا حيث تترك الحكومة ممثلين عن الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في المشاورات التي تسبق اعتماد الخطة التربوية.

7. مد مرحلة الإلزام حتى سن الثامنة عشرة، كما أن الاتجاه السائد هو مزيد من التسهيلات تمنح للطالب مما ييسر عملية التحاقه بالمراحل التعليمية المختلفة، فنجد في اليابان التي يسود عندها ظاهرة اسمها جحيم الامتحانات إلا أننا نجد الطلبة اليابانيين الذين يرسبون في الامتحانات التي تؤهلهم للتعليم العالي والجامعي، فإنهم يقومون بالمحاولة مرة ثانية وثالثة، كما أن لبعض الجامعات الخاصة نظامًا لقبول الطلبة خريجي المدارس الثانوية لتسهيل دخولهم الجامعة.

- وفي هذا الصدد يجب أن نذكُر من ينادون بربط التعليم باحتياجات سوق العمل بأن محمد على عندما أراد صناعات معينة افتتح العديد من المعاهد التعليمية، ولكن عندما ضُرب مشروعه التنموي أغلقت المدارس.

- ونُذكر بأننا في عصر العلم والمعلومات يجب أن يكون التعليم متاحاً للجميع باعتباره حقاً يحتاجه كل إنسان مدى الحياة.

8. الاستفادة من نماذج التعليم متعدد القنوات، وتصميم بعض البرامج التليفزيونية بطريقة تبدو كما لو كانت برامج تقدم تعليماً عرضياً، بينما هي مخططة.

ثانياً : المعاملات والعمليات السائدة في المدارس :

1 ـ المشكلات :

المشكلة الرئيسة أن ما يقدم في معظم المؤسسات التعليمية لا يؤدي إلى إنتاج الشخصية المبدعة المستقلة وذلك لأسباب عديدة منها:

- تسيد اللفظية والشكلية وضعف الوظيفية فيما تُقدم من معلومات، عن طريق التلقين، حيث يصبح محور العملية التعليمية الحفظ والاستظهار، الذي يقاس من خلال الامتحانات.
- تقدم المعارف بطريقة لفظية على أنها معطيات يجب التسليم بها، ولا تقدم على أن ثبوتها نسبي يحتمل الخطأ أو التطور.
- كما أن تقدم العلوم الاجتماعية باعتبارها علوماً محايدة موضوعية خالية من الأيديولوجيا، وهذا على المدى البعيد يدعم التبعية والنمو المعرفي المشوه، ولا ينمي العقلية النقدية التحليلية المستقلة.
- أصبحت المدارس محاطة بأسوار ليس لها علاقة بالمشكلات الرئيسية التي يعاني منها الطلاب قبل وبعد تواجدهم في المدرسة.

تذكر معظم الدراسات أن الطلاب في معظم المؤسسات التعليمية يعانون من المعاملة التي تجعل الشخص يتسم بالعدوانية وتقلب الانفعالات، وكما هو مألوف فإن المشاعر السلبية، تجاه الأسرة أو المدرسة تؤدى إلى اندماج الفرد مع جماعة الرفاق الذين يشاركون نفس المشاعر السلبية وبالتالي فهم كجماعة يشكلون قوة كامنة يسهل استقطابها من مختلف التجمعات.

2 ـ الآليات :

من المدخلات الرئيسة في المدرسة والتي تؤثر على المعاملات وعلى العملية التعليمية، برمتها نوعية المعلمين والتفاعلات التي تتم بينهم وبين الطلاب، ونظم التقويم، وأساليب التدريس والمضامين المستترة والصريحة للمحتوى التعليمي وفي هذا الصدد نجد أن هناك انتقادات عديدة توجه إلى هذه المدخلات على مستوى المختصين والمتخصصين والرأي العام، وإذا تتبعنا ما يتم في المدرسة اليابانية في هذا الصدد والتي تدعو الأمريكيين إلى الأخذ بها في مدارسهم هي:

1. اشتراك الآباء في تعليم الأطفال من الطفولة إلى التعليم الثانوي وتحقيق علاقة ناجحة بين البيت والمدرسة وهذا لا نستطيع تحقيقه في مصر نتيجة انتشار الأمية الأبجدية والأمية الوظيفية ويمكن التغلب على هذا عن طريق مؤسسات التعليم غير النظامي، ولكن بشرط التنسيق والتكامل فيما بينها من جهة وبين أهداف وتوجيهات التعليم النظامي من جهة أخرى.

2. مبدأ المشاركة والمصارحة حيث وضوح الأغراض التي تسعى المدرسة إلى تحقيقها ووضوحها أيضاً عند الآباء والتلاميذ فالمدارس الناجحة هي أماكن يتفق فيها النظام والمدرسين والطلبة والآباء على الغايات والطرائق والمحتوى الدراسي، وهذا يتطلب توسيع مدى المشاركة مستفيدين بالقدر المتاح من الديمقراطية.

3. المنهج المتوازن المتكامل، الموحد لجميع الصغار في المرحلة الإجبارية، ثم يسمح بقدر صغير من الاختيار وبعض التخصص في المدرسة الثانوية، وهذا يمكن تطبيقه في مصر إذا حاولنا توحيد البنى التعليمية في مراحل التعليم قبل الجامعي وتقديم نوع من التعليم الشامل.

4. تخصص المدرسة اليابانية ساعة للتربية الأخلاقية ويتعاون المدرسون في تنمية إحساس الفرد لإدراك الخطأ من الصواب، وتأصيل العادات من خلال نماذج يحتذي بها الطلاب ممثلة في السلوك الممارس للمعلمين، وهذا يتطلب منا في مصر إعادة النظر في طرائق إعداد المعلم وفي الاهتمام به أكاديميا وماديا من جهة، ووضع الموضوعات الأخلاقية والسلوكيات الأخلاقية ضمن عمليات تقويم الطلاب والمعلمين من جهة أخرى.

5. إطالة اليوم المدرسي والسنة الدراسية وهو اتجاه توجد محاولات لتطبيقه في بعض الأقطار فالإجازة الصيفية في اليابان لا تزيد عن شهر.

6. نجد القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية ينص على خضوع نظم التعليم المدرسي للدولة بما في ذلك المدارس الخاصة، والتعليم الإجباري يبدأ من سن السادسة وينتهي في الثامنة عشر، وهذا يؤدي إلى استيعاب جميع الأطفال في المدارس إلى جانب أن التعليم في جميع المدارس العامة بالمجان، كما يحصل التلاميذ على جزء من الأدوات المدرسية اللازمة للتعليم وخاصة الكتاب، كما كفلت الدولة للتلاميذ ضمان الحصول على مساعدات مالية لمواصلة تعليمهم وفقا لقانون تشجيع التعليم الاتحادي ومن هذا الطريق تجرى مساعدات حوالي ثلث التلاميذ في المراحل الدراسية.

وهذا يوضح لنا أن مجرد إقرار المجانية ليس هو الضمان الوحيد لحصول الطالب على الفرصة التعليمية التي تتفق مع قدراته ومن هنا كانت المساعدات أثناء الدراسة.

والصيغة المقترحة بإنشاء المدرسة الشاملة وإطالة العام الدراسي ووجود بعض المواد المهنية التي يستطيع الطالب إتقانها ومشاركة مواقع الإنتاج في التعاون مع هذه المدارس من الممكن أن يتيح فرصاً تدر دخلا معقولا للمدرسة.

7. يجب أن يتسم المنهج بالحياد بمعنى ألا تقدم المعلومات والمفاهيم على أنها معطيات ثابتة، بل يجب التركيز على وجهات النظر المتعارضة وتقديمها على أنها مجرد وجهات نظر وليست حقائق ثابتة في زمن التغير.

وهذا يمكن التغلب عليه عن طريق تمثيل نسبي لمعظم الاتجاهات الفكرية مع بعض المتخصصين عند وضع المقررات الدراسية.

8. التقويم يتم على مدار العام، إلى جانب الاستعانة بالبطاقة المدرسية التي توجد مع الطالب منذ بداية دخوله مرحلة التعليم الأساسي هذا وربما يقلل من رصيد الامتحانات ويقلل من حدة ظاهرة الدروس الخصوصية.

ثالثا : كفاءة الخريجين :

1 ـ المشكلات :

من أهداف مرحلة التعليم الثانوي إعداد الطلاب للحياة جنبا إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالي والجامعي، أو المشاركة في الحياة العامة والتأكيد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية، ولكننا نجد أن بعض الدراسات الميدانية توضح أن الأهداف الخاصة بتدريب الطلاب على التعليم الذاتي واستخدام الأسلوب العلمي في التفكير لا تتحقق من خلال المناهج المختلفة للمدرسة الثانوية على الرغم من أن هذه الأهداف تمثل بدورها متطلبات الدراسة الجامعية والعالية.

أما بالنسبة للتعليم الفني الذي تتعالى الأصوات إلى توجيه المتعلمين إليه ويتصورون أن التعليم الفني هو النظام الأمثل لسد احتياجات السوق نجد أن بعض الدراسات تشير إلى ضعف نوعية خريجي هذا التعليم، ووجود فائض من المعروض في السوق من خريجي هذا التعليم الفني.

وتوضح دراسة أخرى أن التوقعات المستقبلية تشير إلى وجود فائق من خريجي التعليم الثانوي الفني نظام الثلاث سنوات، في ضوء استمرار السياسة التعليمية الحالية .

هذا بالإضافة إلى أن التخصص الذي تفرضه مدارس التعليم الفني على طلابها في سن مبكرة لا يتلاءم مع متطلبات التقدم التكنولوجي الذي يفرض العديد من التغيرات على طبيعة العمل وهيكل العمالة، حيث بدء انتقال مركز الثقل في العمل من الجهد البدني إلى النشاط العقلي حيث تتولى الآلات للعمل في شكل نظم إنتاج كاملة.

2 ـ الآليات :

كما أن المهارات وأنماطها تتغير سريعا، مما سبق يتضح لنا أننا يجب ألا نوجه الطلاب توجيها مهنيا محددا يعتمد على التخصص الدقيق في هذه السن، ولكن ننمي لديهم الاستعدادات للانتقال من مهنة إلى أخرى، وكذلك ننمي لديهم طرائق التعلم الذاتي والقدرة على تكوين مهارات مختلفة حسبما تقتضي الظروف، وهذا كله يتم من خلال الدراسات المتكاملة والبنية العملية والنظرية بطريقة كلية تجعل الطالب لديه المرونة لمزيد من التعلم إن أراد أن ينضم إلى سوق العمل عن طريق تدريبات في مواقع العمل إن أراد، هذا بعد أن مر باختبار قدراته وتكشف ميوله واستعداداته في المدرسة الشاملة.

رابعا : علاقة النظام التعليمي بالأنظمة الاجتماعية الأخرى :

ا- المشكلات :

النظام التعليمي يمكن أن يقوم بأدوار هامة للنظم الاجتماعية الأخرى فعن طريقه يمكن غرس الهوية والإعداد للمواطنة واستدماج - استدخال- أيديولوجية الدولة (على المستوى السياسي كما يمكن أن يؤثر في نوعية العمالة وكفاءتها (اقتصاديا). كما يمكنه القيام بانتقاء واختيار المعايير المرغوب فيها سواء كانت قيماً أو عادات أو تقاليد (اجتماعية).

وعلى العكس نجد الاتهامات توجه إلى الطلاب وإلى المدرسة وعلى سبيل المثال تشير تقارير مصلحة الأمن العام إلى تزايد نسب وأعداد الطلاب المتهمين في جنح وجنايات متعددة في السنوات الأخيرة.

هذا في الوقت الذي تتعالى فيه صيحات الاتهامات للطلاب على اعتبار أنهم متهمون باللامبالاة والأنانية والسلبية وعدم المشاركة في الأمور الاجتماعية والسياسية.

2 ـ الآليات :

وهذا يدعونا إلى ضرورة النظر إلى اللوائح المنظمة للنشاط الطلابي، وضرورة إيجاد منهج للتربية السياسية حتى لا يكون الطلاب نهبا للإستقطابات التي يتعرضون لها، نتيجة الخواء المفروض عليهم في المدرسة، وهذا يدعونا إلى إعادة النظر في التحريم المفروض عملياً على مناقشة بعض الأمور الثقافية والدينية والسياسية داخل المدرسة.

ومن جهة أخرى يمكن التنسيق بين مؤسسات التعليم غير النظامي حتى يتكون ما نسميه بالإجماع القيمي أو العقل أو الضمير الجمعي.

ومن الممكن أن يوجد نوعُ من التدريب أثناء العطلة الصيفية يتكامل مع خبرة الطالب وما مارسه أثناء العام الدراسي أثناء العطلة كما يمكن أن يتم التدريب والعمل في بعض مواقع الإنتاج.

كما يمكن أن يقوم الطلاب في أثناء العطلة بمحو أمية بعض الأميين، ويعطى الطالب بعض درجات النشاط على هذا العمل.

كما يمكن أن توفر الساحات ومراكز الشباب والأندية بعض الوقت في الفترة الصباحية لممارسة الأنشطة الرياضية بالنسبة للمدارس التي لا تتسع أبنيتها لهذا.

كما يمكن أن يكون هناك بعض المقررات التي تدرس عن طريق الإذاعة والتليفزيون، ويكون دور المدرسين في المدرسة تذليل الصعوبات للطلاب وتكون، هناك مقررات أخرى وتكليفات ببحوث صغيرة من المكتبات العامة.

خامساً : التمويل :

1. تخصيص الموارد لإنشاء مدارس تقليدية يوجه إلى إنشاء المدارس (الشاملة الموحدة).
2. يتم التدريب في المؤسسات التي توجد في المربع السكنى لمدرسة الطالب.
3. فرض رسوم على أصحاب المشروعات توجه حصيلتها لصالح صندوق خاص بالتعليم.
4. تقليل النفقات من خلال الاستعانة بمؤسسات التعليم غير النظامي كالأندية ومراكز الشباب، وكذلك الاستعانة بإمكانات وسائل الاتصال الحديثة للتعلم من بعد.

سادساً : التشريع :

1. يتم إصدار قرارين في وقت واحد الأول يتعلق بعمليات الدمج وتناوب الطالب على الذهاب للمدرسة الثانوية العامة، والمدارس الفنية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية الموجودة في المربع السكني للطالب.

2. والثاني يتعلق بالمدارس الثانوية التي سوف يتم إنشاؤها، وهى مدارس تجمع بين مزايا التعليم الثانوي الفني والتعليم الثانوي والتعليم البولتكنيكي والمدرسة الشاملة تحت مسمى المدرسة الشاملة الموحدة.

سادساً :

الجامعة العربية المفتوحة

الجامعة العربية المفتوحـــة

يوجد في العالم الآن 800 جامعة مفتوحة إلا أن الأهم من ذلك أن مضمون فلسفة التعليم المفتوح يتوجه إلى إتاحة فرص التعليم لأكبر عدد من الأفراد ويمكنهم من التعلم بصورة أكثر إنتاجية وملائمة لاحتياجاتهم، ويتضمن ذلك التخفيف من حدة عوائق الالتحاق وإعطاء المتعلمين قدراً من السيطرة على تعلمهم، والتركيز على أهداف المتعلم وخبرته، والالتزام بمساعدته على تحقيق استقلاليته، حيث تستخدم موارد التعلم الذاتي (الرزمة) التعليم المفتوح ليس بالضرورة منخفض التكلفة، ولكنه قد يعطى أفضل عائد للمال المنفق عليه غير أن العنصر الأساسي في تكلفة التعلم المفتوح هو وقت الأفراد فوقت المتعلم في المؤسسة الذي يمكن تقديره بالمرتب يتقاضاه الشخص أثناء ساعات التدريب كحد أدنى كتكاليف غير منظورة علماً بأن هذا الوقت وهذا المال يتم استعادته في التعلم عن بعد. وأشارت إحدى الدراسات إلى أن معدل التكاليف الثابتة والمتغيرة بالجامعة البريطانية المفتوحة كان حوالي 2000 : 1 مقارنة ب 8 : 1 في الجامعات البريطانية الأخرى.

غير أن الشركات التي قررت استخدام التعليم المفتوح لم يكن في الغالب مرتبطاً بالتكاليف بل بسوقيات التدريب فالمتدربون منتشرون في أماكن متفرقة، ويعملون في دوريات أو يصعب عليهم ترك أعمالهم والتفرغ للتدريب وربما لا يكون أمامهم فرص للتعليم وللتدريب إلا من خلال التعليم المفتوح، وحتى إذا كان التعليم المفتوح أكثر تكلفة فإن فاعلية الكلفة بالنسبة له تكون أفضل من الاختيارات الأخرى.

ويستفيد أصحاب العمل من خلال توحيد المعايير والمستويات المهنية في مختلف المواقع والفروع للشركة وربما يعتبر أفضل من التدريب التقليدي من حيث الكلفة والمنفعة.

واقتصاديات النطاق (الحجم الكبير) والتحول إلى استخدام الوسائط التعليمية والتكنولوجية الحديثة ينتج عنه تخفيض كبير في التكاليف، كما أن التعليم المفتوح قد يكون بالنسبة للحكومات وسيلة للبقاء الاقتصادي حيث إكساب المهارات والكفاءات لإعطاء الاقتصاد القدرة على التنافس.

الأهداف والجدوى :

- تمكين الكبار من القدرة على التعلم الذاتي

- تأهيل الكبار للتفاعل مع عالم سريع التغير

- تفعيل مبادئ الشراكة Partnership والتمكين Empowerment والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان من خلال إتاحة هذه الجامعة لفرص تعليمية تعويضية وتكميلية من جهة وتضافر الجهود الرسمية والأهلية في تسيير تلك الجامعة من جهة أخرى.

- تقديم فرص تعليمية تسهم في حل بعض المشكلات المجتمعية كالتدريب أثناء الخدمة والتدريب التحويلي، وتقديم فرص التعليم المتناوب مع العمل تخفيضاً للبطالة ولحدة تقلبات سوق العمل.

- تقديم فرص لتعليم الكبار المستمر مدى الحياة للمتحررين من الأمية ومن أتم تعليمه الثانوي أو الجامعي.

أما عن جدوى إنشاء الجامعة المفتوحة :

يؤكد برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية على أن :

- إنشاءها ضرورة تفرضها المتغيرات التي تمر بها البلاد العربية وهى مرتبطة بالتنمية الشاملة.

- توجد في عدد من الأقطار العربية البنى التحتية الأساسية التي توفر تربة خصبة لاحتضان الجامعة المفتوحة وإنجاحها وتحقيق أهدافها.

- يتصف هذا المشروع بالجدوى الثقافية والاجتماعية والتعليمية التي سيكون لها أكبر الأثر في خدمة أهداف التنمية القومية.

- يوجد في البلاد العربية الموارد البشرية الكفؤة والمدربة اللازمة لإنجاح هذا المشروع.

- تحظى الجامعة العربية المفتوحة بدعم وتأييد المنظمات العربية والدولية(مثل برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية).

- تلبي الجامعة المفتوحة الاحتياجات الحقيقية لأبناء الأمة العربية وتراعي توافر عوامل الجودة الشاملة في العملية التعليمية.

- الاستخدام المنهجي للاتصال الجماهيري حيث يدمج التليفزيون والإذاعة ضمن برنامجها التربوي ويرشد الاستخدام العشوائي لوسائل التعليم العرضي حتى يتلاقى عض

خصائص التعليم غير النظامي ويحقق استدامة التربية ومن ثم استدامة التنمية وشمولها.

- تشجيع التعليم التطوعي الذاتي مما ينمي تدريجيا الشعور بالالتزام، وينمي الدافعية للتعلم، ويثري المواطن بيئة مواتية للتعلم المستمر كما تشجع الفضول الفكري، وتذوق المعرفة، والمشاركة في الأنشطة الثقافية والتعليمية خلال أوقات الفراغ.

مراحل التنفيذ :

1- تقوم إدارات تعليم الكبار بكل قطر بالتنسيق لعقد الاجتماعيات التالية.

2- اجتماع خبراء لمناقشة جدوى تنفيذ المشروع (7 أشهر).

3- اجتماع استشاري يضم ممثلين رسميين لتحديد الاحتياجات، وجمع المعلومات لتنفيذ المشروع وانبثاق لجنة من الاجتماعين السابقين (5 أشهر).

4- إعداد مسودة وثيقة المشروع لعرضها على اجتماع يضم الخبراء المستشارين والممثلين الرسميين (3 أشهر).

5- يتم تعيين لجنة تضم الخبراء والاستشاريين والممثلين الرسميين لمتابعة المناقشات حول وثيقة المشروع وإقرار الصيغة النهائية للتنفيذ(شهر).

6- تعيين الهيكل الإداري من قبل اللجنة السابقة وتكون مهام هذا الهيكل الإداري:

1/6- إبرام عقود للخدمات الاستشارية والإنشائية.

6/ 2- إبرام عقود لإنتاج الوسائل والبرامج التعليمية.

3/6- ندب هيئات التدريس من الجامعات ومن الفنيين من العاملين في مجال الإعلام.

4/6- عقد دورات للقائمين بالعمل في مجال التدريس وإعداد المواد والبرامج التعليمية (لمدة عام) قبل بداية المشروع.

5/6- تكوين فريق من المخططين مهمته، الإشراف على إجراء الدراسات الإرشادية للعمل في مختلف المواقع .

6/6- توفير أشرطة من الكاسيت والفيديو.

7/6- الاستفادة من القنوات الفضائية في بث البرامج التعليمية في أوقات مختلفة يعلن عنها من شبكة المعلومات العربية ومن الخريطة البحثية والبرامج ومن شبكة

التخطيط الاستراتيجي لتعليم الكبار المدرجة بالخطة.

8/6- تصميم برامج الحاسب الآلي لمعالجة الإجراءات المتنوعة الإدارية والأكاديمية من خلال التعاقد مع شركة تقوم بهذا الغرض.

9/6- توفير مكتبة تضم مختلف وسائل الاتصال الحديثة وتضم بداخلها مرصد معلوماتي عن الأقطار العربية.

10/6- الاتصال بالمراكز الفرعية، والشبكات العالمية والعربية.

11/6- الإشراف على وحدات تصميم التعيينات والامتحانات

7- تبدأ الدراسة بعد عام من استلام المبنى المعد لإنشاء الجامعة.

الهيكل التنظيمي والإداري :

- مجلس أمناء مشكل من الأعضاء المعنيين لتحديد المهام الإدارية والمالية.

- جهاز أكاديمي من الأكاديميين والتقنيين المتفرغين بالإضافة إلى بعض المنتدبين من الإعلام والجامعات لبعض الوقت.

- جهاز من الإداريين المتفرغين بالإضافة إلى المنتدبين في أعمال مشابهة قبل بدء التشغيل.

- رئيس للجامعة يتم اختياره من خلال مجلس الأمناء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

- وجود نواب أحدهم للشئون الأكاديمية، للإشراف على البرامج والأبحاث والتدريب والثاني للشئون الإدارية والمالية (لقبول الخدمات، التقويم، شئون الموظفين والشئون المالية) والثالث للشئون التقنية الخاصة بتكنولوجيا الاتصال والحاسب، والرابع لشئون الطلاب وخامس للتخطيط والمتابعة والتدريب أثناء الخدمة للمؤسسة والعاملين بها، وكذلك التنسيق مع المؤسسات الأخرى التعليمية والإنتاجية، والإشراف على المراكز التابعة للجامعة

المحتوى :

1-علوم المستقبل، دراسات بيئية، تكنولوجيا الاتصال، دراسات بيئية، كومبيوتر، وإعداد مصمم برامج كومبيوتر، صحة عامة، إدارة، دراسات اجتماعية وإنسانية، تكنولوجيا

استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية، علوم، تأهيل معلمي تعليم الكبار.

2- تصميم وحدات وبرامج تعليمية بالاشتراك مع ذوى المهارات العالية في مختلف مراحل التعليم النظامي، وطرحها للطلاب على شرائط مسموعة ومرئية أو بثها من خلال الموقع الذي يخصص للجامعة على شبكة الإنترنت، برامج للتدريب على بعض المهارات المهنية إسهاما في التدريب التحويلي، تعليم اللغات.

التمويل :

نظرا لأنها جامعة مستقلة ولها شخصيتها الاعتبارية فهي تعتمد على ما يلي :

تقبل معونة حكومية في البداية، تطرح أسهم في البورصة، تعتمد على التمويل الخاص

للمشروع دون التدخل في الشئون الأكاديمية التي تخضع لقواعد التعليم العالي والجامعي من قبل الممولين، الاستفادة من الزكاة، والتبرعات والوقفيات، ويمكن الاقتراض في البداية إلى أن يتم التمويل ذاتيا من خلال دفع نفقات الاستشارات والبحوث والدورات التدريبية والتعليمية.

الاستفادة من الدعوة لقيام القطاع الخاص بتأسيس صندوق يخصص لتمويل التعليم المستمر مقابل تمثيلهم في مجلس الأمناء حيث يحددون الاحتياجات التكنولوجية والمعرفية اللازمة لتطوير الإنتاج ويتم تصميم برامج تفي بهذه المتطلبات.

الاتفاق مع الهيئات المعنية على أن تكون المواد التعليمية المرسلة بريديا بدون أية رسوم، وكذلك البث التليفزيوني والإذاعي.

الاستفادة من المراكز التعليمية التابعة للجامعة بدون رسوم كالمدارس والكليات في أوقات الإجازات أو في الفترات المسائية.

طرائق ووسائل التعليم والتدريب عن بعد :

وهو يمثل شكلا من التدريب الذاتي والتعليم الذاتي الذي يمكن المتعلم من الوصول إلى مصادر المعرفة بمساعدة شبكة من وسائل الاتصال السمعية والمرئية والمطبوعة ومن أهم تلك الوسائل :

1. التليفزيون الحواري عن طريق الدوائر المغلقة والمفتوحة.

2. التليفون.

3. البريد، والبريد الإلكتروني.

4. الأشرطة السمعية والبصرية.

5. حقائب التجارب المعملية.

موقع الجامعة :

1 – يتم إقامتها في المدن الكبرى مثل مدينة الرياض أو مدينة القاهرة نظرا لوجود جامعتين في الرياض، وأربع جامعات في القاهرة مما ييسر الاستعانة بالأكفاء من أعضاء هيئة التدريس في بداية تشغيل الجامعة، إلى جانب وجود تقنيين في مجال الإعلام في هاتين المدينتين.

2 – يتم اختيار المراكز وفقا لظروف كل قطر عربي.

التقويم :

تقويم تكويني : يهتم بجمع المعلومات يمكن أن يستخدم لتغيير المشروع أثناء تنفيذه.

التقويم التجميعي : يستخدم بيانات التقويم لإصدار حكم على المشروع بمجرد اكتماله.

نظام الدراسة :

1 – نظام الفصلين يرتبط بنظام الساعات المعتمدة، ويمنح الطالب الدرجة عندما يتم حصوله على مجموع عدد من الساعات المعتمدة تحدد حسب التخصص، سواء للحصول على شهادات جامعية أو شهادات صلاحية للبرامج التعليمية والتدريبية.

ويعين لكل 25 طالب مرشد أكاديمي من بين أعضاء هيئة التدريس، ويتم التنسيق معه إذا أراد الطالب ذلك.

2 – توجد مراكز تابعة للجامعة يتم اختيارها وفقا لعدد الطلاب وأماكن تجمعهم ونوع الدراسة ويتم الاتفاق عليه سواء في كلية أو مدرسة أو مركز شباب أو مؤسسة إنتاجية.

3 – يتم معادلة الشهادات الممنوحة من الجامعة المفتوحة بنظيراتها في الجامعات الأخرى سواء كانت أجنبية أو عربية.

4 – بث برامج للتربية الأسرية والتربية الصحية، والتربية الرياضية ، وبرامج تعليمية موازية للتعليم الأساسي، وبرامج لتبسيط المعرفة العلمية والفلسفية من خلال المذياع والتلفاز المحلي، من خلال فرض اشتراكات أو رسوم (دراسات حرة) كخدمة للمجتمع. هذا بالإضافة إلى برامج الجامعة التي تبث في أوقات محددة ومرتبطة بالمقررات التي يتم تدريسها بالجامعة.

النتائج المتوقعة :

- الحد من المشكلات التي تواجهها الجامعات الحالية الناتجة عن قبول أعداد من الطلبة تفوق الطاقة الاستيعابية لهذه الجامعات.
- تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم العالي لجميع الراغبين فيه من الذكور والإناث ممن تنطبق عليهم شروط الالتحاق.
- تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للمحرومين منه في المناطق البعيدة .
- التغلب على الظروف الاجتماعية التي تعيق المرأة عن مواصلة دراستها.
- تطوير مناهج الجامعة مع التطورات المستمرة في العالم.
- تدريب الموظفين والعاملين على رأس العمل في المجالات التي تساهم في تحسين الأداء وتطوير العمل.
- تقليل تكلفة التعليم العالي مع الحفاظ على النوعية من خلال الاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة.
- زيادة أعداد الخريجين في مجالات جديدة تساعد على تنمية المجتمع.
- التدريب في مجالات يحتاجها سوق العمل .
- المساهمة في إعداد المجتمع لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

سابعاً :

التدريب المستمر
في ظل الكوكبية

التدريب المستمر في ظل الكوكبية

1 - المنطلقات :

أصبح التدريب ضرورة من ضرورات عصر ما بعد الصناعة استناداً إلى الركائز والمنطلقات الآتية :

- لم تصبح الأُمية مشكلة إلا بعد الثورة الصناعية حيث ظهر التفاعل بين التعليم والعمل وبسبب تعقد العملية الإنتاجية انتقل التدريب المهني بدوره إلى مقرر مدرسي. وأكدت النظريات التربوية أن التربية الحقيقية لا تتم إلا من خلال العمل والممارسة طلبا لتكامل الشخصية ووحدة وتكامل المعرفة، ولكن مع تنامي الثورة الصناعية أزداد الطلب على العمال المتعلمين، ولكن تم إدخال مبدأ التخصص في التعليم، وقد ترتب على ذلك التفرقة بين العمل اليدوي والعمل العقلي لمزيد من إحكام السيطرة وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الثقافية.
- وظل التعليم حقلاً للصراع الأيديولوجي بين البرجوازية التي ترى عملية الفصل بين العقلي والعملي وبين النظرية والتطبيق في مدارس نظرية وأخرى عملية مع اعتماد مبدأ التخصص الدقيق مما يؤدي إلى انعكاسات اجتماعية وثقافية واقتصادية تتم لمصلحتهم، بينما يرى منظرو العمال ضرورة الجمع بين النظري والعملي والعقلي والمهاري في مدرسة واحدة شاملة (حزب العمال البريطاني) أو بولتكنيكية (الجمهوريات الاشتراكية السابقة)، مما يؤدي إلى التقارب بين الثقافي والاجتماعي بين المتعلمين، ويؤدي إلى النمو المتكامل لكافة جوانب الشخصية انطلاقا من وحدة وتكامل المعرفة ومن وحدة الكون والمساواة أيضاً في الحقوق.
- ولكن على الرغم من الاختلاف الأيديولوجي بين الاشتراكيين والرأسماليين إلا أنهم اتفقوا فيما بينهم على تكوين إنسان أحادي البعد، وخاصة منذ الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، حيث كان ينظر إلى الإنسان ويتم تعليمه وتدريبه مهارات من أجل إنتاج مواطن اقتصادي باحث عن الربح.
- ومع التسارع الكمي والكيفي للمعلومات، ومع تعقد المشكلات وضعف المؤسسات التعليمية عن عدم استطاعتها ملاحقة التغيرات في المعلومات والمهن والوظائف أصبح التعليم والتدريب لبعض الوقت أو لجزء معين من المعلومات أو المهارات أو لبعض الناس

من مخلفات عصر الصناعة أو عصر الحداثة، ولكن في عصر ما بعد الصناعة أصبح التعليم والتدريب لا يقتصران على تنمية مهارات واداءات معينة فقط بل أصبح الاهتمام الرئيسي ينصب حول وحدة وتكامل المعرفة وينحو نحو المجرد والعام من المعلومات بعد أن كان التركيز – حداثيا– ينصب حول الخاص والمحسوس، وأصبح التعليم في مواقع العمل ويستدعي الفنيين إلى المدارس.

- إن تزايد المعارف والاكتشافات والابتكارات التكنولوجية وتنامي الاعتماد على الأوتمته والربوت والذكاء الاصطناعي يتطلب الارتفاع المستمر بقدرات الإنسان ومهاراته: ذلك لأن المعرفة تتضاعف كل ثمانية عشر شهراً والمهن التقليدية بدأت في الاختفاء ليحل بدلا منها مهن مواكبة للابتكارات التكنولوجية المتسارعة، وهذا يؤدي إلى تناقص القوى العاملة الغير ماهرة ويتزايد الطلب على القوى العاملة الماهرة وفئة الفنيين فعلى سبيل المثال انخفضت العمالة الزراعية إلى حوالي 5٪ في المجتمعات المتقدمة كما ارتفعت نسبة الفنيين إلى حوالي 40٪، وينتظر أن يمثل العلماء والأخصائيون حوالي 30٪ كل ذلك يقود إلى ضرورة التعليم المستمر والتدريب .

- وبذلك تسقط بعض المفاهيم والاعتقادات القديمة مثل التي كانت تتعامل مع التعليم الذي يقتصر على التعليم النظامي الذي يصعد المتعلم سلمه في عدد معين من السنوات (سنوات التمدرس يدخل بعدها إلى سوق العمل وبعد التوظيف لعدد معين من السنوات ينتهي به المطاف إلى التقاعد عند سن معين)، ولكن الأمر بات مختلفاً فلقد أظهرت الدراسات أن حجم العمالة الأوربية في الشريحة العمرية التي تزيد على 50 سنة ستصل نسبتها إلى ما بين 30–40٪ من حجم العمالة الكلية في مطلع القرن الحادي والعشرين وهى عمالة ذات أجور مرتفعة نظراً لخبرتها الطويلة والعالية

- وهذا يجعلنا نحرص على أن يرفض الجميع فكرة أن التعليم ينتهي بانتهاء سنوات التعليم الرسمي، وترسيخ فكرة كارل روجرز القائلة بأن أفضل أنواع التعليم على الإطلاق والذي له مردود اجتماعي حيوي وفعال هو تعلم عملية التعلم ذاتها، فهي تعبر عن انفتاح مستمر للخبرة والمشاركة من جانب الفرد في عملية التغيير، أما بالنسبة للتدريب فإنه يجب أن يعمل على إيجاد المتعلم الموجه ذاتيا المشارك في ظل التدريب. وفي مقابلة صحفية مع رئيس جامعة سنغافورة القومية أكد أن التحديث والتعديل المستمر للمقررات قائم على تقليص حجم المقررات الذي وصل إلى 30٪ وتشجيع التعلم من خارج المقرر المعتمد

على الذات كما أن دخول الوسائط المتعددة وتكنولوجيا المعلومات كبدائل أكثر فاعلية لنقل وتداول المعرفة على الاستقلال في اكتساب المعلومات وتداول بمساعدة التكنولوجيا واقتصار المعرفة المتداولة على العموميات والأساسيات مع التأكيد على أهمية التطبيق العملي والتعلم الذاتي وذلك عن طريق مشروعات التخرج والأبحاث والعمل في الموقع والتجارب المعملية.

- وإذا كان التدريب هو النشاط المهني على أساس ثقافي تحتاجه الأعمال حسب مستوياتها المهارية المختلفة، مع تزويد الفرد بالمهارات العملية والتطبيقية التي توفرها وتشملها البرامج التدريبية لسد احتياجات الأعمال ولأدائها بكفاءة وإتقان وفاعلية في التوقيت المطلوب، ويتميز بإمكان تحقيق هذا الهدف في وقت قصير وتلبية الاحتياجات الفردية من التدريب على مراحل متتابعة في توافق مع ظروف العامل وظروف العمل، ويعتبر التدريب أحد عناصر العملية الإنتاجية.

- وإذا كنا نعيش في عصر سريع التغير نواجه فيه الجديد من ألوان التقدم المعرفي والتقني، وما يرتبط به من تطور سريع لأساليب العمل والإنتاج، وبالتالي أصبح من الضروري حتى بالنسبة للفئات المدرسية من القوى العاملة أن تعيد تدريبها باستمرار لتتكيف مع المطالب المتزايدة لهذا التغيير التكنولوجي السريع، فالمهن والوظائف في تغير والمهارات والقيم المصاحبة لها يجب أن تتجدد ويعاد النظر في محتواها، هذا يعني أن التعليم والتدريب يظلان مطلبا حياتيا وجوديا مدى الحياة.

- المعنيون بالتدريب يواجهون ظروفا ومطالبون بواجبات محددة ليس لهم بها سابق معرفة. إن مثل هذه الظروف تعتبر طبيعية عند العمل على تلبية حاجات تعليمية متجددة، وعند التعامل مع محيط ومجتمع غني بالإمكانات الطبيعية والفنية والبشرية، ويفتقر إلى الموارد المادية والقدرات التنظيمية فإن من شأن برامج التدريب أن تزود المتدربين بالقدرات التي يتوصلون بها للحلول وليس الحلول نفسها. إن نوع التدريب المطلوب هو إيجاد المتعلم الموجه ذاتياً في ظل التدريب المستمر الذي يستمد قواعده من خصائص تعليم الكبار ومن مبادئ التدريب بالمشاركة، ويستجيب لحاجات المتدربين، مع ضرورة التنوع في استخدام أنماط التدريب وفقاً لحاجات المتدربين الذين يصمم البرنامج من أجلهم سواء كان تدريب متناوب أو تدريب أثناء الخدمة أو تدريب عن بعد مع توظيف وسائل جديدة، والتركيز على طرائق التدريب التي تضمن المشاركة الإيجابية للمتدربين والتزاوج بين

التدريب والعمل، حيث التدريب في موقع العمل والتزاوج بين التدريب والبحث.

- وإذا تناولنا تجربة الهند (نيودلهي) باعتبارها دولة من دول الجنوب نجد أن حوالي 87٪ من إجمالي العاملين في قطاع المشروعات الصغيرة الخاصة لم يتلقوا تدريبا مهنيا رسميا أو نظاميا من أي نوع، وهذا يعني أن 13٪ فقط من حجم العمالة هي التي حصلت على تدريب، أما الآخرون فإن اكتساب مهارات وقيم العمل تمت في مواقع العمل عن طريق المشاهدة والتقليد ومن خلال التمهين غير النظامي الذي يقوم به أصحاب المشروعات الصغيرة وهؤلاء الممتهنين غير النظاميين يشكلون أهمية بالغة لأصحاب المشروعات الصغيرة، لأنهم يحصلون على أجور رخيصة، ويعملون بشكل موسمي غير ثابت (مثل صناعة الأقمشة ومستلزمات المكاتب، والأثاث والأدوات المعدنية والطباعة وإصلاح السيارات)، و يتم التمهين داخل المؤسسات ويحكم مدة التمهين مدى التقدم الذي يحرزه العامل في التدريب والإنتاج، ومدى اهتمام صاحب العمل ولا يوجد عادة امتحان في نهاية فترة التمهين لاختبار مدى نجاح التدريب، ولكن هناك عدة سبل لاختيار مدى اكتساب المتدربين للمهارات المطلوبة، وذلك مثل قدرتهم على الإنتاج والتصنيع، وكانت أكثر الأساليب التدريبية شيوعا هي الملاحظة والمحاولة والخطأ حيث كانت نتائج التعلم أسرع وأفضل في الأعمال المتعلقة بالآلات والمهارات اليدوية عن الأعمال التي تتطلب مهارات عملية كالتسويق وعقد الصفقات.

- إذا كان التدريب يهدف إلى تنمية القدرات الخاصة لدى المتدرب من أجل أداء دور معين يتضمن ممارسة مجموعة معينة من التقنيات والمهام الآنية، فإنه يتحين على برامج التدريب أن تنمي القدرات العامة، ويهتم بما هو ثقافي ومجرد ومستقبلي في نفس الوقت، طلبًا للكفاءة الاجتماعية وليس الاقتصار على الكفاءة الاقتصادية، حيث الاهتمام بالتنمية البشرية وليس مجرد تنمية بعض القدرات الآنية اللازمة للإنتاج، فالمتدرب هو في نهاية الأمر إنسان يقوم بأدوار معينة من بينها الإنتاج، وليس العمل هو كل أدواره في الحياة، وإذا كان يتم تدريبه من أجل إتقان مهنة محددة فإن مهارات تلك المهنة وربما المهنة نفسها قد تتغير في المستقبل ومن هنا يصبح اهتمام البرامج بتدريب المتدرب على أن يدرب نفسه ويشارك في وضع الخطط ويتخذ القرارات وليس مجرد كائن سلبي يتلقى التدريب من ملقن.

- وإذا كان البعض لا يولي برامج التدريب أهمية تذكر سواء بالنسبة لبرامج التدريب قبل

الالتحاق بالخدمة أو التدريب أثناء الخدمة إلا أنه إذا تناولنا عائد التدريب من الناحية الاقتصادية -على الرغم من عوائده الأخرى- سوف نجد أن الأمر يحتاج إلى أن يبتعد التدريب عن الشكلية التي تتم بها في بعض القطاعات ومن ثم احتسب معدل العائد من التدريب على افتراض أن تكلفة التدريب في برنامج افتراضي تصل إلى 100 دولار وأن عدد المتدربين 1000 متدرب ، فإن العائد المتوقع إذا تم التدريب لمدة ثلاثة أشهر مثلاً قد يبلغ حوالي 320 ألف دولار وإذا استمر التدريب لمدة ستة أشهر يبلغ العائد حوالي 477 ألف دولار.

ولحساب أثر التدريب في الإنتاجية وحساب العوائد التي تجنيها المؤسسة من وراء التدريب، يمكن استخدام الصيغ الرياضية التي وضعها بيكر عام 1964م (والمعروض بالشكل الثاني في الأوراق).

الصيغ المطروحة تستخدم فيها فكرة صافي القيمة الحالية للنقود (Net Present Value NPV). حيث صافي القيمة الحالية تعتمد في حسابها على الزمن وسعر الفائدة (سعر الخصم) .

2 - مداخل التدريب :

عند تبني موقف ما من التدريب لابد أن يكون منطلقا من فهم عميق للفلسفة الكامنة، والموجهة لذلك الموقف حيث نجد ما يلي:

- الوضعية : تنطلق من خلال التدريب بالأهداف والتشديد على الكفاءة، والتركيز على المحتوى. حيث يعتبر المدرب معلماً وخبيراً.
- السلوكية : التدريب بالأهداف حيث يتم تحليل وتحديد مستوى سلوك المتدرب عند دخول البرنامج، ثم تحليل بيئة التدريب ثم أداء المهام.
- التوجهات الإنسانية: تقوم على التدريب بالمشاركة، والتشديد على الالتزام، والتركيز على العملية أكثر من المحتوى، وفهم دور المدرب باعتباره ميسراً.
- الفينومينولوجيا : التدرب بالمشاركة، فلا تحديد للأهداف مسبقاً، فالهدف هو مساعدة الدارسين لكي يصبحوا مستقلين في الممارسة والفكر عن طريق الحوار الوجودي، والاستدلال المنطقي والأمبيريقي.

- التوجهات الاشتراكية : نظريا اشتراك المتدربين في تخطيط الإنتاج وتنظيمه ومن ثم إعداد البرامج التدريبية، تقوم البرامج على المزاوجة وسد الفجوة بين العمل اليدوي، والعمل العقلي وتقرن النظرية بالممارسة والتطبيق.

- البراجماتية : نظم التدريب نظم فنية وليست نظماً اجتماعية فنية، والالتزام بأهداف التدريب الذي يتم في بيئة ملائمة لمجموعة مختارة ويتم في نطاق الحدود العملية للوقت والموارد مع توقع الحصول على تغذية راجعة إلى المدربين، وتنمية ذاتية للمتدربين، ويتم الاهتمام بالخبرة وليس بالتراث أو الكلمة المكتوبة

- التوجه النقدي : يرى أن تعليم الكبار يعتبر أداة من أدوات التغيير الجذري في البناء الاجتماعي، وهو أداة لتحرير الإنسان من خلال التدريب على التفكير النقدي الذي يكشف التناقضات في الفكر وفي الواقع، وبالتالي فإن التدريب يهدف في المقام الأول إلى تغيير الواقع من خلال تغيير الذهنية من أجل المشاركة في صنع العالم وإدراك الحقيقة.

3 - تصميم برامج التدريب :

يتم تصميم البرامج وفقاً للتعميمات التالية:

1. إن التعليم والتدريب أصبحا متلازمين ومن المطالب الحياتية الوجودية.

2. يختلف التدريب مثلما يختلف التعليم باختلاف الفلسفة الموجهة له.

3. في ظل مجتمع المعلومات أصبح التدريب وإعادة التدريب مطلبا ضروريا يسهم في تكوين كتلة حرجة لديها مهارات ومعلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات.

4. الفكر والممارسة ضروريات لتكوين الشخصية المتكاملة التي ترى المعرفة متكاملة والكون وحدة واحدة غير مجزأة.

5. أن مشاركة المتدرب في تدريب نفسه لا إعطاءه الحلول للمشكلات يساعد على التعلم الذاتي والاعتماد على النفس.

6. التدريب في مواقع العمل من العوامل التي تؤثر في منع العودة إلى السلوك غير المرغوب السابق على التدريب.

7. ضرورة الانتقال من تقديم التدريب إلى تقديم المعلومات.

8. فاعلية التدريب والتعلم تتطلب تنظيماً اجتماعياً جديداً يعترف بذاتية الفرد بوصفه فاعلاً اجتماعياً، وليس مجرد عامل أو صاحب عمل باحث عن الربح فقط.

9. التدريب على مهارات الحصول على المعرفة والتعرف على مصادرها يدعم التدريب المستمر، ويدعم دور المتدرب في التعلم والتدريب الذاتي وعن بعد.

10. مشاركة المتدرب في وضع البرنامج التدريبي يضمن فاعلية تنفيذ البرنامج وانتقال أثر التدريب في مواقع العمل بصورة أفضل.

4- ضمانات فاعلية التدريب المستمر :

1. على المستوى الإداري: يشترك في تخطيط البرنامج جميع الشركاء مثل صاحب العمل والعمال إلى جانب الخبراء.

2. على مستوى الحجم : حيث جميع الناس على اعتبار التدريب والتعليم عمليتين عاديتين يمارسان مدى الحياة، وتشجيع المؤسسات التي تقوم بمهام التعليم والتدريب.

3. على مستوى التركيب الاجتماعي: ضمان أوسع من المشارك من جميع الفاعلين في المجتمع نوعاً من رجال الأعمال انتهاءً بالعمال مروراً بالفتيات والمسنين انطلاقا من فكرة المسئوليات المشتركة والعوائد المشتركة.

4. على مستوى النماذج: الاعتراف بصلاحية نماذج متنوعة من البرامج.

5. على مستوى الطرق: استخدام الطرائق متنوعة تتسم بالمرونة، والاعتماد على طرائق التدريب الذاتي والتدريب عن بعد.

6. على مستوى النوعية: وضع الأسس والمعايير العالمية ضمن معايير تصميم البرنامج.

7. على مستوى الإنجاز: تسجيل إنجازات المتدربين لمشاهدة التقدم وتقييم المستويات.

5- متطلبات التدريب في إطار التشاركية :

جدول يبين احتياجات التدريب، وتصنيف مكوناته بشكل رأسي وتصنيف

مراحله بشكل أفقي.

	بناء المعرفة	التخطيط واتخاذ القرار	العمل وتصحيح العمل
فهم المشكلة	إدراك المشكلة ضرورات التغيير فهم نتائج التغيير	فهم ضرورة توقيع النتائج، أهمية التخطيط،أهمية وجود استراتيجية، أهمية القرارات المتخذة والمعلن عنها.	فهم أهمية التنظيم، المخاطرة، التقييم، تعديل الفعل لتحقيق الهدف.
بناء القدرات	تعلم فحص المشكلة، جمع المعلومات، تحديد مقدار المعلومات، تنظيم المعلومات تحديد الصعوبات الرئيسية، تطوير معرفة جوهرية.	تعرف على البدائل التحليلية، حجم الموارد، تحديد الأولويات، تطوير استراتيجيات، فحص العوامل المسؤولة عن التنفيذ.	تعلم إدارة الأنشطة، الحصول على مهارات، توفير قيادة، اتخاذ فعل تحليلي، فعل تصحيحي.
الاتجاهات والقيم	تعلم التغيير، الثقة بالذات، التفاعل مع المجموعة، التواصل، المشاركة، تقبل الأخرين.	العمل سويا، التوفيقية، صنع القرار، تحديد الاتجاهات المتلائمة مع التغيرات.	تعلم التركيز في المشكلة تقبل المسئولية، تقبل التحدي، مساندة أفعال المجموعة، حث الآخرين على التعبير.

من خلال التدريب بالمشاركة يستطيع الناس تحديد احتياجات مجتمعهم والمساهمة في تحليل المشاكل واقتراح الحلول (تفهم المشكلة)، ويتم ذلك من خلال المناقشات مع المدرب وبالنسبة لبناء القدرات فإن المدرب يعمل كميسر يحدد المشاركون بأنفسهم المعلومات المتصلة بموضوع التدريب ويقوموا بتنظيمها، وتوقع المشاكل التي قد تنشأ في مراحل التنفيذ (لبناء القدرات)، نتيجة الارتباط بين القدرات العقلية والنواحي الانفعالية فإن بناء المعرفة يتطلب تغيير السلوك والاتجاهات.

وفي عمليات التخطيط واتخاذ القرار يتطلب الأمر التنبؤ بالنتائج، ووضع الاستراتيجيات ومناقشة القرارات ولكن هذا لا يعني أن بمجرد اكتمال التخطيط ووضع الترتيبات الإدارية فإن الهدف يتحقق بل يجب تشاركيا القيام بالمتابعة، وإقرار البدائل التصحيحية في حالة وجود خطأ ما في العمل.

6 - الشبكة العربية للتدريب :

لضمان فاعلية التدريب فإن الحاجة أصبحت ملحة لإقامة كيان يستهدف التنسيق والتحسين لضمان الوصول إلى تنمية بشرية قادرة على التنافس كوكبيا، لذلك نجد ضرورة إنشاء (الشبكة العربية للتدريب).

1. التنظيم : إنشاء شبكة عربية للتدريب تتضمن :

- إنشاء لجنة عليا تضم خبراء في مجال التعليم والإعلام والصناعة والزراعة والتخطيط والبترول والسياحة.

- وتختص اللجنة بتنفيذ الاختصاصات المختلفة على مستوى الأقطار العربية.

2. إنشاء مجلس تنفيذي لمتابعة أعمال اللجنة، واقتراح التمويل اللازم للخطط والبرامج المقترحة، والاتصال بالهيئات والمجالس القطرية من أجل التنسيق وضمان فاعلية التنفيذ، ويضم هذا المجلس في عضويته:

- الفنيين في مختلف القطاعات لعرض التقارير الفنية على اللجنة العليا.

- الإداريين للقيام بالأعمال الإدارية التي تحددها اللجنة العليا والمجلس التنفيذي، ويختص هؤلاء بتلقي التقارير وجمع البيانات من أجل تصنيفها وعرضها على المجلس التنفيذي.

- مدربي المدربين.

- منسقي البرامج.

الأهـداف :

1ـ إعداد المتدرب الموجه ذاتيا المشارك في تصميم برنامج تدريبه.

2ـ توجه الرؤى بشأن قضايا وأساليب التدريب.

3ـ الربط بين التدريب والعمل في الموقع من أجل ترقية مهارات وزيادة كفاءة العملية الإنتاجية.

4ـ ترقية وعى التدريب ومهارته من أجل تحسين نوعية الحياة وتوسيع اختياراته.

مضمون التدريب :

(1) يتضمن :

- الموضوعات الأساسية : (تعليم الكبار وخدمة المجتمع التثقيف العام).
- الموضوعات الإجرائية : (التخطيط، التنظيم ، الإدارة، البحوث، التقويم).
- الموضوعات التدريبية/ التعليمية: توظيف التقنيات الحديثة في العملية الإنتاجية.
- تصميم المناهج والمواد التعليمية.

(2) التشريع: يصدر قرار بإنشاء تلك الشبكة وإعطائها الشخصية الاعتبارية.

(3) الاختصاص: تختص الشبكة بما يلي:

- التنسيق بين الهيئات والوزارات التي تعنى بالتدريب على المستوى العربي.
- الاتصال بالهيئات الدولية التي تعنى بالتدريب ونشر الحديث في مجال التدريب، والعمل على تطبيقه من خلال التنسيق بين الشبكة والأقطار العربية.
- وضع المقاييس والمستويات والمعايير لكفايات العمل في المواقع الإنتاجية المختلفة استرشاداً بالمقاييس والمستويات والمعايير الدولية مثل الأيزو (ISO).
- تقديم المعلومات والمساعدات الفنية. لأجهزة التدريب في الأقطار العربية.
- وضع استراتيجية عربية للتدريب والتوعية الفنية على جميع المستويات وفي مختلف المجالات.
- توصيف المهن وتحديد الكفايات اللازمة لتلك المهن على المستوى الإقليمي والقطري من خلال التنسيق والتعاون مع الأجهزة المعنية.
- حصر وتحليل بيانات القوى العاملة الحالية والمتوقعة وتقدير الطلب عليها.

القيام بالبحوث اللازمة في مجالات تخطيط القوى العاملة والتدريب.

- نشر الوعي التدريبي من خلال المنشورات الدورية، والبرامج الإذاعية والتليفزيونية وأشرطة الفيديو وورش العمل.
- دراسة موقف العرض والطلب على العمالة المدربة في مختلف القطاعات على المستوى الإقليمي من خلال التعاون والتنسيق القطري، واقتراح الإجراءات والسياسات للتنسيق بين الطلب على العمالة وبين الاحتياجات على المستوى الإقليمي.

ثامناً :

التنمية المهنية والذهنية للمعلم (المنسق)

التنمية المهنية والذهنية للمعلم (المنسق)

التنمية المهنية والذهنية للمعلم :

وهى تنطلق من أن فاقد الشيء لا يعطيه، وأن البرامج التعليمية والتدريبية تحتاج إلى معلم (منسق) متخصص، وتعتمد استراتيجية التخطيط للتنمية الذهنية للمعلم على الإعداد المهني والأكاديمي بالإضافة إلى المداخل الآتية :

1- تنمية العقلانية

2- المدخل المنظومي

3- التخيل التصوري

4- التفكير الناقد

5- التفكير التأملي

6-التفكير فيما وراء المعرفة

7-الاكتشاف الموجه

8-التفكير من خلال منطق متعدد القيم

لقد أعطى بياجيه وزنا لدور التناقض بين التراكيب العقلية في تفكير الفرد، والتناقض بين الأحكام المختلفة بين الأفراد الذين يحملون وجهات نظر مختلفة، كما عمل على تنمية التأمل حول المعرفة أو التجريد التأملي، وهذا النموذج يشير إلى أن الوعي والسيطرة على التفكير تعتبر من الإسهامات الهامة في تقديم ونمو هذا التفكير.

وبالنسبة لمعرفة الفرد كيفية، واكتسابه لها وتقييمه لخطوات بنائها، وتحليله لعناصر المشكلات التي يواجهها، وتقييمه للمعلومات وتحديده لما ينقصه من معارف لحل المشكلات (Meta cognition) فالطفل لديه وعي بالعالم، ولكن وعيه محدود بالنسبة للوسائل التي يتبعها للوصول إلى التواؤم مع عامله وهذا هو دور التربية كما أن الوعي بطرائق التفكير يتيح تحسين أساليب التفكير وبناء استراتيجيات أفضل للتفكير وحل المشكلات. فيمكن أن ندرك أن تمثيلنا للعالم يتغير بالرغم من بناء العالم، وأن رؤية أننا أخطأنا ورؤية معتقداتنا الخطأ، وما الذي أدى إلى اعتقادنا الخطأ يحسن من قدرتنا على التعليم والاستفادة مما نتعلمه سواء كنا أطفالاً أو كباراً، كما أن الدراسات عبر الثقافية أوضحت أن الأطفال في سن الرابعة يستطيعون التمييز بين المظهر والجوهر.

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للأطفال فإننا من خلال البرامج المقدمة للكبار لتنمية قدراتهم يمكننا معرفة كيفية عمل العقل، وإذا كان أطفال الرابعة يمكنهم فهم تأثير المعتقدات على السلوك والأفعال فإن برامج تعليم الكبار يمكنها أن تهتم بالجوانب والأطر المعرفية والقيمية والثقافية دون الاقتصار على ما هو مهاري وعملي وإجرائي فقط بل تهتم بطرائق التفكير التي تحسن من استراتيجيات المتعلم/ المتدرب في حل المشكلات، وأن تهتم بذهنيته (قدراته- وقيمه واتجاهاته) التي تؤثر على سلوكه وأدائه، وإذا كان الأمر كذلك فإن المعلم (المنسق) يقع عليه عبء كبير في تعليم الكبار وهذا يتضح جليا من النموذج الذي وضعه نولز Knowlesحيث تتعدد المهام التي تقع على عاتق معلم الكبار ومنها العناصر التالية:

أ- بناء مناخ ملائم لحدوث التعلم ب- خلق آلية للتخطيط المتبادل.

ج- تشخيص احتياجات التعلم د- صياغة أهداف البرنامج.

هـ- تصميم أنماط خبرات التعلم ح- تنفيذ هذه الخبرات بتقنيات ملائمة.

ز- تقويم ناتج التعلم، وإعادة تشخيص احتياجات المتعلم وهذا يتطلب وجود معلم/ منسق له العديد من المهارات والقدرات العديدة، نظرا لأن تعليم الكبار يشير إلى نطاق واسع من الأنشطة التعليمية التي يشارك فيها الكبار، وتتضمن تلك الأنشطة التعليم والتدريب المهني والمقررات الدراسية اللامهنية، والتعليم بالمراسلة والدراسة طوال الوقت أو لبعض الوقت حتى أن آليات تمويله هي أيضا متعددة وهذا يتطلب وجود منسق مبدع.

مجالات النمو المهني للمعلم (المنسق) :

1 ـ المعلم كباحث يتطلب تنمية مهاراته البحثية من خلال اتصاله بشبكة المعلومات العربية والاشتراك في عمل البحوث المدرجة بالخريطة البحثية والاستفادة من البرامج المدرجة بالخطة الحالية .

2 ـ المعلم كمشارك تعاوني في التخطيط لصناعة القرارات مما يتطلب تنمية مهارات العمل الجماعي لتدعيم نمو المعلم وزيادة فعاليته.

3 ـ المعلم كمدرب ومتدرب بشكل مستمر.

4 ـ المعلم كانسان وفاعل اجتماعي ومعلم ومتعلم يعيش في عالم يزداد فيه التشابك والتعقيد في مجالات العلم والحياة والمشكلات، مما يتطلب ذهنية قادرة على الإبداع والمجاوزة تستشرف المستقبل وتستطيع اتخاذ القرارات في ظل التعقد وفي ظل الأزمات.

مضامين عملية النمو المهني :

- ارتباط خطط النمو المهني بخطط العملية التعليمية.
- النقاش والتفاعل بين المعلمين والخبراء يؤدي إلى الحصول على تغذية راجعة.

التغييرات المطلوبة في عملية النمو المهني :

هذه التغييرات تؤدي إلى تحسين أداء المعلم من خلال مجموعة إجراءات ترتبط بأهداف النمو المهني مثل :

استخدام المعلمين في التخطيط للتدريب، اشتراكهم في التوجيه، استخدام أسلوب التدريب المتبادل بين الزملاء من المعلمين، استخدام شبكات المعلومات لتدعيم النمو المهني، مراعاة ظروف المعلمين عند صناعة القرارات، تشجيع المبادرات الفردية للنمو لدى المعلمين .

وتتلخص التغييرات الواجب إحداثها في عملية تقويم الأداء فيما يلي :

تشجيع المعلمين على الاشتراك في عملية التقويم الذاتي،ليقبل عليها المعلمون والخبراء، واشتراك المعلمين في دورات ومؤتمرات دورية.

وهذا يتطلب مناخ من الحرية والتلقائية تضع المعلم أمام مسئولياته نحو نموه الشخصي، ودوره كمعلم وأدواره الاجتماعية الأخرى، مما يجعل الأنشطة التطوعية من أجل النمو المهني تحتل مركزا هاما في برنامج حياته الشخصية.

والاشتراك في برامج تعليمية وتدريبية مثل التي تقدمها الجامعات المفتوحة والتي تقوم على التعلم عن بعد للتقريب بين المعرفة الأكاديمية التي تقدمها الجامعات والمجال التطبيقي في ميدان التعليم، وإحداث الترابط بين أنشطة الجامعة، وأنشطة مؤسسات تعليم الكبار.

غير أن التنمية الذهنية للمعلم / المنسق تعد من الأولويات التي يجب أن نهتم بها في برامج إعداده بوصفه صاحب مهنة وفاعلاً اجتماعياً ومعلم ومتعلم في نفس الوقت وهذه التنمية تضمن استمرارية التعلم مدى الحياة بالنسبة للمعلم بوصفه فاعلاً اجتماعياً وصاحبا لها كما تضمن تفعيل آليات التعلم الذاتي، كما أن التنمية الذهنية تساعد على ترقية إمكانات التجريد لدى المعلم والمتعلم هذا التجريد الذي أصبح ضرورة في ظل الكوكبية واقتصاد

السوق والتنافس الذي أصبح يعتمد على المكون المعرفي والإبداع العقلي باعتبارهما الأساس الذي يعطي للمنتجات قيمة مضافة عالية بعد أن كان في الماضي القريب يقتصر على المكون المادي ورأس المال وقوة العمل، فالإنتاج الكوكبي أصبح يعتمد على كثافة المعرفة والإبداع اكثر من المكونات التقليدية الأخرى.

التنمية المهنية للمعلم :

تتطلب ما يلي :

1 ـ إيجاد صلات بين برنامج الإعداد والممارسة.

2 ـ تحقيق التكامل بين البرامج التدريبية أثناء الخدمة مع برامج الإعداد قبل الخدمة.

3 ـ تبادل المعرفة والخبرات بين قدامى المعلمين والمعلمين (المنسقين) الجدد، ومناقشة ثقافات التدريس المختلفة مما يساعد على العلاج الجماعي للمشكلات.

4 ـ إشباع الحاجات الأساسية للمعلم، وذلك لأن عدم إشباع تلك الحاجات يؤثر على إحساسه بالرضا عن حياته ويؤثر على رؤيته لمهنته.

5 ـ التنمية الذهنية للمنسق مما يجعله قادراً على التكيف والتجاوز للتغيرات التي تحدث في الواقع، والمحتملة الحدوث تعطيه القدرة على التوقع واستشراف المستقبل.

مدخل التنمية المهنية :

توجد طرائق وأساليب عديدة لتنمية المعارف والاتجاهات والمهارات للعاملين سواء كانوا معلمين، أو عاملين في قطاعات أخرى، ومن أهمها :

1 – لتعلم في موقع العمل بمساعدة مراقب يلاحظ الفرد ويعلق على أدائه.

2 – عقد اجتماعات بشكل منتظم.

3 – إقامة ورش عمل يديرها أفراد لديهم خبرة.

4 – إقامة ورش عمل يديرها خبراء من الخارج.

5 – رزم تعلم تتضمن معلومات وتفاصيل حول النظام، مثل توصيف العمل به، ودراسة حاله.

6 – رزم تعلم مفتوح تشتمل على مساندة للمتعلمين.

7 – الالتحاق بنظام للتعلم المفتوح يتيح استثارة القدرات الابتكارية وتتركز على حل المشكلات، غير أنه أصبح من المسلمات أن التعليم تجاوز مجرد المعلم (المرسل) لكم من المعرفة (محتوى الرسالة) إلى المتعلم (المستقبل)، فهذه المسألة أخذت أبعادا أكثر عمقاً في هذا العصر من هذه الأبعاد التركيز على تكوين الشخصية ومن ثم صناعة العقل والتنمية الذهنية للمتعلم، وإذا كان فاقد الشيء لا يعطيه فإن برامج إعداد المعلم يجب أن تهتم بالتنمية الذهنية لهذا المعلم.

التنمية الذهنية :

1 – عندما نتحدث عن المعلم/ المنسق فإننا في حقيقة الأمر نتحدث عن نوعيات وأنماط مختلفة، فهناك معلم لخبرات تتسم بالتعقيد والتجريد الشديدين، وهناك معلم يركز على بعض المهارات والترقية لبعض القدرات المحددة، وعلى الرغم من ذلك فإن جميع المعلمين يتعين عليهم أن تكون لديهم مهارات اكتسبوها من قبل أثناء إعدادهم لتلك المهمة منها اكتساب طرائق العمل المؤدية إلى مواصلة التعلم، واكتساب طرائق تكوين إطار عام يستطيع المتعلم أن يدخل فيه المعلومات التي يستوعبها بطريقه تقديرية وأن ينمي دافعية المتعلمين/ المتدربين نحو التربية المستدامة.

وهذا يعني أن دور المعلم/ المنسق ينصب في المقام الأول على صناعة تجهيز العقل، وليس مجرد الاقتصار على التدريب على مهارات واداءات وسلوكيات محددة سريعة التغير لارتباطها بحياة متغيرة، وأسواق مضطربة غير أن هذه الصناعة على الرغم من أنها تتطلب جهداً لإثارة ملكات الوعي والحكم والقدرة على اتخاذ القرارات وحل المشكلات إلا أنها لا تنكر وجود طرائق التفكير والقيم المصاحبة لها، مما يجعل العبء يزداد على المنسق حيث يقع على كاهله ضرورة رفع التناقض بين ما هو قائم من أحكام واهتمامات وعواطف إلى بناءات وارتباطات أكثر عقلانية وعلمية عن طريق شحذ إرادة المتعلم (نفسياً)، وعن طريق الإهلاك والدحض والنفي للأحداث السالبة (سوسيولوجيا وأبستمولوجيا).

2 – أن الموجة الثالثة يمكن أن تؤدي إلى مستقبل أفضل إذا استطعنا التمييز بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية لكل من الموجة الثانية والموجة الثالثة.

فإذا كان اقتصاد الموجة الثانية يقوم على المصنع والإنتاج الكبير Production Mass والمركزية فإن اقتصاد الموجة الثالثة هو إنتاج ما بعد الصناعة وما بعد المصنع يقوم على

مبادئ جديده أهمها أن قدرا متزايداً من الإنتاج الذي يتم في البيوت، والمكاتب، والسيارات، والطائرات يقوم على العمل العقلي والأفكار المجردة ويؤيد الشخصية المتفردة المبدعة والوظائف فيها نحيلة، حيث الشركات أصغر ذات تكنولوجيا عالية تقوم على التغيب النوعي.

وعلى الرغم من ادعاء أنصار الوضعية المنطقية أن العلمي لابد أن ينحصر في إطار الفيزيقي ولا يتجاوزه إلى الميتافيزيقي، إلا أن قوانينهم العلمية هي في المحصلة النهائية مجردة، وليست محسوسة أو ملموسة، وهى مفترضة وليست واقعية بل إن العقل حاضر ومتدخل في صياغة العلاقات بين الظواهر المكونة للقوانين والنظريات العلمية ولكن في بساطة واختزال للوقائع الحسية، ومع نسبية أنيشتين ومع هيزنبرج الذي أثبت أن سلوك عناصر الذرة يحكمه الاحتمال، أصبح العلم ينحو إلى التجريد وإلى إدخال الذاتية عند صياغة الأحكام والقوانين بغض النظر عن المرتكزات التجريبية التي كانت تشدد عليها الوضعية، وبدلا من التركيز على المعاملات الرياضية التي تختزل الطبيعي وتتمثله في معادلات رمزية أصبح الذاتي والمجرد والمحتمل والمتخيل حاضرا في الصياغات العلمية المستقبلية، وهذا يعني ضرورة التركيز في البرامج التعليمية على المهارات التي تنمي القدرة على التجريد وبناء التصورات.

1- العقلانية :

أسست وزارة التربية والعلوم الثقافية في اليابان مكتب التعلم مدى الحياة كأحد أقسامها وفي عام 1990 أنشئ مجلس التعلم مدى الحياة كجهاز استشاري لوزير التربية والعلوم والثقافة.

والتعليم مدى الحياة يعد مفهوما سيادياً يشمل جميع الأنشطة التربوية التي تشمل حياة الناس والناس في اليابان لا يتعلمون لأغراض اقتصادية محددة، وبالتالي فإن قدراً كبيراً من أنشطة التعليم ليست للاستثمار وإنما للاستهلاك، غير أن الاعتمادات المالية التي تستخدم لتطوير التعليم مدى الحياة ما تزال استثماراً بالنسبة لليابان ككل لأنها تسهم في التنمية الفكرية والعقلية الشاملة للمجتمع حتى ولو كان الناس يستمتعون بالتعلم لذاته.

وهذا المجتمع وفدت إليه العقلانية والأمبيريقية الغربية إلا أنهم لا يميزوا بينهما، فالطريقة العملية لديهم مرادفة للعقلانية، وهم لا يميزوا العلوم عن الهندسة أو العلوم عن التكنولوجيا، كما أن التعليم العالي ذو طبيعة براجماتية عملية وربما لهذا السبب نجد أن أول قسم أو كلية

في العالم للهندسة كانت في جامعة طوكيو، وكذلك أقسام الزراعة والتجارة، إلا أنه من الطريف أنهم في التعليم الابتدائي والثانوي يتم التركيز على الجوانب الروحية أكثر من المعرفة والمهارات كهدف عام، وإذا كانت العقلانية لدى اليابانيين هي مرادفة للطريقة العلمية والامبيريقية الغربية فكيف تكون العقلانية لدى العرب؟

والإجابة على هذا التساؤل تكمن فيما جاء في بيان عمل ندوة العقلانية التي نظمها المجلس القومي للثقافة العربية بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس من 12 إلى 17 يوليو 1988 حيث قرر الخبراء في هذه الندوة أن العقل خصيصة مشتركة بين كل بني البشر، وكافة التقنيات والتعبيرات الرمزية والصياغات الفكرية هي تغييرات مختلفة عن عقلية للظواهر، أو عن اهتداء بمفهوم فلسفي نموذجي عن العقل.

العقلانية:هي كيفية تعريف العقل ومواجهته لقضايا عينية في ميادين مختلفة، والنقد باعتباره جوهر كل عقلانية، فالعقلانية هي نفي مستمر للواقع واستشراف لواقع مأمول فهي تجاوز مستمر لما هو معطى غير أن الإشكالية لدينا تتمثل في الاعتراف بالحق، لا في الاختلاف، وتتمثل صياغة ملامح المشروع الحضاري العربي في طموح أمتنا إلى إنشاء الأقطار القومية الواحدة للامة العربية، وهي الدولة المتحررة من الاستعمار والإمبريالية والصهيونية والقائمة على القواعد الديموقراطية والسياسية، واحترام حقوق الأفراد والجامعات، واحترام الحريات الاجتماعية والسياسية الأساسية للمواطن العربي والضامنة للشروط الواقعية لعيش كريم للمواطن العربي ضمن أطر قائمة على القانون والمؤسسات، وعلى سلطة مستمدة من الشعب ومعبرة عنه ولتأسيس هذا ننطلق من أن جوهر كل عقلانية هو النقد النظري والتجاوز العلمي لكل ما هو معطى نحو شكل أكثر فاعلية ومردودية واكتمالا، والتحولات المجتمعية المحتملة في الواقع العربي تفرض علينا مسايرة هذه التحولات بتحولات ذهنية وفكرية عميقة، وأن التحديث الاجتماعي يقتضي تحديثا ذهنيا يحقق التوازن بين عقلانية الحداثة وعاطفية التراث والانتقال من الذهنية الانفصالية إلى الذهنية الضرورية، ومن ذهنية النفوذ الفردي إلى العقلية المؤسسية، ومن التسلط إلى الديموقراطية، ومن الوجدانية إلى العقلية العلمية.

وهذه العقلية العلمية تقتضي إحلال مفهوم الضرورة محل مفهوم الجوهر وإحلال النسبي محل المطلق وإحلال الحركية محل الثبات، أي تقتضي بإيجاز الانتقال من الذهنية المتيافيزيقية إلى الذهنية العلمية القائمة على العقل الاستدلالي والتجربة.

2- المدخل المنظومي :

إن الفكر الأحادي- وليس المنظومي الذي يتناول المشكلات مثل مشكلة الأمية وطرائق مكافحتها باعتبارها مشكلة تعليمية بعيد عن التطور التنموي وعن سياسات مكافحة الفقر وبعيد أيضاً عن مشكلات الزيادة السكانية وعن السياسات الإعلامية التي تهدف إلى ترقية الوعي.

كما نجد التخطيط لمحو الأمية يتم بمعزل عن التخطيط التنموي الشامل للمجتمع أو عند ما نضع استراتيجية لتعليم الكبار يتم هذا العمل بمعزل عن استراتيجية التنمية وهكذا في المجالات الأخرى، وهذا يجعلنا نعيد النظر في طرائق تفكيرنا كأولوية أولى وكمقدمة لأي عمل آخر وهذا يتطلب أن نتبنى المدخل المنظومي الذي يقصد به:

دراسة المفاهيم أو الموضوعات من خلال منظومة متكاملة تتضح فيها كافة العلاقات بين أي مفهوم أو موضوع وغيره من المفاهيم أو الموضوعات.

وهذا الاتجاه يختلف عن الاتجاه الخطي Linearity الذي تدرس فيه مفاهيم الجانب المعرفي بمعزل عن المهارات المكتسبة (النفس حركي) وبمعزل عن الجانب الوجداني.

كما يدرس المفهوم الواحد في عدة فروع علمية بطريقة خطية ومنفصلة في كل فرع عن الآخر.

ويهدف الاتجاه المنظومي إلى تنمية القدرة على رؤية العلاقات بين الأشياء أكثر من الأشياء نفسها كما ينمي القدرة على التنبؤ ببعض العلاقات بين المركبات قبل دراستها والربط بين المفاهيم السابقة واللاحقة، وإنماء القدرة على التحليل والتركيب وصولا إلى الإبداع الذي يعد من أهم مخرجات أي نظام تعليمي ناجح، كما ينمي القدرة على التعامل الإيجابي مع البيئة المعرفية والحياتية.

والتحول إلى الاتجاه المنظومي ينطلق من استراتيجية بعيدة المدى حيث يتم إدخال هذا الاتجاه في التعلم من بداية التعليم الأساسي ولكننا سننتظر حوالي عقدين من الزمن لدى الناتج لهذا يجب استخدام استراتيجية قصيرة المدى يتم تحويل الطلاب فيها من الخطية إلى المنظومية في أية مرحلة من مراحل التعليم وفي أي منهج حيث يتم تحويل مسار التعليم بسرعة أكبر وفي تكامل مع الإستراتيجية بعيدة المدى. (فهمي، لاجوسكي، 1502،2000).

3-التخيل التصوري وحرية التفكير :

" كان هنري بوانكارية عالم الرياضيات تلقائيا ، قليل الوعي، يولع بالحلم أكثر من المنهج العقلاني، وعلى ما يبدو يتواءم دائما مع الأعمال ذات الخيال الخالص ودونما تبعية للواقع، وقد نجح في البحث الرياضي."

والحدس عنده لا يتأسس بالضرورة على دليل من الأحاسيس، ويرى أنه عندما تنشغل بعلم الهندسة أو بأي علم، فمن الضروري أن يكون هناك شئ آخر غير المنطق في البحث، وليس لدينا لتحديد هذا الشيء الآخر، كلمة أخرى غير الحدس ، فما هو غير منطقي في البرهان والإثبات هو الحدس، الذي يتحدد بأنه عملية توصف بأنها عنصر مساعد للفكر"

وإذا كانت هناك مناداة بأن يصبح التعليم في مجتمعاتنا للجميع وأن تتاح فرص التميز للجميع فالتاريخ يخبرنا أن البرت أنيشتين كان مجرد موظف مدني في المستوى المتوسط بسجل أكاديمي غير متميز، فقد كانت درجاته في المجموع الكلى للامتحان النهائي في المدرسة الفنية العليا تشير إلى أنه ليس ممتازاً بل جيداً كما أنه فشل مرة في أن يحصل على درجة الدكتوراه.

ويوجد جزء رئيسي في تفكير أنيشتين الإبداعي وهو التخيل التصوري (الذي يؤدي إلى الصور الذهنية) وهو يتأسس على تعريف آخر للحدس وهو التصور الذهني واتساقا مع فلسفة كانط فإن معنى التصور هنا هو التخيل التصوري أو تداعيات الصور الذهنية التي تجردت من الظاهرات التي رآها في الواقع (عالم المدركات الحسية). وهذا يعني أن الفكر الإبداعي يحدث في التخيل التصوري، ثم تعقبه الكلمات فالفكر الإبداعي في جوهره غير لفظي كما كان تفكير بوانكارية وأنيشتين تفكيرا شبكيا يركز على التخيل التصوري حيث العمل بدون تخطيط أو هدف مسبق، وربما كانت حرية التفكير أو اللاشعور الحر يظهر في هذا الموقف، حيث كانت الثقة في النفس لتطبيق المعلومات من مجالات مختلفة على مشكلات العلوم الطبيعية سببا في أن اكتشف أنيشتين النظرية العامة للنسبية فجأة بينما كان يحلم يقظاناً، وأحلام اليقظة تشبه اللاوعي في أنها لا تعرف حدوداً، ويقول بيكاسو أن الصورة لا يتم التفكير فيها والاستقرار عليها مسبقا، فالفكرة هي نقطة البداية ولا شئ أكثر من هذا، وهذا يعني أن العلم والفن عندما يمارسان على أعمق المستويات يكونان مغامرات في المجهول .

4- تنمية مهارات التفكير الناقد :

نتيجة تشعب المعرفة وتسارع تراكمها، وتسارع تحولاتها كيفيا، حيث أصبح دحض النظريات هو العمل الدائم للتطور العلمي بدلا من التثبيت والتحقق من النظريات الذي كان سائداً في عصر الحداثة، أو عصر الصناعة نتيجة ذلك بدأ الشعور بأهمية الفلسفة منذ الثمانينيات انطلاقا من وحدة وتكامل المعرفة، وتسارعت الجهود في تضمين المناهج الدراسية للتفكير الناقد الذي يحدث عندما يبني المتعلمون المعنى، ويفسرون، ويحللون ويعالجون المعلومات عند الاستجابة لحل مشكلة تتطلب أكثر من تطبيق.

وتتعدد مهارات التفكير الناقد الذي يسعى إلى كشف التناقض كما يلي :

مهارات التركيز التي تشمل الوصف، وتعريف المفاهيم، وإعادة ترتيب المشكلة ووضع الأهداف.

مهارات جمع البيانات: كالملاحظة، واستخلاص المعلومات.

مهارات التنظيم : التي تتضمن المقارنة، والتصنيف، والترتيب، وعرض المعلومات.

مهارات التحليل : وهى تتضمن التصنيف للمكونات والعلاقات.

مهارات الإنتاج : استخدام المعرفة السابقة لإضافة معلومات ومعان جديدة، والاستنتاج، وتحديد الاختلافات والتشابهات، والتوقيع.

مهارات التكامل: إنتاج مؤلفات، والتلخيص والدمج والترتيب والتخطيط.

مهارات التقويم : وضع معايير للتحقق من البيانات.

ويجب أن نلاحظ أن عمليات إدماج مهارات التفكير الناقد داخل المادة الدراسية أفضل من معاملة التفكير الناقد كمادة منفصلة.

5- التفكير التأملي :

أدرك جان بياجية Jean Piaget أن التذكر والمعارف المبنية على الحقائق ليست تعليما حقيقياً، فالتعليم هو بناء للمعارف وليس حفظا للمعلومات.

وفيما يلي نموذج وضعه جون باريل John Barell لتحقيق التأمل بين ما هو فكري

ووجداني وبين الأفكار والمشاعر ويعد النموذج باشتراك المتعلمين في الخطوات التي يتبعها أثناء تفكيره لحل مشكلات الحياة ثم يقوم المتعلمون بدورهم بحل مشكلاتهم.

من خلال التركيز على الخطوات التالية :

- استبعد العناصر غير الهامة من المشكلة واتجه لتحديد المشكلة الأساسية.
- انظر للمشكلة من زوايا متعددة.
- أضف إلى تفكير الآخرين.
- سجل تفكيرك بأي أسلوب يناسبك .
- ويتضمن التدريس التأملي العمليات الآتية
- الاستماع المتفهم المستنير المتعاطف (استماع التلاميذ بعضهم البعض).
- إعطاء نموذج للتفكير (خبرات سابقة/ نموذج مباشر).
- الاشتراك مع المتعلمين في عمل تعاون (وضع قانون للفصل/ ترتيب الفصل).
- اعتبار التعلم مشكلة مطروحة للحل والتجريب (إثارة مشكلات).
- التخطيط والمراقبة وتقييم التقدم (تسجيلات المتعلم / تقديم المعلم للأسئلة)
- تشجيع التلاميذ نحو التوجيه الذاتي (يسأل نفسه دائماً).

والتساؤل الدائم يتطلب الإهلاك الدائم للمعرفة من خلال عقلية نقدية تبحث عن الجديد بصفة مستمرة تستخدم العقل والخيال لاستشراف المستقبل من خلال علم المستقبل.

الدراسات المستقبلية هي نوع من الدراسات البينية ونوع جديد من التخصص ناتج عن تفاعل بين تخصص أو أكثر مرتبطين أو غير مرتبطين، وتتلخص فلسفة هذا النوع من الدراسات في النظرة الكلية غير الجزئية للوصول بمعنى أنها تسعى وراء التكامل بإزالة الحواجز الظاهرية بقدر المستطاع من بين العلوم المختلفة بحيث تحل مكان العلوم المنفصلة العلوم المتداخلة المندمجة، وبالتالي فهي إن كانت لا تكفي خصوصية كل مادة إلا أنها تبرز في نفس الوقت مدى التعقد والشمولية والطابع المتداخل لأغلبية المشكلات الواجب حلها بروح الفريق الجماعي المتعدد التخصصات وعليه تتيح رؤية واضحة لوحدة العالم والحياة والعلوم، وهذا يعطي مساحة أكبر للتخيل وأعمال التفكير التأملي .

6- التفكير فيما وراء المعرفة :

التفكير في العمليات التي تقف فيها وراء المعرفة وهي تتوقف على مهارة المعلم والمتعلم قبل وأثناء وبعد عمليات التدريس.

وبالنسبة لاستراتيجيات تدعيم العمليات لما وراء المعرفة (التفكير في التفكير) قام كاسيا وأوكافوتو Tashinobu Kasai Tashio بدراسة تقوم على بناء عامل مساعد على التعلم يكون بمثابة دليل مصاحب للمتعلم في إطار كلي يعتمد على العديد من عوامل التعلم المساعدة، والنتيجة المتوقعة هي اختبار المتعلم بشكل أعمق بقدرته على حل المشكلات من خلال الملاحظة والتأمل، وذلك عن طريق إمداده بجهاز الكمبيوتر كعامل تعليمي مصاحب من ضمن عدة عوامل أخرى في بيئة التعلم حيث ينبغي على المتعلم إدراك أوضاع وعلاقات تلك العوامل التعليمية بدقة وحتى تتحسن لديه القدرة على إدراك ما وراء تعليمه وبالتالي ينبغي أن نوفر له نموذجاً يساعده في إدراك تلك العلاقات.

ومن الاستراتيجيات المقترحة لتدعيم عمليات الميتامعرفة استراتيجية جيون فونتين وأثر فويسكو Gwen Fountain & Esher Fusco وترى هذه الاستراتيجية أن تنمية قدرة المتعلمين على تنمية الوعي والتحكم في عمليات التفكير أساس هام لدمج التفكير في عمليات التعليم وهذه العملية تساعد في جمع المعلومات وتنظيمها وتكاملها ومتابعتها وتقييمها أثناء القيام بعملية التعليم، وقد يمارسها الناجحون دون وعي (بل ماذا؟) ولا (كيف ؟) يساعدهم ذلك التعليم ولا يدركون قيمة ما يفعلون، وقد استخدم منهج توجيه الأسئلة بنجاح لتحقيق هذا الهدف وهذا نموذج يصلح للحضانة كما يصلح للجامعة.

	السؤال	العملية التي يثيرها
	1- ماذا أفعل؟	ـ خلق نقطة للتركيز (يساعد الذاكرة قصيرة المدى)
(أ)	2- لماذا أفعل هذا؟	- خلق هدف
قبل	3- لماذا يعتبر هذا هاما؟	- خلق سبب للقيام به.
التعليم	4- كيف يرتبط بما أعرف؟	ـ التعرف على المجال المناسب أو العلاقة بين المعرفة الجديدة والمعرفة السابقة أو معرفة المواقف المشابهة (ربط المعرفة الجديدة بالذاكرة بعيدة المدى).
(ب)	5- ما هي الأسئلة التي أوجهها في هذا الموقف؟	- اكتشاف المواقف غير المعلومة.
أثناء	6- هل أحتاج خطة معينة لفهم هذا أو تعلمه؟	- لتصميم طريقة للتعلم.
(ج)	7- كيف أستخدم هـــــذه المعلومات في جوانب حياتي الأخرى؟	ـ الاهتمام بالتطبيق في مواقف أخرى لربط المعلومات الجديدة بخبرات بعيدة المدى.
بعد التعليم	8- ما مدى كفاءتي في هذه العملية؟	- تقييم التقدم.
	9- هل أحتاج بذل جهد جديد؟	- لمتابعة ما إذا كان هناك حاجة لإجراء آخر.

المجموعة (أ) تستثير استخدام مهارات مثل جمع المعلومات.
المجموعة(ب) تتناول تنظيم المعرفة، تذكرها، توليد أفكار.
المجموعة(ج) تتناول تحليل المعرفة وتكاملها وتقييمها.

هذه الأسئلة تخلق بناء انفعاليا ودافعياً ومعرفياً وتجعل المتعلمين أكثر مسئولية عن تعلمهم وأكثر إيجابية وعند تكوين خطة تجعلهم ينتقلون من البسيط إلى المركب.

ويقدم هذا خلال برنامج عام يوجه لجمع المتعلمين وهو برنامج (قف وفكر) وأجب عن الأسئلة الميتامعرفية يقوم به المتعلمون والمدرسون داخل وخارج الفصل،

أو تقدم من خلال أسلوب تفصيلي محدد كجزء من مقرر وهذا يساعد على إدراك أن التعليم ليس عمليات ومعلومات متناثرة.

- ماذا يفعل المعلم في عصر ما بعد الحداثة؟

1 - مراعاة التقلب والاختلاف واللايقين والعلاقات المرنة والاعتماد المتبادل للظواهر والعلاقات وشذوذ الظواهر للقياسات الحالية والمعايير المألوفة، وتقبل الفرضي وعدم الاتزان وإدخال الخبرات المعاشة في التفسير ودراسة المشكلات، وتنمية الثراء في الفهم والتحليل من خلال الحوار وبناء الفروض وأن يتدرب المتعلم على أساليب التفاوض.

2 - توقع إجابات سديدة عند التطبيق في نفس الموقف.

7 - الاكتشاف الموجه :

الاكتشاف الموجه يمكن تعريفه بأنه اكتشاف عن طريق العرض Exposition، أو عرض موجه من المعلم، وهو أسلوب يغلب عليه عمليات الاستقراء بجانب عمليات الاستنباط، حيث يقوم المعلم بوضع المتعلم أمام مشكلات تدفعه إلى التفكير واكتشاف المعرفة، ويتم إدارة هذا الموقف من خلال مناقشة موجهة من خلال مجموعة من الأسئلة المعدة سلفا إعداداً محكماً، مع تقديم القدر المناسب من التوجيه من المعلم في الوقت المناسب بهدف مساعدة المتعلم على اكتشاف المعرفة.

ويقتضي إعداد هذه المواقف تحديداً مسبقاً لدور كل من المعلم والمتعلم حيث يقوم المعلم هنا بدور الموجه أو المرشد يقدم الأمثلة، والحالات الخاصة يتبعها بسلسلة من الأسئلة المعدة جيداً، ويتلقى إجابات المعلمين ويوجهها الوجهة التي تخدم الوصول إلى المعلومات والتعميمات وذلك بإجاباته عن الأسئلة، وطرحه للأسئلة المفتوحة الإجابة، ثم يعاون المتعلمين على تطبيق التصميم على حالات جديدة ولذلك يظل المتعلم نشطاً وفعالاً يعالج المعرفة ويتوصل إلى معرفة جديدة.

8 - منطق متعدد القيم لفهم التعقد :

نظرا لتعقد وتشابك المجالات والمشكلات أصبح من الصعوبة خفض الظواهر أو المشكلات إلى مبدأ بسيط (مثل الجريمة المنظمة)، وتجليات الكوكبية (العولمة)، فالظواهر والمشكلات متصلة ببعضها البعض، وإننا لا نتعامل مع كلية نظام ما بل نتعامل مع أوجه معينة منه، والتراكيب التي تبدو ذات معنى بسيط غالباً ما تميل إلى أن تكون ذات طبيعة

متعددة الأبعاد وفي ظل مبدأ عدم اليقين يصبح من العسير تكوين مناظر تام أو معادل موضوعي للسلوك الذي نعبر عنه حتى لو حللنا ذلك التعبير اللغوي إلى عناصره الأولية، ذلك لأن الأمور المعقدة تتسم بوجود عدد كبير نسبياً من العوامل المجهولة.

وإذا كان المنطلق الصوري ثنائي القيم يرى أن القضية إما أن تكون صادقة أو كاذبة وأن النقيضان لا يجتمعان من خلال صورية وسكونية غير واقعية، وبالتالي نحن في حاجه إلى ما يطلق عليه المنطق الضبابي Fazzy Logic الذي يستوعب التناقضات، ويستخدم في إدارة الأزمات والأخطار غير المتوقعة، هذا المنطق، يهدف إلى تكوين استنتاجات منطقية تقريبية وليست جازمة أو مكتملة فهو يرفض المنطق الصوري الذي يمكننا من باب التبسيط أن نقول منطق (إما .. أو) إلى منطق يتناول (هذا.. وذاك) في نفس الوقت، ويحاكي قدرة العقل البشري على توظيف ملكاته الخاصة في التفكير المنطقي التقريبي بدلا من التفكير المنطقي اليقيني الدقيق ولقد اعتمدت برمجة الذكاء الاصطناعي على استغلال قدره العقل المرنة على تجاوز عدم اليقين وترجمتها إلى منطق يبدو ضبابيا أو مشوشا ويقوم جوهر هذا المنطق على تحديد درجة الانتماء بين الصفر والواحد الصحيح، فدرجة الانتماء القريبة من الصفر تعكس انتماءاً ضعيفا في حين أن درجة الانتماء القريبة من الواحد الصحيح تعكس انتماءاً قوياً إلى الفئة محل الاهتمام فهو يعبر عن ظلال مختلفة للحقيقة عكس المنطق الثنائي (الصوري) الذي ينسب إلى كل حدث القيمة صفر أو الواحد الصحيح فالقضية إما صادقة أو كاذبة بدون أية ظلال أو تدرجات أو نسبية في الحكم، وهذا لا يصلح عند حدوث أزمات تتطلب اتخاذ القرارات في ظل محدودية المعلومات وفي ظل الجهل الجزئي للحقيقة الكاملة فهنا تصبح الحاجة إلى منطق تقريبي يستوعب كافة الاحتمالات التي تتراوح وتتدرج بين هذا وذاك ولا يصلح معها منطق إما .. أو.

تاسعاً :

الشبكـة العربيـة للمعلومات التربويـة

الشبكـة العربية للمعلومات التربوية

الشبكـة العربية للمعلومات التربوية هي شبكة غير حكومية.

أهدافها :

تتمثل أهداف هذه الشبكة فيما يلي :

1 ـ تقديم خدمة إثرائية في مجال التربية تتسم بالسرعة للجمهور والمسئولين الرسميين.

2 ـ تقديم تقارير إلى القادة والباحثين العرب تتغلب على مشكلات بعض التقارير المتضاربة.

3 ـ تقديم أحدث ما وصل إليه مجال التربية عالميًا وعربيًا باللغة العربية، وهو أمر لا تتيحه معظم الشبكات الدولية بالنسبة للبحوث والدراسات الحديثة بصفة خاصة.

4 ـ تجميع الإحصاءات وتوثيق تجارب التجديد التربوي والإعلام بها.

5 ـ تيسير عمل المؤتمرات الإقليمية من خلال تقديم المعلومات والإحصاءات بالسرعة والدقة التي تتطلبها تلك المؤتمرات.

6 ـ عدم الوقوع في شرك المعلومات والإحصاءات التي تصدرها بعض المؤسسات والهيئات الأجنبية التي لها أغراض أخرى غير أغراض البحث العلمي الموضوعية مما ييسر عمليات التغذية الراجعة لمتلقي الخدمة.

7 ـ الإسهام في إدارة الأزمات ودعم واتخاذ القرارات.

ويمكن الاستفادة من نظام ERIC (Educational Resources Information Center) الذي أنشأه المعهد القومي للتربية بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتم إنشاء مركز في إحدى العواصم العربية مهمته التنسيق بين المراكز البحثية والجمعيات المهنية التربوية وبين المراكز المتخصصة الملحقة بالجامعات المنتشرة في معظم أنحاء الأقطار العربية العاملة في مجال معلومات الإرشاد والتوجيه التربوي، ومعلومات الإدارة التربوية، ومعلومات التربية المهنية، ومعلومات التعليم العالي والجامعي، معلومات اللغات، ومعلومات القراءة ومهارات الاتصال، ومعلومات التربية الريفية، ومعلومات المناهج وطرائق التدريس، ومعلومات إعداد المعلم، ومعلومات القياس والتقويم التربوي، وإدارات ومراكز الإحصاءات التعليمية، ومعلومات تعليم الكبار المستمر. ومعلومات تكنولوجيا الاتصال والتعليم عن بعد، ومعلومات عن برامج الجامعات المفتوحة والانتساب الموجه، معلومات عن جهود وبرامج محو الأمية،

ومعلومات عن التجديد التربوي، معلومات عن العمل والمهارات التي تتطلبها المهن الجديدة.

المرتكزات التي يجب أن تتمحور حولها سياسات الاتصال في الوطن العربي :

1 ـ تفعيل مفهوم الحق في الاتصال كشرط أساسي للنهوض بالوعي العربي نحو مشاركة أفضل للفرد العربي في صنع واقعه، والسياسات التشريعية تضمن الحرية في المشاركة الفاعلة في تداول وإرسال المعلومات وما ينتج عنها من معالجات في الرأي والفكر.

2 ـ أن تصاحب عمليات نقل التكنولوجيا من الغرب، عمليات نقل المعرفة، وإعادة تدريب للكوادر العربية بحيث تواكب مهاراتهم التكنولوجيا الحديثة.

3 ـ الاهتمام بالبحث العلمي في كافة المجالات ومنها مجالات الاتصال والمعلوماتية من أجل توطين المعرفة لإنتاج وتوطين تقنيات ومضامين الاتصال.

4 ـ جعل التعليم المفتوح والمستمر هدفاً أساسياً للقنوات التعليمية بدلا من الاقتصار على الجانب الترفيهي والنمط الاستهلاكي لمضامين البرامج.

5 ـ دمج الريف والمهمشين في عصر المعلومات ومعالجة أهم معوقات هذا الدمج.

6 – دمج المرصد القومي لتكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصال ضمن استراتيجية التوثيق والمعلومات.

ويشتغل هذا المرصد وفقًا لمناهج الإحاطة المبكرة للمعلومات ويدخل في النقاشات وتسجيل الآراء الهامة وتعريبها، وتتمثل أهم مخرجاتها في البحوث الأساسية والمستخلصات الإرشادية وإصدار نشرة إخبارية عن نظم المعلومات، واستعمالات الإنترنت تعطي مستجدات المواقع العربية في الإنترنت.

7 ـ دمج مرصد للوضع الجيو- معلوماتي للبلدان العربية في استراتيجية التوثيق والمعلومات، ويهتم بدراسة واقع البنى التحتية والفوقية للمعلومات والاتصالات ودراسة وضع الاستخدامات الاقتصادية الاجتماعية للإنترنت، ودراسة تأثير الطرق السريعة للمعلومات على النواحي الثقافية والتربوية والعملية وتداعياتها على القيم السائدة.

التنظيـــم :

1 – إقامة مركز رئيسي في إحدى العواصم العربية غير حكومي ، مهمته التنسيق بين المراكز والجمعيات التربوية المنتشرة في الأقطار العربية، وكذلك نشر المعلومات

والإحصاءات المجمعة وإصدار دوريات للمعلومات تسهم في إثراء الفكر التربوي مثل مستخلصات البحوث والرسائل الجامعية المنتشرة في الدول العربية مما يسهم في إثراء الحقل التربوي بصفة عامة والتعليم المستمر بصفة خاصة نتيجة تبادل الخبرات رفيعة المستوى مما يؤدي إلى مزيد من التراكم وعدم التكرار.

2 – إنشاء وحدات معاونة مثل :

– وحدة خدمات طباعة المواد.

– وحدة بحوث عمليات التشغيل والفهارس .

– وحدة النشـر.

– وحدة العلاقات العربية (مهمتها الاتصال بالمراكز المنتشرة في الأقطار العربية).

– وحدة العلاقات الأجنبية (مهمتها الاتصال بالشبكات الأجنبية).

– وحدة الاتصال الجماهيري والتوزيع (مهمتها التعامل مع طالبي الخدمة).

– وحدة تخزين الوثائق والمعلومات.

– وحدة معالجة الوثائق والمعلومات.

– وحدة التجميع والاتصال بمصادر المعلومات.

المستفيدون :

وهـــم :

– الباحثون.

– العاملون بالمؤسسات التربوية (مختصين ومتخصصين).

– الجهات الحكومية الرسمية.

معايير اختيار المعلومات :

– معيار الحداثة في المنهجية وتاريخ النشر.

– ارتباط المعلومة بمجال التربية.

– العمومية حيث يستفيد منها أكبر عدد من طالبي الخدمة.

الخدمات التي تقدمها الشبكة :

- إحصاءات.
- البحوث والدراسات الأجنبية والعربية.
- دوريات تضم التقارير الفنية والمقالات والرسائل الجامعية المرتبطة بمجال التربية باللغة العربية.

نمط الإدارة :

لا مركزي شبكي نظرا لطبيعته التجميعية للمعلومات.

حيث تتعدد الوحدات العاملة في المجال وتتعاون فيما بينها وتستطيع كل وحدة أن تقوم بوظائفها دون الرجوع إلى مصدر سلطة مركزي ولكنها تعمل وفق تعليمات يتم تدارسها وإقرارها تشاركياً.

التنفيـــذ :

يتم التنفيذ على مراحل :

المرحلة الأولى : دراسة جدوى إقامة الشبكة.

المرحلة الثانية:بناء الهيكل التنظيمي من خلال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

المرحلة الثالثة : تدريب العاملين والفنيين العاملين في الشبكة عن طريق:

1 ـ تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية.

2 ـ انتداب عاملين من الشبكات العاملة في المجال لتدريب الفنيين، والإسهام في عمليات التشغيل عند بدء العمل لمدة عام.

المرحلة الرابعة : التشغيل ويتخلله عمليات تقويم مستمر تحقيقاً لفاعلية التغذية الراجعة ضماناً للتحديث المستمر للشبكة.

التوقيت :

المرحلة الأولى : تستغرق ستة أشهر.

المرحلة الثانية : تستغرق ثلاثة أشهر.

المرحلة الثالثة : تستغرق عاماً.

عاشراً :

الشبكة العربية للتخطيط الإستراتيجي لتعليم الكبار

الشبكة العربية للتخطيط الإستراتيجي لتعليم الكبار

الشبكات العاملة في مجال التنمية (مقدمة) :

يشير تاندون* إلى أن الهدف من إنشاء الشبكات لدى المهتمين بالتنمية تطوير القدرة في الحصول على المعرفة والمعلومات اللازمة لنشاطهم، وهو ما يمثل مصدرا للقوة، أي تتأسس الشبكات من أجل تحقيق الاتصال والتواصل بين أطراف مختلفة تتفق على بعض البنود المشتركة، بيد أن ذلك لا يعني فقدان أحد هذه الأطراف لاستقلاليتها أو التخلي عنها، أما بالنسبة للأهداف المحددة للشبكات في مجال العمل التنموي، فتتمثل فيما يلي:

- تعبئة الطاقات والإمكانيات داخل المجتمع المدني.
- إيجاد وسائل اتصال فيما بين أقطاب المجتمع المدني.
- تطوير بناء العلاقات بين الفاعلين في المجتمع المدني حيث تضطلع الشبكات بتيسير عملية تجميع عدد من الأفراد والمجموعات والمؤسسات ذات الاتجاهات المشتركة، أي توفير سبل أكثر تنظيما للاتصال فيما بينهم وتبادل المعلومات والخبرات والأفكار.
- ترشيد السياسات العامة.

أما بالنسبة لأشكال الشبكات ، فتتوقف على المنطق من وراء تكوينها وعلى الهدف الذي أقيمت من أجله، فالنوع الشائع من الشبكات قائم على شكل تنظيمي مرن ولا توجد هناك معايير محددة للعضوية أو إجراءات رسمية للالتحاق بالشبكة أو الانفصال عنها، بل أن الالتفاف حولها والتعامل معها مبني على الحافزية لدى الأفراد والمجموعات، وهناك أشكال أخرى من الشبكات أشبه بالاتحادات حيث يتم تعريف العضوية بطريقة واضحة ووفقا لمعايير محددة كما يتم النص على وضوح الحقوق والامتيازات والالتزامات والمسئوليات التي تقع على الأعضاء.

بعض أمثلة للشبكات في بلدان نامية :

تأسست في بنجلاديش في بداية التسعينات الحملة من أجل التعليم الشعبي

* أحد النشطاء في المجال التنموي في الهند، وله خبرة واسعة في تأسيس الشبكات العاملة في مجال التنمية

(Campaign for Popular Education) على هيئة شبكة تتضمن العديد من المنظمات غير الحكومية سواء الواسعة أو المتوسطة الانتشار، كما ضمت بعض الأفراد من جهات مانحة مختلفة النظم، وهيئات حكومية معنية بالتعليم الأساسي ومحو الأمية في البلاد.

إن خبرة الشبكات في منطقة أسيا والمحيط الهادي لا تتعدى عقدين من الزمن. وتعد شبكة بحوث المشاركة الأسيوية (Asian Participatory Research Network) من أولى الشبكات في هذا الصدد، فقد ولدت عام 1977 انطلاقاً من هدف تطوير الأفكار لإنتاج بحوث بديلة عن التنمية الاجتماعية. وقد توجهت هذه الشبكة إلى ممارسين اجتماعيين، وإلى نشطاء في المجتمعات المحلية وفي مجال محو الأمية، وإلى أكاديميين، وتوفر لهم الشبكة مناخاً يسمح بتبادل الأفكار والخبرات لتطوير ما سمي في هذه المرحلة المبكرة ببحوث المشاركة. وقد تحولت هذه الشبكة بعد خمس سنوات من وجودها إلى مركز بحوث المشاركة الأسيوية (Participatory Research Institute in Asia) الذي ما زال يلعب حتى اليوم دوراً في تطوير شبكة البحوث المشاركة.

كما تكوّن تحالف المنظمات غير الحكومية الأسيوية (Asian NGO Coalition) في غضون مؤتمر منظمة التغذية الدولية (FAO) حول الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في عام 1979. واتخذ هذا التحالف شكل الشبكة التي تبنت هدف تطوير الزراعة المستدامة وتطبيق الإصلاح الزراعي. وتوجد سكرتارية غير حكومية لهذه الشبكة في مانيللا (الفليبين)، واستطاعت الشبكة أن تضم إلى عضويتها منظمات غير حكومية تنتمي إلى بلدان مختلفة من منطقة أسيا والمحيط الهادي، وظلت هذه الشبكة تعمل مؤخرا على نفس النمط مستندة أساساً على منظمة أو اثنين من المنظمات غير الحكومية الكبيرة في كل بلد له أهمية في المنطقة، وفي الآونة الأخيرة أصبح نشاط الشبكة يصب تركيزه على ممارسة الدفاع الاجتماعي أمام المحافل الدولية وبالأخص أمام البنوك التنموية متعددة الجنسيات، ويتكون المكتب التنفيذي لهذه الشبكة من ممثلي فروع العضويات المحلية، كما تستخدم الشبكة في تنفيذ أنشطتها المنح المقدمة من جهات دولية.

ولقد تكونت الشبكة الأسيوية للعمل من أجل صحة المجتمع (Asian Network for Community Health Action) في بداية الثمانينات وأقيمت سكرتاريتها في البداية في مدينة هونج كونج ثم انتقلت إلى مدينة مدراس بالهند، حيث تتواجد

منذ ثلاثة عشر عاما، ولقد كان من الأهداف الأساسية وراء تأسيس هذه الشبكة تطوير أنشطة متمحورة حول صحة المجتمع في البلدان الأسيوية: لذلك ركزت الشبكة على العاملين في قطاع الصحة وعلى المنظمات غير الحكومية النشطة في هذا القطاع، وقد امتدت عضوية هذه الشبكة إلى عدد من البلدان الأسيوية وبالأخص البلدان التي تقع في جنوبي المحيط الهادي وجنوب شرق أسيا، وتتضمن الشبكة هيئة تنفيذية تقوم بإقرار البرامج، ويتم تمويل الشبكة من قبل جهات دولية لمساعدتها على تنفيذ أنشطتها.

وفي بداية الثمانينات ظهر شكل إقليمي آخر عرف باسم المنتدى الآسيوي الثقافي من أجل التنمية (Asian Cultural Forum in Development) الذي استقرت مكاتبه في بانجوك.

وقد ضمت هذه الشبكة هي الأخرى فروعاً محلية كما ركزت على قضايا ثقافية في ممارسة التنمية. واعتمدت أيضاً على مصادر خارجية لتمويل أنشطتها.

إن مكتب آسيا وجنوبي المحيط الهادي لتعليم الكبار (Bureau of Adult Education Asian South Pacific) يبلغ من العمر ما يقرب من ثلاثين سنة، وقد تأسس انطلاقاً من اهتمام بعض الباحثين والأكاديميين بمسألة تعليم الكبار. قامت هذه الشبكة في مراحلها الأولى بتطوير الاتصال وتبادل الخبرات وفي عام 1975 تكونت سكرتارية كاملة الأهلية في مدينة كانبيرا بأستراليا على أساس رؤية بناء وتطوير قدرات الأعضاء وتسهيل تبادل البرامج فيما بين بلدان المنطقة، وفي عام 1990 اتسعت قاعدة عضوية الشبكة التي تطورت إلى شكل أكثر انفتاحا وديمقراطية. فبينما اقتصرت عضوية الشبكة في المراحل الأولى تقريباً على ممثل الاتحادات الوطنية لتعليم الكبار، أصبحت اليوم تضم ما يقرب من 350 منظمة تنتمي إلى 24 بلد من بلدان المنطقة. وللشبكة اليوم لجنة تنفيذية منتخبة من العضوية على أساس تمثيل المناطق الفرعية كما أن لها سكرتارية مقرها الهند، و تبلغ رسوم العضوية السنوية في الشبكة 40 دولار أمريكي، وهى أحد مصادر تمويل الشبكة بالإضافة إلى المنح الدولية التي تساهم في تنفيذ برامج لتبادل الخبرات ما بين البلاد، ولبناء قدرات الأعضاء، وللقيام بالأنشطة المرتبطة بالدفاع الاجتماعي من اجل تطوير تعليم الكبار.

تكون التحالف الأسيوي لحقوق المستأجرين (Coalition of Housing Rights Asian) على هيئة شبكة من النمط الأول، وهى تعمل في مجال قضايا الأحياء الفقيرة والإسكان، ويوجد مقر سكرتارية الشبكة في مدينة بانجوك وقد بدأت الشبكة بمجموعة

محورية أساسية ثم أخذت توسع من قاعدة العضوية وعملت على إعادة تشكيل شبكات مماثلة على الصعيد الداخلي لبلدان المنطقة.

ويمكن القول أنه توجد أمثلة عديدة من الشبكات المحلية ومن الاتحادات على غرار ما سبق ذكره، ومن الأشكال ما عرف باسم شبكة العمل التطوعي بالهند (Action Network India Voluntary) التي تم تأسيسها منذ عشر سنوات بهدف تطوير التنمية التطوعية وخلق جو ملائم لنشاط المنظمات غير الحكومية التنموية،اعتمدت هذه الشبكة في عضويتها أساساً على شبكات على مستوى المحافظات والدول وعلى تحالفات لمنظمات غير حكومية، وتبلغ عضوية الشبكة اليوم ما يقرب من ألف عضوْ وتستعمل الشبكة اشتراكات العضوية للقيام بأنشطة الدفاع الاجتماعي وبالحملات العامة، بينما تستعمل التمويل الدولي في بناء وتطوير قدرات العضوية.

ظهر اتحاد المنظمات غير الحكومية في النيبال (NGO Federation of Nepal) أثناء مرحلة النضال من أجل الديمقراطية بهدف خلق مناخ أكثر فاعلية لبزوغ ونشاط المنظمات غير الحكومية التنموية، أما بالنسبة لاتحاد الهيئات التنموية في بنجلاديش (Association of Development Agencies in Bangladesh)، فقد تأسس منذ أكثر من عقدين ويعد أحد المحاولات المبكرة لتجميع هيئات تنموية صغيرة وكبيرة، محلية ودولية، في اتحاد مشترك بهدف تطوير قدرة المنظمات غير الحكومية التنموية على القيام بالدفاع الاجتماعي بطريقة فعالة.

من جهة أخرى، هناك أشكال متعددة لشبكات غير رسمية تتكون في المناطق الفرعية لأسيا والمحيط الهادي حول قضايا بعينها ولفترات محددة زمنيا، وهى تتناول مجالات مثل المرأة، وعمالة الأطفال، وحقوق الإنسان. ونظراً للتشابه التاريخي والثقافي بين بلدان جنوبي المحيط الهادي وجنوب شرقي أسيا هناك بعض الشبكات التي تركز بطريقة منفصلة على هذه المنطقة. كما توجد العديد من الشبكات والاتحادات غير الرسمية التي تكونت في أسيا لهدف محدود. فقد تأسست رابطة الشعب للتنمية الاجتماعية (for Social Development People's Alliance) في عام 1993 بهدف تعميق مشاركة المنظمات غير الحكومية في التحضير لمؤتمر القمة الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن في مارس 1995 ومتابعة تنفيذ قرارات هذا المؤتمر. أما بالنسبة لشبكة خطة الشعب للقرن الحادي والعشرين

(People's Plan of 21 St Century)، فهي عبارة عن اتحاد واسع يضم منظمات عمالية ونسائية ومجموعات حقوق الإنسان وشبكات شعبية محلية ومنظمات غير حكومية تنموية وأكاديميين وإعلاميين، وقد تكونت هذه الشبكة منذ أكثر من عشر سنوات بهدف طرح أجندة تنموية بديلة لمنطقة أسيا والمحيط الهادي.

وقد شهدت أفريقيا في السبعينات والثمانينات ظهور العديد من الشبكات، ومن ضمن هذه الشبكات منظمة الاتحاد الأفريقي لمحو الأمية وتعليم الكبار (Association for Literacy and Adult Education African) وهى منظمة قامت بتنفيذ برامج نشيطة لتحقيق أهدافها وكانت تتميز بنضالها الاجتماعي إلى أن واجهتها مؤخرًا بعض المشاكل التي حدت من نشاطها منذ عام 1996. كذلك ظهر في السنغال منتدى المنظمات التطوعية التنموية الأفريقية (Forum of African Voluntary Development Organizations) لتلبية الحاجة إلى تقوية ومساندة المنظمات الأهلية في أفريقيا. وقد اتسمت أفريقيا بوجود شبكات تركز أساسًا على القضايا النسوية وقضايا البيئة، إلا أن حجم القارة الأفريقية وتنوع اللغات والحضارات قد حال دون وجود واستمرار شبكات عبر إفريقية فاعلة، لذا غلب طابع الشبكات المحلية أو شبكات للمناطق الفرعية (شرق أفريقيا).

وفي أمريكا اللاتينية بدأت الشبكات تبرز في بداية الثمانينات. فقد قام اتحاد أمريكا اللاتينية لتعليم الكبار(Latin American Association of Adult Education) الذي توجد سكرتاريته في شيلي بدور رائد في تطوير شبكات متمحورة حول موضوعات أو قضايا متخصصة. كذلك فقد تولد من مجموعة ريو 92 (Rio،92) العديد من الشبكات المعنية بالبيئة في أمريكا اللاتينية. هذا بالإضافة إلى وجود حركة نسائية قوية ساندت قيام الشبكات النسائية. وتوجد في مدينة سان جوزيه سكرتارية شبكة المنظمات الشعبية في أمريكا اللاتينية (Latin American Popular Organizations Network) التي تمتلك مقومات الاستمرارية وتتركز معظم عضويتها في بلدان وسط وجنوبي أمريكا اللاتينية.

وتحتاج الشبكة إلى قدرات متعددة لكي تؤدي دورها بفعالية، ولكي تقوم بالمهام التالية:

1 - بناء جسور الاتصال :

حيث تقوم الشبكات ببناء العلاقات بين الأفراد والمجموعات التي تنتمي إلى وجهات نظر وإلى خبرات مختلفة، فإن الاتصال والتواصل بين هؤلاء يفرضان تحديات كثيرة، وتحتاج

الشبكات إلى بناء قدرات وأدوات لممارسة تبادل الأفكار والتجارب عبر ثقافات مختلفة حتى يصبح هذا الاتصال مجدياً.

2 – ضمان عملية الاقتراب :

كلما بدأت الشبكة في الاستقطاب والتوسع، تحتاج عمليات الاتصال وتبادل الأفكار والخبرات والتأثير إلى موارد إضافية وإلى هياكل أكثر ملائمة، وبالتالي فإن القدرة على المضي في عملية التنسيق بنظرة منفتحة وتضمينية تعتبر مفتاحاً لنجاح وفعالية الشبكة.

3 – القدرة على مراقبة ورصد التأثير:

هناك صعوبة في وضع مؤشرات كمية محددة لقياس مدى التأثير الذي تنجزه الشبكة. إلا أن تقييم مدى ملائمة أي استراتيجية تنموية شرط أساسي لتطوير هذه الاستراتيجية وتنقيحها، وبالتالي فإن قياس تأثير الشبكة لابد أن يتناول المخرجات في علاقاتها بأهداف الاتصال وبناء العلاقات والتأثير على أفكار محددة عند الأفراد والمجموعات والمنظمات، وفي نفس السياق فإن قياس تأثير الشبكة يتم خلال فترة زمنية طويلة نسبياً بحيث يتاح الوقت لانتشار الأفكار وإدراك الأثر المترتب عليها.

4 – مساندة القيادة :

تحتاج الشبكات إلى أشكال جديدة من القيادة تكون قادرة على تناول القضايا بطريقة إبداعية، وبما أن الشبكة آلية أفقية وغير تراتبية للاتصال والتأثير، فلابد أن تمتلك القيادة القدرة على الاتصال والتواصل والإلهام والتضمين والمشاركة والتوافق، وتحتاج الشبكات إلى قدرات قيادية جبارة من أجل الاستمرار.

5 ـ التنظيم :

تضطلع الشبكة بعمليات التنسيق والتعاون والاتصال بين المستويات الأولى للمراكز الفرعية التي تتصل بمستويات تالية (رأسيا) داخل القطر، وتتصل (أفقيًا) بالمستويات المناظرة لها في الأقطار الأخرى.

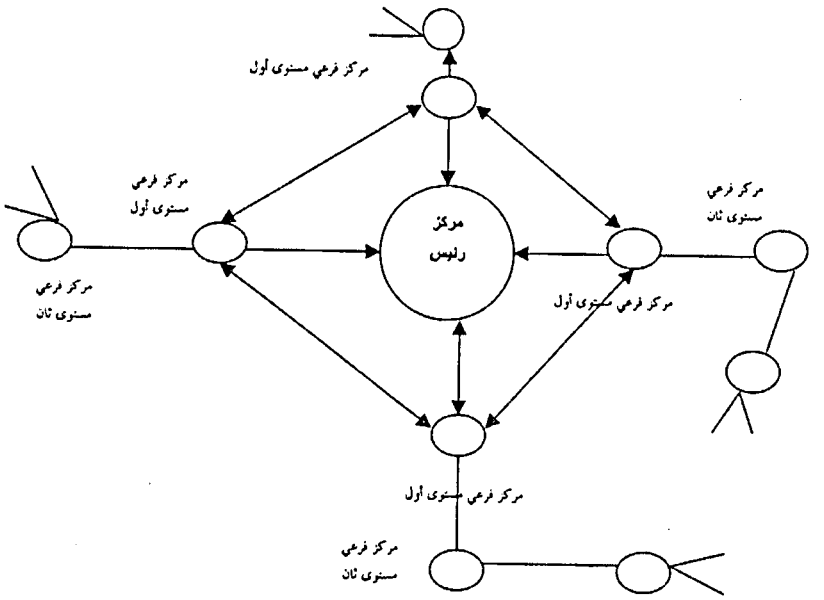

وتستهدف الشبكة التنسيق والاتصال مؤسسات التعليم غير النظامي:

أ - على مستوى تنظيمات الأقطار والتعاون بين مؤسسات تعليم الكبار وأن تقوم بعملية التنسيق والتكامل مع العربية.

ب- على المستوى القطري من خلال المراكز الفرعية (المستوى الأول)، وأن تحقق أهداف الخطة.

الجهاز الفني : ويتكون الجهاز الفني من الوحدات الآتية :

1 ـ وحدة تخطيط القوى العاملة: وتهتم بإعداد المعايير وتقدير الاحتياجات من المعلمين وما يتعلق بتدريبهم.

2 ـ وحدة تخطيط البرامج: وتضم مختلف التخصصات .

3 ـ وحدة التجهيزات: وتقوم بتقدير الاحتياجات والتجهيزات.

4 ـ وحدة التكاليف:وتقوم بدراسة تكاليف الأنشطة التعليمية وتدبير التمويل للبرامج والأنشطة والوسائل التعليمية.

5 ـ وحدة المعلومات: وتتولى جمع وتحليل البيانات والإحصاءات.

6 ـ وحدة الإعلام والاتصال: وتقوم بعمليات الاتصال والتنسيق بين مختلف الأقطار وكذلك تنظيم الندوات والمؤتمرات وتوزيع النشرات.

تقوم الشبكة العربية لتعليم الكبار بدور المؤسسة المسؤولة عن التنسيق بين الشركاء المختلفين في عملية تنفيذ الخطة العربية لتعليم الكبار. وتقوم الشبكة بالعمل على تحقيق أهداف الخطة من خلال عدد من الأنشطة والبرامج يمكن تلخيصها فيما يلي :

1 - ملاحظة الواقع المحيط

إن برنامج ملاحظة الواقع المحيط يسمح للمنظمة أن تحتفظ بحساسية متواصلة تجاه الاتجاهات المتغيرة في مجال تعليم الكبار بهدف تغذية برامج وأنشطة الشبكة بكل ما هو جديد في هذا المجال وتطوير أو تحديث ما هو موجود فعلياً. إن مهمة الملاحظة سوف تمكّن الشبكة من البقاء على الاتصال بالاحتياجات المتغيرة لأعضائها فيما يتعلق بتعليم الكبار، كما ستمكنها من التعرف على المتطلبات الجديدة الناجمة من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية. كما يمكّن نشاط الملاحظة ورصد الواقع القيام بتحليل القضايا الأساسية ونشر المعلومات حول أحدث الاتجاهات في مجال تعليم الكبار.

وقد يتضمن برنامج الملاحظة عددا من العناصر، منها على سبيل المثال تنظيم ملتقى أو عدد من الملتقيات للملاحظة وتبادل المعلومات والخبرات.

تنظيم سلسلة من الملتقيات حول التعليم في المدن وحول التعليم في الريف. يمكن أن تضم هذه الملتقيات ما بين 50-70 مشاركة ومشارك من رؤساء الهيئات التي توفر خدمات التعليم للكبار (سواء كانت هذه الهيئات تابعة للدولة أو للقطاع الخاص أو للمجتمع المدني)، ومن ممثلي المحليات ومن ممثلي الهيئات الدولية المعنية بتعليم الكبار، ومن الأكاديميين والباحثين المتخصصين في هذا المجال ومن ممثلي المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية، ومن مهام مثل هذه الملتقيات النظر في التعريف بالسياسات التعليمية وفي تنفيذها، كما قد تضطلع هذه الملتقيات بالبحث في الاحتياجات التعليمية للسكان في الريف والحضر وخاصة الفئات المهشمة مثل النساء، المسنين، المعوقين، الأطفال، الشباب من الفقراء والذين لا يفي التعليم النظامي بتغطية احتياجاتهم.

إن تحليل الاحتياجات من خلال هذه الملتقيات تسمح للشبكة بتطوير البرامج الملائمة لتلك الاحتياجات. كما أن مجال تعليم الكبار في تطور مستمر مما يبرز الحاجة الدائمة إلى تطوير وتحديث المعلومات والمهارات لدى مخططي البرامج ومنفذيها. فهم بحاجة إلى التعرف على كل ما هو جديد في مجال تعليم الكبار، ومن ثم فإن الشبكة مطالبة بعقد ملتقيات استشارية لتحديد الاحتياجات التدريبية وأولويات تلك الاحتياجات لدى هؤلاء وأفضل الطرق لتوفير هذا التدريب، وقد يكون من المفيد بهذا الصدد تطوير طرائق التعليم عن بعد من خلال الشبكات الإلكترونية، ويكون ذلك على هيئة توفير أوراق خلفية، وإدارة حوار، وبث البرامج التدريبية، وهكذا يمكن عقد الملتقيات بين القائمين على التخطيط والتنفيذ عبر صفحات شبكة الإنترنت للتغلب على مشاكل البعد الجغرافي وكوسيلة أقل كلفة وأوسع نطاقاً من عقد الاجتماعات في مكان محدد، مثل هذه الملتقيات قد تكون دائمة حول موضوع تعليم الكبار في المنطقة العربية والذي يتضمن تبادل المعلومات والخبرات وتغذية الموقع بالخبرات المحلية والمبادرات الرائدة، كما يمكن عقد ملتقيات عن بعد لفترات محددة حول موضوع بعينه يقوم بإدارة الحوار فيه أحد المتخصصين في المجال.

كما يمكن عقد الملتقيات التي تتناول تدريب الطاقم الإداري اللازم لإدارة العملية التعليـ-مية في مجال تعليم الكبار، فقد اتضح من الممارسة العملية أن إخفاق عدد من المحاولات الإصلاحية في هذا المجال تعود إلى غياب وجود طاقم إداري مدرب تدريبًا مناسبًا أيضاً كما تبين أيضاً أن أية تغييرات يتم إدخالها على المستوى المحلي ينبغي أن يلازمها تغييرات على المستوى المركزي، ومثل هذه التغييرات تؤثر بالضرورة على العلاقة ما بين الوجوه السياسية والعاملين في المجال من جهة، و الباحثين وصانعي القرار من جهة أخرى، كما ينبغي أن يتناسب التدريب مع استخلاصات واستنتاجات الدراسات والبحوث، ومن ثم ينبغي وضع الآليات التي تضمن التناغم فيما بين التدريب من جهة والبحوث والأنشطة التنفيذية من جهة أخرى، كما يجب أن يتمحور التدريب على الإدارة التعليمية والتي لا تتطلب المهارة الفنية فقط، بل تعني أيضاً القدرة على القيادة والتفاوض والعزم على حل المشكلات الناتجة عن التهميش الاجتماعي، ومن الأطراف المهمة في عملية تطوير تعليم الكبار في المنطقة العربية العاملين في مجال الإعلام الذين يعرفون الجمهور بالتغييرات في هذا المجال، وقيادات المنظمات المعنية بتوفير التعليم للكبار، والقيادات السياسية.

2 - التدريب :

يعتبر التدريب من بين الأنشطة الرئيسة للشبكة العربية لتعليم الكبار ويتم الإنفاق عليه قطريًا ومحليًا على خلاف المنتديات والملتقيات والاجتماعات التي يتم الإنفاق عليها على المستوى المركزي، ويمكن أن يركز التدريب على أربعة فئات نوعية هي :

- صانعو القرار على أعلى المستويات.
- القائمون على التخطيط والإدارة.
- هيئات التدريس المسئولة عن تدريب القائمين على التخطيط والإدارة في مجال تعليم الكبار.
- الباحثون المحليون والأخصائيون الدوليون المندرجون في عملية تعليم الكبار.

كما ينبغي إعطاء أهمية خاصة لتدريب المدربين (Training of Trainers) حيث يضاعف ذلك من فرص إعادة توفير التدريب على أوسع نطاق ممكن. من أجل ذلك يمكن للشبكة العربية لتعليم الكبار التفاوض مع المعهد الدولي لتخطيط التعليم (Education Planning International Institute of) التابع لمنظمة اليونسكو ليقوم بتوفير تدريب للمخططين والإداريين العرب في مجال تعليم الكبار، وذلك من خلال تطوير منهج اللغة العربية على غرار البرنامج الذي يتم توفيره في باريس باللغات الفرنسية، وقد آن الأوان أن تضغط الأقطار العربية في اتجاه استعمال اللغة العربية- باعتبارها أحد اللغات الرسمية في الأمم المتحدة- في تدريب المدربين العرب، كما يمكن أيضاً الاعتماد على الجامعة العربية المفتوحة في توفير بعض الخدمات التدريبية في هذا المجال، وهذا يمكن أيضاً التفاوض حوله.

والجدير بالذكر أن المعهد الدولي لتخطيط التعليم يقدم برنامجًا يمتد إلى ثمانية شهور يتم فيه تدريب الممارسين في مجال التخطيط والإدارة التعليمية، ومن خلال هذا البرنامج التدريبي يتم إعداد المشاركين على التحليل، والإعداد، والتنفيذ، وتقييم السياسات التعليمية والخطط من أجل تطوير أنظمتهم التعليمية المحلية.

كما يمكن توفير أشكال أخرى من التدريب مثل الدورات التدريبية المكثفة حول قضايا بعينها، ومثل الموائد المستديرة وحلقات العصف الذهني. إضافة إلى ذلك فإن التدريب عن بعد قد يكون من أفضل أشكال التدريب حيث لا يستلزم تفرغ المتدربين لمدد قد تؤثر على

أدائهم الوظيفي أو قد تتعارض مع ظروف حياتهم.

إن الأنشطة التدريبية للشبكة العربية لتعليم الكبار تتطلب تطوير المواد التدريبية المناسبة.

3 - الأنشطة البحثية :

إن برامج الملاحظة والتدريب تتطلب القيام بالدراسات والبحوث المساندة لها. وهذه الدراسات مطالبة بإبراز كل ما هو جديد في مجال تعليم الكبار من جهة، كما أنها مطالبة بالبحث في المجالات النوعية المتعلقة بتعليم الكبار من جهة أخرى. كما ستتضمن الأنشطة البحثية بالضرورة وجود مكون هام هو الترجمة من لغات أجنبية إلى اللغة العربية للتعرف على الخبرات الدولية والمشروعات الرائدة والإبداعات في مجال تعليم الكبار. كما أنها ستمكن الباحثين والممارسين العرب من الالتحام بالاتجاهات الدولية وانتقاء كل ما هو مناسب للواقع الإقليمي والمحلي.

ومن المتوقع أن تتم الأنشطة البحثية بطريقة مقارنة بين مجموعات من الأقطار العربية، كما أنها ستكون أبحاثًا موجهة نحو الفعل والتغيير(Action-Oriented Research) وستستند على العلوم البينية، ويمكن تشكيل فرق بحثية عبر الشبكة الإلكترونية لإدارة حوارات منتظمة وتبادل الاستنتاجات وتطوير البحوث، أي أنه لا يتوقع من هذه البحوث أن تكون نهائية، بل في تطور مستمر وفقاً للتغييرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تحدث على صعيد الأقطار العربية.

4 - التعاون والتنسيق :

إن أحد الأنشطة المهمة للشبكة العربية لتعليم الكبار هو تسيير عملية التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية من جهة وبين الأطراف المختلفة المعنية بعملية تعليم الكبار من جهة أخرى، ويتخذ التعاون والتنسيق أشكالاً متعددة ومتنوعة كما يلي:

- هناك أشكال من التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف قد تكون مفيدة في قضايا بعينها قد تخص منطقة فرعية ما في المنطقة العربية.
- هناك أشكال من التعاون على صعيد المنطقة العربية بأسرها وخاصة فيما يتعلق بتحديد ميزانيات الشبكة وأولويات الإنفاق وتوفير قواعد البيانات التي تمكن الجميع من الحصول

على المواد اللازمة لتسيير العمل ومن الوصول إلى الأخصائيين والاستشاريين ومن تبادل الخبرات والمعلومات ومن الحصول على الخدمات التدريبية المطلوبة.

- هناك أيضاً أهمية للتعاون والتنسيق مع الهيئات الدولية المعنية بتعليم الكبار مثل منظمة اليونسكو ومنظمة اليونسيف والمجلس الدولي لتعليم الكبار وجهات أخرى سواء للحصول على المعلومات أو للمساعدة في تطوير المناهج التدريبية والتعليمية أو أيضاً في توفير بعض الخدمات كما تم الإشارة إليه سابقاً.

5 - نشر البيانات والمعلومات :

نشر البيانات والمعلومات يتعلق بأكثر من مجال وبحيث يتم تحديثها بطريقة منتظمة ومن أمثلة تلك المعلومات والبيانات ما يلي :

- معلومات حول الاتجاهات الحديثة في مجال تعليم الكبار.
- المعلومات والبيانات حول أوضاع تعليم الكبار في الأقطار العربية المختلفة.
- المعلومات والبيانات واستخلاصات البحوث الموجهة نحو الفعل والتغيير.
- معلومات حول توصيات الندوات والملتقيات.
- قواعد البيانات المتعلقة بمؤسسات تعليم الكبار في المنطقة العربية.
- قواعد البيانات المتعلقة بالخبراء والاستشاريين الذين يمكن الرجوع إليهم.
- المعلومات والخبرات المختلفة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

وقد يتم نشر وتبادل البيانات والمعلومات بأكثر من طريقة منها:

- إصدارات على هيئة كتيبات تتناول قضايا محددة.
- إصدار مجلة علمية متخصصة في مجال تعليم الكبار.
- إصدار كتب مترجمة من لغات أجنبية.
- عقد حلقات البحث.
- عقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات حول قضايا متخصصة أو قضايا عامة.
- تنظيم ملتقيات وحوارات على شبكة الإنترنت.
- فتح موقع على الإنترنت لبث المعلومات حول تعليم الكبار في المنطقة العربية ويقوم هذا الموقع بتلقي الملاحظات والإضافات والاقتراحات من كافة أنحاء العالم.

حادي عشر:

خريطة بحثية موجهة لعمليات تعليم الكبار

خريطة بحثية موجهة لعمليات تعليم الكبار

الأهـــداف

1- حصر التراث العلمي والخبرة العملية في مجال تعليم الكبار.

2- ترشيد الممارسات في ضوء التوجهات العلمية والخبرة العملية.

3- التعرف على احتياجات ومشكلات المتعلمين، والمنسقين ووضع الصيغ المستقبلية لتلبية الحاجات وحل وتلافي المشكلات.

4- دراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات والعمليات، وأثر التغذية الراجعة لبرامج تعليم الكبار المطبقة في الواقع.

5- مواكبة التغيرات المتسارعة على كافة الأصعدة من أجل المواجهة/ التكيف مع تلك التغيرات وتضمين برامج تعليم الكبار آليات تلك المواجهة/ التكيف مثل مواجهة المهمشين لأثار التكييف الهيكلي، وتكيف الباحثين والعاملين في القطاعات الإنتاجية لأثار التغيرات الاقتصادية التي تتعلق بالإنتاج والتغيرات الاجتماعية بالتوزيع والتغيرات العلمية والتكنولوجية بسقوط النماذج والصيغ التفسيرية القديمة في البحث العلمي وتتعلق أيضاً بحل المشكلات التي تتسم بالتعقد.

6- الإسهام في تحقيق التنافسية والجودة الشاملة في العملية التعليمية كمدخل للتنافس عالميا في مجال الإنتاج.

7- التخفيف من أثار الفقر والأمية الحضارية كضمان للاستفادة من جميع أفراد الأقطار العربية بوصفهم فاعلين اجتماعيين.

الفئات المستهدفـــة

1- نظرًا لوجود مليار فقير ومليار أُمي على مستوى العالم وتحظى الأقطار العربية بنصيب من هذا الكم، لذا يجب أن توضع فئات الفقراء والأميين كأولوية أولى على سلم الخريطة البحثية.

2- نظراً لارتفاع متوسطات العمر المتوقع للإنسان لذا يجب أن يحتل المسنين أولوية تالية في مجال البحوث بعد الفقراء والأميين.

3- تخصيص برامج وبحوث تتعلق بالتربية الأسرية والتربية الوالدية وكذلك دراسة أثر أساليب التربية على تنشئة الأطفال.

4-عندما نتحدث عن الأمية أو عن الالتحاق بالتعليم النظامي فإننا نجد أن الإناث تحتل مرتبة متدنية مقارنة بالذكور وبالتالي يجب الاهتمام ببرامج تعليم الإناث.

عمليات إسناد البحوث :

1 ـ بحوث فردية تتم بالإسناد المباشر .

2 ـ بحوث جماعية عن طريق فريق:

- يضم المختصين والمتخصصين في مجال التربية بصفة عامة وتعليم الكبار بصفة خاصة (إسناد مباشر والإعلان).

- من أجل المسوح الشاملة يتم تكوين فريق يضم متخصصين في كافة المجالات والفروع العلمية المختلفة (تربية- اقتصاد- سياسة- اجتماع- قانون-إدارة- علم نفس- مناهج وطرق تدريس- فلسفة- بحوث عمليات) (إسناد مباشر والإعلان).

- المصممين للبرامج من الفنيين (تربية- إعلام- تكنولوجيا تعليم)(إسناد مباشر).

- ممثلي الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال تعليم الكبار (جمعيات أهلية- مؤسسات إنتاجية وخدمية- الباحثين الأكاديميين العاملين في بحوث تعليم الكبار) (إسناد مباشر).

- العاملين في المجال وبعض المتعلمين الكبار، والخبراء في المجال وأصحاب الأعمال (الخاص والحكومي) للتعرف على الاحتياجات المستقبلية (إسناد مباشر وهو نوع من البحوث يمكن أن يطلق عليه بحوث بالمشاركة).

- بحوث ميدانية بهدف التعرف على مدى التطابق بين ما تم التوصل إليه نظرياً مع الممارسة الفعلية في الميدان (فصول محو أمية، مواقع إنتاجية، مواقع خدمية)، ويمكن أن تتم من خلال الملاحظة المباشرة، أو الملاحظة بالمشاركة، أو المقابلات المفتوحة والمقننة، أو التحليل النقدي. وتتم هذه البحوث عن طريق (الإسناد المباشر).

أنماط البحوث :

1 ـ بحوث نقدية لكشف التناقضات وتبين ما وراء العمليات التعليمية من مفاهيم ومقولات فلسفية موجهة، ودراسات تبين القيم والمعاني المستترة في الفكر والممارسة التربوية (المنهج المستتر). مما يؤدي إلى ترشيد العملية التعليمية.

2 ـ بحوث الفعل Action Research بالنسبة للمشكلات والموضوعات التي تحتاج إلى اتخاذ قرارات تنفيذية سريعة.

3 ـ دراسة الحالة Case Study لإعطاء مؤشرات تساهم في وضع التصورات، وتوجيه الدراسات إلى قطاعات كبرى إذا أشارت نتائج دراسة الحالة إلى وجود وضع يحتاج إلى هذا الإجراء.

4 ـ بحوث أساسية نظرية يشترك فيها المتخصصون في كافة المجالات المعرفية: لوضع الأساس والأصول التي تنطلق منها البحوث التطبيقية، كما أنها تسهم في ترشيد العملية التعليمية، تتبعها بحوث تطبيقية وميدانية.

الموضوعـــات :

1. تأثير الخصخصة على أنماط الإنتاج في عناصرها المختلفة مثل قضايا العمالة/البطالة، ومستوى التطور في الفنون الإنتاجية.
2. مدى تكيف برامج تعليم الكبار مع أساليب الإنتاج المتجددة نتيجة تسارع آثار العولمة (الكوكبية) في تجلياتها الاقتصادية.
3. دور تعليم الكبار في ترقية الخصائص الاجتماعية والقيمية التي تتطلبها التحولات الاقتصادية.
4. دور برامج تعليم الكبار في التنمية الذهنية للقادة الاجتماعيين والمعلمين لمواجهة حالات التغير والتعقد في المشكلات المصاحبة للكوكبية.
5. مدى فاعلية برامج تعليم الكبار في مواجهة المشكلات الاجتماعية ذات الطابع الكوكبي (مثل العنف، التطرف، الإدمان، الجريمة المنظمة، تلوث البيئة).
6. أساليب تنمية مهارات التعلم الذاتي تدعيماً للتعلم مدى الحياة.
7. دراسات ميدانية حول أثر استخدام طرائق واستراتيجيات التعليم والتعلم التعاوني والتبادلي والاكتشاف الموجه وحل المشكلات، والتعليم المبرمج، والتعليم الحواري،

والتدريس المصغر والتعليم من أجل التوقع والتمكن والإتقان ومن أجل الإبداع أيضاً.

8. تصميم برامج إثرائية لبيئة التعليم غير النظامي.

9. دراسة العوامل الميسرة للتعلم عن بعد.

10. تصميم برامج حول الأعمدة الرئيسة في تقرير (ديلور) نحو التعلم من أجل العيش المشترك والتربية الكوكبية والتربية البيئية والتعلم من أجل أن نكون وتعليم مبادئ حقوق الإنسان، التعلم من أجل العمل، ومدى اتساق البرامج مع المهن والوظائف المستحدثة في سوق العمل، والتعامل مع المعرفة كمطلب وجودي ومعرفي مستمر ومدى الحياة وامتلاك أدوات التعلم في هذا العصر مثل الكومبيوتر والإنترنت.

11. تصميم مشروعات يتم الاستفادة فيها من المسنين كخبراء وكمواطنين فاعلين.

12. تصميم برامج لتخفيف آثار الفقر على فئات النساء والعاطلين.

13. دراسة نقدية للمفاهيم السائدة في الحقل التربوي بصفة عامة وتعليم الكبار بصفة خاصة.

14. التكامل بين البيداجوجيا والاندراجوجيا.

15. التخطيط لتعليم الكبار في ظل عدم اليقين والضبابية واللاتحدد.

16. التكامل والتنسيق بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي.

17. الاستراتيجيات الجديدة لمحو الأمية.

18. تخطيط التعليم العرضي.

19. دور الوسائط التكنولوجية المتعددة في تعليم الكبار.

20. دراسة تحليلية لما وراء مفاهيم التعليم المستمر والتعليم مدى الحياة وتعليم الكبار المستمر.

21. دراسة تقويمية لمؤسسات تعليم الكبار في الأقطار العربية.

22. التأسيس لفلسفة عربية لتعليم الكبار.

23. دور تعليم الكبار في معالجة مشكلات المجتمع المحلي.

24. مناهج التعليم في الألفية الثالثة.

25. دور تعليم الكبار في معالجة مشكلات التعليم النظامي.

26. صيغ التناوب بين التعليم والعمل.

27. بدائل لتمويل برامج تعليم الكبار.

28. حقوق الإنسان وتعليم الكبار.

29. دور تعليم الكبار في إتاحة مبادئ التعليم للجميع.

30. دراسة تقويمية لدور الهيئات الدولية في تعليم الكبار في الدول العربية.

31. استحداث صيغ جديدة لتعليم الكبار في ضوء فلسفة التعليم المستمر.

32. مدى تأثير الكوكبية (العولمة) على حركة تعليم الكبار.

33. دور تعليم الكبار في مواجهة آثار التكيف الهيكلي.

34. استراتيجيات التدريس للكبار.

35. موقع المسنين والأطفال والمرأة والعاطلين من برامج تعليم الكبار.

36. دور تعليم الكبار في تحقيق الجودة الشاملة.

المراحـــل :

1 – المرحلة الأولى: تتركز على تقويم الظروف المحيطة لعملية التعليم، وتقويم المدخلات والعمليات ومخرجات البرامج التعليمية، ويتم التركيز فيها على بحوث تستغرق أوقاتًا قصيرة وأخرى متوسطة المدى وبعيدة المدى بالنسبة للأبحاث التي تتناول تأثيرات التقدم التكنولوجي، والكوكبية، وعالمية المشكلات (يتم إجراؤها قطريا وإقليميا أو من خلال التعاون الإقليمي والقطري).

2 – المرحلة الثانية: تقويم بنائي أثناء فترة استخدام الخريطة لإحداث التحسينات اللازمة واقتراح بحوث جديدة في ضوء الواقع.

3 –المرحلة الثالثة: يتم إجراء البحوث التي يقترحها أعضاء المراكز البحثية والتي لا تكون بالضرورة مدرجة بالخريطة.

4 – المرحلة الرابعة: تقويم نهائي يجرى في السنة الأخيرة للتعرف على مدى تحقق الأهداف، ويتم اقتراح خريطة جديدة في ضوء عمليات التقويم النهائي، وفي ضوء التغيرات الدولية والمحلية المتسارعة.

التوقيت :

1 ـ المرحلة الأولى : تستغرق عامين.

2 ـ المرحلة الثانية : تستغرق ستة أشهر.

3 ـ المرحلة الثالثة : تستغرق عامين.

4 ـ المرحلة الرابعة: تستغرق ستة أشهر.

التمويـل :

يمكن الرجوع إلى البدائل المقترحة في تلك الخطة.

ثاني عشر :

خريطة للبرامج التعليمية والتدريبية

خريطة
للبرامج التعليمية والتدريبية

تم إعداد هذه الخريطة باستخدام أسلوب تحليـــل التجمعـــات الإحصـــائي Cluster Analysis وتم تنميط الأقطار العربية إلى عدد من الأنماط أو التجمعات Clusters في ضوء متغيرات مجمل التنمية البشرية ومتغيرات الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، بحيث تتشابه الأقطار المنتمية إلى هذه الأنماط من حيث تلك المتغيرات، وتختلف عن الأقطار التي تنتمي إلى أنماط أخرى وتهدف عملية التنميط هذه إلى ضمان فاعلية التجديدات والبرامج التي قد تصلح في بلدان ميسورة عن بلدان فقيرة والعكس نظراً لاختلاف الحاجات والسياقات في كل نمط ومن ثم يتم ترشيد عملية توزيع تلك البرامج.

مع الأخذ في الاعتبار أن مراعاة السياقات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لا يعني تكريس التباعد بين الأقطار العربية بل التعامل الرشيد مع تلك الاختلافات من أجل تجاوزها في مرحلة تالية، والمتغيرات التي تعتمد كأساس للتصنيف والمؤشرات التي تمثل المجالات المختلفة للتنمية البشرية والذي اتبعه Undp واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تقريرها الصادر من الأمم المتحدة سنة 1997 حيث تم تطبيق أسلوب تحليل التجمعات والذي أسفر عن وجود ثلاث مجموعات المجموعة الأول هي الأفضل وضعا، تليها المجموعة الثانية، ثم المجموعة الثالثة بالنسبة للدول التي شملتها الدراسة.

وجاءت المجوعات الثلاثة بالنسبة للجانب الاقتصادي كما يلي:

المجموعة الأولى : المملكة العربية السعودية، عمان، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة.

المجموعة الثانية : الأردن، مصر، سوريا، المغرب، تونس، العراق، الجزائر، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية.

المجموعة الثالثة : السودان، اليمن

وبالنسبة للجانب الاجتماعي جاء التصنيف كما يلي :

المجموعة الأولى : المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، البحرين، لبنان، عمان.

المجموعة الثانية : مصر، الجزائر، سوريا، تونس، الأردن، الجماهيرية العربية الليبية، العراق، الإمارات العربية المتحدة.

المجموعة الثالثة : السودان، المغرب، اليمن.

وبالنسبة للجانب الإنساني جاء التصنيف كما يلي :

المجموعة الأولى : مصر، المغرب، تونس، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، الأردن.

المجموعة الثانية : عمان، العراق، اليمن، المملكة العربية السعودية، قطر، الجزائر،سوريا.

المجموعة الثالثة : السودان.

وأظهرت نتائج تطبيق التجمعات على أدلة جوانب التنمية البشرية وجود ثلاث مجموعات.

المجموعة الأولى تضم : المملكة العربية السعودية، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، البحرين قطر، الإمارات العربية المتحدة

المجموعة الثانية تضم : جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية، الجزائر، المغرب، تونس، عمان، الأردن.

المجموعة الثالثة تضم : اليمن، السودان، العراق.

وهذا التصنيف يساعد على إعمال مبدأ العدالة عند تقديم المساعدات أو تمويل البرامج التنموية، والتربوية من جهة الصناديق، والهيئات والمؤسسات المالية الأجنبية والعربية من جهة أخرى.

فالعدالة تتطلب المعاملة المتساوية مع الحالات المتماثلة، وتتطلب التمييز الإيجابي في الحالات غير المتماثلة لصالح المجموعات الأقل نمواً.

كما يتطلب الأمر عند تصميم برامج لتعليم الكبار أن تراعي هذا التنميط (التصنيف). وعلى سبيل المثال بالنسبة للجانب الاقتصادي جاءت السودان واليمن في المجموعة الثالثة، فإن البرامج يجب أن تهتم بتنمية قدرات وطاقات ومهارات الفرد حتى يستطيع الدخول إلى سوق العمل وهو مزود بمهارات تؤهله للحصول على مهنة تدر عليه دخلاً أعلى يمكنه من توسيع اختياراته وتزيد من فرص حصوله على نصيب أعلى من السعرات الحرارية وربما زيادة مدخراته وإذا تم تطبيق مثل تلك البرامج فإنها تزيد من القوة العاملة، كنسبة من مجموع السكان، مما يؤدي بالتالي إلى ترقية القطر في سلم المجموعات التصنيفية.

مع الأخذ في الاعتبار ما يلي :

1 ـ يتم تحديد واختيار البرامج التي يمكن تطبيقها في كل قطر تبعا للنشاط الإنتاجي الذي يتميز به، وتلبية لاحتياجات التجمع الذي ينتمي إليه القطر، فإذا كان القطر فقيراً من الناحية الاقتصادية فإن البرامج تهتم بهذا الجانب أكثر من الجوانب الأخرى، وإذا كان القطر يصنف ضمن تجمع اجتماعي ضعيف، فإن البرامج توجه نحو هذا الجانب أكثر من الجوانب الأخرى، ونفس الشيء بالنسبة للجانب الإنساني.

2 ـ وهذا يعني أن الخريطة التالية تتضمن على سبيل المثال برنامج لتنمية الجانب الاقتصادي في اليمن، ووفق تحليل التجمعات يمكن تطبيق نفس البرنامج في السودان، نظرا لانتمائهما لنفس التجمع مع مراعاة الفروق التفصيلية للسياقات التي تتم من خلال جهود الأقطار العربية كما تعكسها التقارير والخطط والاستراتيجيات التي تصدرها الأقطار العربية، فالخريطة تنطلق من واقع اهتمامات الأقطار فعلى سبيل المثال نجد إحصاءات الجزائر تشير إلى أنه يتم تسجيل 85٪ من كل الأطفال فيما بين سن 6-13 سنة في المدارس. ورغم أن التعليم إلزامي منذ عام 1976، إلا أنه بحلول عام 1989 لم يتلق ما يقرب من 40٪ من السكان فوق سن 15 سنة أي نوع من التعليم النظامي كما تم تسجيل ما يقرب من 57٪ منهم على أنهم أميون. وحيث أن 42٪ من السكان تحت سن 15 سنة، فإن التعليم سوف يظل أحد التحديات الأساسية في البلاد وبالتالي فإن البرامج التعليمية يجب أن تولي عناية خاصة ببرامج محو الأمية مع تحقيق الاستيعاب الكامل لكل من هم في سن الإلزام.

3 ـ يتم الاستعانة بوثائق الأقطار العربية عند تقرير أحد البرامج انطلاقا من الأمثلة التالية:

لبنان :

تشير الخطة الوطنية للبنان الخاصة بتطوير أوضاع المرأة إلى المجالات التالية للتدخل في التعليم:

- تشجيع التعليم الفني والتدريب من خلال المنظمات غير الحكومية والخاصة مع إجراء تقييم كمي وكيفي لنتائج مثل هذه البرامج على مستوى المهارات الإضافية التي تكتسبها النساء، وقدرتهن على الاندراج في الأنشطة الاقتصادية للبلاد.
- تشجيع، ودعم عقد الندوات التدريبية للنساء حول تقنيات الاتصال، والقيادة ومصادر الدخل في المدن وصنع القرار.
- دعم الحملات التربوية بين الشباب في المناطق الريفية، وفي المناطق منخفضة الدخل في المدن الأساسية.
- إنتاج مواد ثقافية وتربوية وإعلامية لنشر صور متنوعة للمرأة المتقدمة والمتطورة.

سوريا :

تشير الاستراتيجية الوطنية لسوريا حول تطوير أوضاع المرأة إلى مجالات التدخل التالية لتطوير أوضاع المرأة التعليمية:

- إدخال مفاهيم المساواة بين الجنسين في مناهج التعليم في مجالات المراحل التعليمية.
- إنشاء رياض أطفال في كل مناطق البلاد.
- العمل على استيعاب كل الأطفال في سن الإلزام في المدارس الابتدائية ومحو الأمية خاصة بين النساء.
- رفع نسبة الأطفال الذين يتمون المرحلة الابتدائية إلى ما لا يقل عن 90٪ والتقليل من نسب التسرب مع التركيز على تعليم الإناث.
- تفعيل العلاقة ما بين المدارس في المناطق الريفية والمجتمع المحلي وبذل الجهود من أجل تبني هذا المفهوم مع تطوير مستوى التفاعل مع مراكز التنمية الريفية والوسط الاجتماعي المحيط.
- تحقيق مزيد من التناغم بين الفروع المختلفة من التعليم الفني والمهني وبين تطلعات النساء المشاركات في هذا التعليم بمعنى الاستجابة إلى اهتماماتهن الخاصة.

- تطوير الأنشطة المتعلقة بمحو الأمية بحيث يتم الارتفاع بالأميات إلى المستوى الذي يمكنهن من الاستمرار في التعليم ومن تطوير نوعية حياتهن والمشاركة في تنمية المجتمع.
- تطوير خطة وطنية لتعليم الكبار في إطار استراتيجية عربية.
- تطوير خطة متكاملة للبحث العلمي في الجامعات وتلبية الاحتياجات المادية لتلك الخطة مع توجيه الاهتمام المناسب للدراسات الخاصة بالمرأة.
- إضافة المزيد من التخصصات في الجامعات وفي المعاهد المتوسطة والعليا وتطوير الدراسات العليا في المجالات المختلفة خاصة في المجالات التي تهتم بقضايا النساء، ودروهن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- خلق الجو الملائم لتفعيل الجهود نحو رفع الوعي بأهمية تدريب المرأة على اكتساب المهارات غير التقليدية مثل: الحاسب الآلي والتكنولوجيا الحديثة واتخاذ الخطوات نحو تمكين النساء من القيام بدورهن الحيوي في التنمية الاجتماعية.

سلطنة عمان :

تشير ورقة سلطنة عمان المقدمة إلى الاجتماع العربي الخاص بالتخطيط لبرنامج عربي موحد على أساس خطة عمل المؤتمر الدولي الرابع للمرأة (عمان، الأردن، سبتمبر 1996) في مجال ضمان فرص التعليم المتساوية للنساء العربيات في كل مستويات التعليم:

إجراءات عملية مثل :

- تطوير وتنويع المعاهد التعليمية الوسيطة Intermediate من أجل توفير الخبرة الملائمة للجنسين حتى يحصلوا على المهارات اللازمة التي تلبي الاحتياجات الوطنية.
- نشر برامج محو الأمية بحيث تغطي كل أنحاء السلطنة، وتوفير التعليم المستمر للمتخلصين من الأمية.
- تطوير الدراسات العليا في الجامعات تمشيا مع احتياجات سوق العمل.

على المستوى الإقليمي والدولي

- مطالبة المنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة اليونسكو بتوفير الدعم المالي والفني لتحديث المشروع العربي المتكامل من أجل محو الأمية والسيطرة على ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم ودعم التعليم الإلزامي.

- إعداد وتمويل مشروع عربي للتعليم المستمر وللبرامج الموجهة للنساء من خلال المراسلة والإعلام وكل التقنيات التربوية عن بعد.
- دعم تنظيم ورش عمل وندوات تقوم بمناقشة وتقييم وتبادل الخبرات المتعلقة بالمشروعات العربية الناجحة، وكذلك تنظيم المؤتمرات والاجتماعات التي تقوم بوضع خطط عمل وبرامج لتوعية أولياء الأمور بأهمية تعليم الإناث باعتباره استثماراً في الموارد البشرية، وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ تلك البرامج.

المملكة العربية السعودية :

يفيد تقرير المملكة العربية السعودية على شبكة الإنترنت حول التعليم والموارد البشرية في مجال تعليم الكبار أن هناك عدد من المعاهد التي توفر التعليم لكبار المعاقين، كما أسست المملكة 2.343 مركزا لتعليم الكبار ضمت في عام 1992 أكثر من 11.000 مواطن، أما في المناطق النائية، فإن الحكومة تنظم دورات مكثفة لتعليم الكبار مدتها ثلاثة شهور، وتتم خلال شهور الصيف.

أما في مجال التدريب فإن الخطة الخمسية للتنمية(94،1990) قد خصصت 6.1 بليون دولار أمريكي للتعليم الفني والتدريب المهني، وهناك عدد من المؤسسات التي توفر هذا النوع من التعليم تحت مظلة الهيئة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني التي تعمل بالتعاون مع وزارة العمل والشئون الاجتماعية، وتتوجه هذه الخدمات في الأساس إلى مئات الشباب من السعوديين حيث تدربهم على اكتساب مهارات مطلوبة بشدة. وهي تتضمن مجالات مثل الإلكترونيات وصيانة المعدات الصناعية، كما يوجد معهد الإدارة العامة الذي تأسس في الرياض عام 1961 والذي يوفر تدريباً أساسياً إضافة إلى برامج تدريبية في مكان العمل، ويقوم بإعداد الدراسات ويدعم الهيئات الحكومية في الإدارة والاتصالات وعلوم الحاسب الآلي، وهناك حاليا ما يقرب من 13.000 طالب مسجلين في دورات حول الإدارة، والحقوق، والمحاسبة، وعلوم الحاسوب، والصيانة، وشئون العاملين، ومهارات السكرتارية، والتخطيط الإداري.

الأردن :

في عام 1988 أصدرت الحكومة خطة عشرية للإصلاح التعليمي تكلف ما يقرب من بليون

دولار أمريكي، وقد استهدفت الخطة تطوير نوعية، وملائمة التعليم من خلال إعادة هيكلة المناهج بحيث تركز على تطوير قدرة الطلاب على حل المشكلات وعلى التفكير النقدي وعلى الربط بين المعرفة الأكاديمية والحياة الحقيقية، وقد تبين أن استثمار الأردن في التعليم قد أدى إلى انخفاض هائل في نسب الأمية، ففي عام 1960 كان هناك 3٪ فقط من الأردنيين فوق سن 15 قادرين على القراءة والكتابة بطريقة فعلية، وقد ارتفعت هذه النسبة - نتيجة للسياسات المشجعة للتعليم- إلى 85.4٪ عام 1996. إلا أنه يلاحظ استمرار وجود فجوة هامة بين الجنسين حيث أن ثلثي الأميين في الأردن من الإناث، تجدر الإشارة إلى أن أهم اختيار سياسي في التأثير على النظام التعليمي الأردني كانت في توجيه أولوية الإنفاق في التعليم على التعليم الأساسي على حساب التعليم العالي.

فلسطين :

تم تأسيس قسم التعليم المستمر بجامعة بيرزيت في عام 1991، وهذا القسم يعد امتداداً للجامعة يهدف إلى خدمة احتياجات المجتمع الفلسطيني من الدعم والتدريب، كما يوجه هذا القسم اهتماما خاصا لتدريب النساء من أجل مشاركة أفضل في تحديث وتنمية المجتمع، وقد استفاد حتى الآن من خدمات هذا القسم ما يقرب من 3.000 فلسطينية وفلسطيني، أما البرامج التي يقدمها هذا القسم فقد تم اختيارها على أساس تحديد احتياجات المجتمع الفلسطيني مع الاستعانة بخبراء في كل الفروع المتخصصة التي يتعامل معها القسم والتي تتجه إلى 77 مجال هي :

- دراسة الحاسب الآلي.
- تطوير اللغات.
- العلوم الإنسانية.
- التدريب الفني.
- الإدارة العامة.
- الإدارة المالية.
- التسويق.
- إدارة المشروعات.

- إدارة الموارد البشرية.

كما يقدم قسم التعليم المستمر عددا من البرامج التدريبية التي تقع خارج نطاق المجالات المذكورة أعلاه والتي تلبي احتياجات المجتمع المحلي، ويمكن تلبية طلب بعض المنظمات وفقا لاحتياج المجتمعات المحلية ووفقا للموارد المتاحة. كذلك هناك اتجاه جديد نحو توفير برامج تقدم الشهادات، وذلك بهدف تطوير الأداء المهني في مجالات متنوعة. ويتمتع هذا القسم بقدر عال من الاستقلالية في إدارة الأمور الإدارية والمالية، أما مصادر تمويل هذا النشاط فهي تتضمن المكافآت التي تقدمها مؤسسات خاصة أو عامة محلية مقابل خدمات بعينها، ومن خلال منح تقدمها مؤسسات محلية ودولية.

أما برنامج التطوير الإداري والبناء المؤسسي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية فهو عبارة عن برنامج لمدة ثلاث سنوات تبنته ثلاث منظمات أهلية فلسطينية بالتعاون مع المؤسسة الكندية للتدريب الدولي، ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية باعتبارها فاعلاً مؤثراً في تغيير في المجتمع الفلسطيني، وقد اختار هذا البرنامج فلسفة تبني منهج يقوم على أساس التعليم المتمحور حول المتعلم وحل المشكلات وإدراج النوع بالإضافة إلى الدعم المؤسسي من خلال الخدمات الاستشارية. وقد تم حتى الآن تقديم التدريب والدعم في مجالات الإدارة العامة ، وإدارة المشروعات، وتطوير المفاهيم، وقضايا المرأة، والسلوك التنظيمي، والتخطيط الاستراتيجي، والعلاقات العامة، وإدارة أنظمة الاتصال، ومنهجيات التدريب، وتطوير أدوات عمل العاملين الميدانيين، الخ.

وفيما يلي عرض لخريطة البرامج التي يمكن استحداثها أو البرامج القائمة التي يمكن الاستمرار فيها في القطر الذي يقوم بها أو التي يمكن أن يستفيد منها ويطبقها قطر آخر يقع في نفس التجمع المشابه لنفس القطر الأول.

برامج للأقطار العربية التي تقع ضمن التجمع الثالث

1 ـ برنامج تعليمي للحاصلين على تعليم ابتدائي في مجال تقنيات الزراعة الحديثة ويقدم من خلال مركز التعليم الثانوي الزراعي لمدينة " كسلا" وذلك لاستغلال المساحات الهائلة من آلاف الأفدنة الخصبة في السودان، حيث يدرب هذا البرنامج المزارعين على استخدام البذور الحديثة واستخدام الآلات والميكنة الزراعية في زراعة المزارع ذات المساحات الكبيرة ويراعى مزج التعليم المهني الزراعي بمقررات ثقافية تتعلق بالقراءة والكتابة، وبتنظيم الأسرة وبإصلاح الآلات الزراعية والعادات الصحية السليمة.

2 ـ برنامج تعليمي للرعاة يقبل الرعاة الأميين ويقدم لهم تعليماً يساوي التعليم في مدينة " دار فور" حيث يهتم هذا البرنامج بمحو الأمية الأبجدية للرعاة ويدربهم على مهارات القراءة والكتابة والعد، كما يقدم لهم المعلومات الأساسية للحفاظ على صحة الإبل والماشية، كما يبصرهم بأهمية تحصينها ضد الأمراض ويمدهم بالمعلومات اللازمة لإكثار وتناسل هذه الماشية بصورة علمية سليمة، ويجب على هذا البرنامج أن يبصر الرعاة بأخطار الرعي الجائر كما يجب أن يدربهم أيضاً على كيفية الوقاية من الأمراض وأن يقدم لهم المعلومات الأساسية المتصلة بالعادات الصحية السليمة.

3 ـ برنامج تعليمي في مجال النقل النهري ويكون مقر هذا البرنامج مدينة " دنقلة" ويسعى هذا البرنامج إلى تقديم تعليم إعدادي وثانوي وفوق المتوسط للعاملين في مجال النقل النهري، ونظراً لوجود عدد كبير من الأنهار في السودان ونظراً لانخفاض تكلفة النقل النهري مقارنة بتكاليف وسائل النقل الأخرى يمكن زيادة كمية البضائع التي يتم نقلها في السودان عن طريق النقل النهري ويقدم هذا البرنامج التعليمي فرصاً تعليمية لرفع مستوى هؤلاء العاملين من خلال تدريبهم على التقنيات في مجال النقل النهري، وكيفية الاستفادة من خبرات الأقطار المتقدمة في هذا المجال.

4 ـ برنامج تعليمي يوجه للعاملين في مجال الصناعات الغذائية ويكون مقره في مدينة " جوبا". فنظراً لكثرة سقوط الأمطار الاستوائية على السودان صيفاً، ونظراً لملائمة ظروفه المناخية لزراعة الكثير من المحاصيل الصيفية التي يمكن تصديرها في صورة معلبات وعصائر يصبح من الأجدى اقتصاديا إقامة عدة مصانع في مدينة جوبا لحفظ وتعبئة الفاكهة والعصائر، ولتوفير القوى العاملة اللازمة للعمل في الصناعات الغذائية يقبل هذا

البرنامج التدريبي الحاصلين على ثانوي فني زراعي أو صناعي ويدربهم على العمل في مجال تعبئة وتصنيع العصائر بحيث يتم تصدير هذه العصائر والمعلبات الغذائية إلى الأقطار العربية حيث توجد أسواق كبيرة تستوعب هذه الصادرات من المعلبات الغذائية وخاصة في أقطار الخليج العربي،بحيث تدر هذه المعلبات الغذائية دخلاً يزيد عن الدخل الناتج عن تصدير الفاكهة في صورتها الخام.

5 ـ أما في الصومال فيمكن تقديم برنامج تعليمي لمكافحة الفقر يكون مقره مدينة " بيدوا"، وهذا البرنامج موجه للنساء الأميات أو الحاصلات على تعليم ابتدائي فقط، فنظراً لسوء أوضاع المرأة في ظل أوضاع الحرب الأهلية في الصومال، ونظراً لارتفاع نسبة الأمية بها يجب الاهتمام بمحو أمية هؤلاء النساء لأنهن يمثلن الحلقة الأضعف في المجتمع العربي كما أنه في حالة تقوية هؤلاء النساء وتمكنهن من زيادة دخولهن فإنهن يستطعن الاندماج في المجتمع والمشاركة بفعالية في النشاط الاقتصادي بدلاً من أن يصبحن عالاه على المجتمع، كما أن محو أمية النساء وتمكينهن من الحصول على تعليم أفضل، سيؤدي إلى حصول أطفالهن على تعليم أفضل وعلى رعاية صحية أفضل ويجب ألا يقتصر التعليم المقدم لهن على مهارات القراءة والكتابة والعد فحسب بل يجب أن يتضمن معلومات عن رعاية الأطفال وتنظيم الأسرة ودروساً تعليمية في أصول التغذية السليمة والتدبير المنزلي وإدارة شئون المنزل، كما يجب تدريب النساء على أحد المهن التي تزيد من دخل المرأة حيث يمكن تعليمهن مهنة الحياكة على سبيل المثال.

6 ـ برنامج تعليمي للرعاة يكون مقره في مدينة " كسمايو" فنظراً لوجود ثروة كبيرة من الإبل والأغنام فيجب الاهتمام بالرعاة وتقديم برنامج تعليمي لهم: يساعدهم على الحفاظ على ثرواتهم الحيوانية ويعمل على تنميتها وذلك بغية تأمينهم ضد المجاعة، وضد الفقر ويجب ألا يقتصر هذا البرنامج على مهارات القراءة والكتابة فقط بل يجب أن يعمل على تنمية مجموعة من القيم التي يحتاجها المجتمع الصومالي مثل قيم التسامح والسلام والتعاون والمحبة والإخاء وخاصة في ظل حالة عدم الاستقرار في المجتمع الصومالي، كما يجب أن تسعى هذه القيم إلى التأكيد على الوئام الوطني والتماسك الاجتماعي وخاصة في ظل التحديات المستقبلية التي تواجه الوطن العربي.

7 ـ برنامج للعاملين في مجال الزراعة: ونظراً لتعرض المجتمع الصومالي إلى المجاعة في فترة من الفترات، ونظراً لوجود مساحات كبيرة من الأراضي التي يمكن زراعتها في

الصومال، ونظراً لشيوع الفقر بين المزارعين يصبح من الضروري الاهتمام بتقديم برنامج تعليمي للمزارعين يهدف إلى رفع المستوى الاقتصادي لهم، و تحسين مستوى معيشتهم، وتغيير اتجاهاتهم السلبية نحو أبنائهم ولتعليم المزارعين عدة فوائد منها: رفع المستوى الصحي لهم، ولأبنائهم، وزيادة إنتاجيتهم، ويجب تقديم مستوى تعليمي جيد لهؤلاء المزارعين حتى يمكنهم زيادة دخولهم، وحتى لا يتعرضوا لخطأ التهميش بعد تطبيق اتفاقيات الجات، وانخفاض أسعار المواد الخام التي تعتمد عليها الصومال في زيادة دخلها القومي.

8 ـ أما في اليمن فيمكن إنشاء مركز للتنمية البيئية المستدامة في جزيرة " سقطرة"، فنظراً لإعلان الأمم المتحدة هذه الجزيرة محمية طبيعية عالمية، ونظراً لما تضمه من حيوانات نادرة ونباتات فريدة من نوعها ونظم أيكلوجية متميزة، يجب أن يقدم لأهالي هذه الجريرة برامج تعليمية تقوم بتوعيتهم بأهمية الحفاظ على البيئة، كما يجب الاهتمام بتعليم السكان المحليين بعض الأنشطة الإنتاجية التي تساهم في زيادة دخولهم وتعمل في نفس الوقت على الحفاظ على التوازن البيئي، كما تعمل أيضا على الحفاظ على النباتات والحيوانات النادرة الموجودة فيها ويجب توعية السكان بخطورة تلوث البيئة وخطورة الرعي الجائر وقتل الحيوانات البرية الموجودة في هذه الجزيرة بما في ذلك من إخلال بالتوازن البيئي في الجزيرة، كما يجب توعية السكان المحليين بالمخاطر المحتملة للحركة السياحية على النظم البيئية في الجزيرة.

9 ـ برنامج لإعداد العاملين في مجال القنوات الفضائية التربوية يكون مقره " مدينة صنعاء" حيث يقبل هذا البرنامج الحاصلين على تعليم عال في مجالات تربية وعلم النفس والعلوم والآداب وتدريبهم على إعداد الوسائل التعليمية التي يمكن بثها من خلال القنوات الفضائية التربوية العربية، وذلك بغرض إعداد عاملين متخصصين في تقديم التعلم عن بعد والاستفادة من تكنولوجيا البث التليفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية، ويهتم هذا البرنامج بتدريب الأفراد على تصميم الوسائل التعليمية والمواد التعليمية وتكنولوجيا البث والاستقبال التليفزيوني.

10 ـ برنامج تعليمي لتدريب العاملين في مجال النقل البحري على التكنولوجيا الحديثة في النقل البحري وكيفية شحن وتفريغ السفن بالطرق الحديثة التي توفر الوقت والجهد، وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من خبرات بعض الأقطار العربية مثل مصر، حيث يمكن

الاستفادة من الكوادر البشرية المدربة والموجودة في أكاديمية النقل البحري بالإسكندرية حيث يمكن إرسال مجموعة من الكوادر البشرية المصرية لتدريب العاملين في مجال النقل البحري في ميناء عدن وخاصة أن ميناء عدن يعتبر نقطة اتصال رئيسية في حركة التجارة العالمية.

11 ـ أما في موريتانيا فيمكن تقديم برنامج تدريبي للعاملين في مجال استخراج الحديد وتصنيعه، وتتميز موريتانيا بوجود خام الحديد بها بكميات هائلة ومن ثم يمكن تقديم برنامج تدريبي تعليمي يكون مقره مدينة " نواكشوط" على مستويين:-

أ- قبول خريجي التعليم الثانوي الفني الصناعي.

ب- مستوى التعليم فوق المتوسط.

حيث يتم في هذا البرنامج الاهتمام برفع المستوي المهني للعاملين وتأهيلهم للمنافسة بإنتاجهم في السوق العالمي لصناعة الحديد، ويجب أن يركز هذا البرنامج على المهارات الجديدة المتصلة بتكنولوجيا الصناعات الحديدية ويجب أن تركز موريتانيا على مجموعة متكاملة من الصناعات المعدنية بها بحيث تقوم بتصدير المنتجات المعدنية بأسعار مرتفعة بدلاً من قيامها بتصدير خام الحديد بأسعار منخفضة.

12 ـ ونظراً لأن مساحة كبيرة من دولة موريتانيا تقع في الصحراء ونظراً لارتفاع نسبة الأمية فيها ونظراً لارتفاع وفيات الأطفال الرضع إذ بلغت هذه النسبة 155 حالة في الألف وفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1998 يجب تقديم برنامج تعليمي لسكان الصحراء يهتم بمحو الأمية وإكساب التلاميذ مهارات القراءة والكتابة والعد كما يجب أن يهتم هذا البرنامج بتعليم المرأة وإمدادها بمهارات رعاية الأطفال صحياً وغذائيا كما يجب أن يقوم البرنامج بإمداد التلاميذ بكتيبات عن القيم والعادات الصحية السليمة كما يجب ألا يعتمد البرنامج على طرائق التدريس التقليدية بل يجب أن يسعى إلى ربط التعليم بالعمل من خلال تقديم أنشطة تعليمية مرتبطة بمهن وحرف تدر على المتعلمين والمتعلمات دخلاً حيث يمكن تدريب الفتيات على مهنة الحياكة وعلى مهنة القابلات (توليد النساء) ونظراً لاعتماد سكان الصحراء على رعي الأغنام فإنه يمكن تدريب الفتيات أيضاً على استخدام صوف وأوبار الخراف والإبل في نسج الملابس وبيعها ويجب الاهتمام في هذا البرنامج بالبعد الصحي نظراً لانخفاض مستوى الرعاية الصحية في موريتانيا حيث تبلغ نسبة الأطباء طبيب واحد لكل 16 ألف نسمة.

13 ـ أما في جيبوتي فيمكن تقديم برنامج تعليمي لمكافحة الفقر في العاصمة جيبوتي ويمتاز هذا البرنامج بتقديم تعليم أساسي للمتسربين من التعليم الحكومي النظامي. وبالإضافة إلى المهارات الأكاديمية يتعلم الذكور مهنة، أو حرفة معينة من خلال التدريب في ورش المهن، أو في المصانع، وبهذا يمكن لهم الحصول على فرصة عمل بعد تخرجهم من هذا البرنامج، أما الفتيات فيتم تدريبهن على إحدى الصناعات مثل صناعة السجاد، حيث إن وجود مهنة يتم التدريب على ممارستها بالإضافة إلى وجود تعليم لمهارات القراءة والكتابة والعد يؤدي إلى زيادة الإقبال على الالتحاق بالبرامج التعليمية.

14 ـ برنامج تعليمي لتدريب صائدي الأسماك، فنظراً لغنى المملكة المغربية بالثروة السمكية يمكن تقديم برنامج تعليمي لتدريب صائدي الأسماك، بحيث يقدم هذا البرنامج تعليماً في مستوى المرحلة الابتدائية والإعدادية، ويقوم بتدريب صائدي الأسماك أيضا على التكنولوجيا الحديثة لصيد الأسماك، ويكون مقر البرنامج مدينة أغادير.

15 ـ مركز لتدريب النساء على الأشغال اليدوية والمهن اليدوية التي تدر عليهم دخلاً، يكون مقره خان يونس.

16 ـ مركز للتدريب على أعمال النقل البحري يكون مقره مدينة غزة.

17 ـ مركز لتدريب المتسربين من التعليم على مهن مع تقديم تعليم مواز للتعليم الابتدائي والإعدادي لهم يكون مقره نابلس.

18 ـ مركز لتدريب الحاصلين على تعليم ثانوي على العمل في الصناعات اليدوية المرتبطة بالتذكارات الدينية، يكون مقره مدينة بيت لحم.

19 ـ مركز لتدريب الحاصلين على تعليم ثانوي وتعليم فوق متوسط على العمل في مجال صناعة التليفزيونات، وأجهزة الراديو في مدينة قليقلة.

برامج للأقطار العربية التي تقع ضمن التجمع الثاني

1 ـ برنامج لتدريب العاملين في قطاع استخراج تصنيع الغاز الطبيعي، فنظرا لغنى الجزائر بثرواتها من الغاز الطبيعي يمكن تقديم برنامج تعليمي لتدريب العاملين في قطاع الغاز الطبيعي بحيث يقدم هذا البرنامج تعليماً في مستوى ما بعد البكالوريوس، حيث يقدم هذا البرنامج تعليماً في مستوى ما بعد بكالوريوس الهندسة. ويجب أن يمزج هذا البرنامج بين التعليم الأكاديمي والتدريب على التكنولوجيا الحديثة في مجال استخراج وتخزين وتصدير الغاز الطبيعي ويمكن أن يتم التدريب في مناطق استخراج الغاز الطبيعي في جساس مسعود.

2 ـ ويمكن تقديم برنامج في جانب استخدامات صناعات الليزر، ويلتحق بهذا البرنامج التعليمي خريجو الهندسة والعلوم والطب والزراعة، حيث يكون مقر التدريب كلية التربية جامعة عين شمس حيث يتدرب الأطباء على تطبيقات استخدامات الليزر في مجال الطب والجراحة كما يتدرب خريجو كليات الزراعة على استخدام الليزر في الزراعية.

3 ـ برنامج في مجال الهندسة الوراثية، ويقدم في جامعة القاهرة بكلية الزراعة ويلتحق بهذا البرنامج خريجو كليات الزراعة والعلوم.

4 ـ برنامج تعليمي حول تطبيقات استخدام الرياح في توليد الطاقة من خلال كلية الهندسة جامعة قناة السويس، وهذا البرنامج في مستوى التعليم ما بعد الجامعة.

5 ـ برنامج تعليمي للعاملين في مجال صيد الأسماك، ويهدف هذا البرنامج تعليم ابتدائي وإعدادي لصيادي الأسماك من سكان مدينة أسوان والمناطق المحيطة ببحيرة ناصر، حيث يقبل هذا البرنامج الصيادين الأميين، ويقوم بمحو أميتهم الأبجدية ويقوم بتعليم كيفية تطبيق التكنولوجيا التعليمية الحديثة في مجال صيد وتعبئة وحفظ الأسماك. ونظراً لوجود أزمة في اللحوم الحمراء والبيضاء بالنسبة للأسر الفقيرة والأسر متوسطة الدخل فإن الاستفادة من مساحة بحيرة ناصر الشاسعة التي تبلغ 350 كم2، يمكن أن يساهم في توفير بروتين حيواني بأسعار رخيصة وفي متناول الجميع.

6 ـ ونظراً لوجود أكثر من ثلث آثار العالم في مصر، وخاصة في منطقة الصعيد يصبح من الضروري تقديم برنامج تعليمي لتدريب الأفراد على العمل في قطاع السياحة ويكون " مركز أدفو" هو مقر تقديم هذا البرنامج حيث يقبل هذا البرنامج الحاصلين على تعليم

فوق متوسط، ويقدم لهم تدريباً على استخدام اللغات في العمل في مجال السياحة.

7 ـ برنامج تعليمي للتدريب على الغطس والسباحة المائية يتخذ من مدينة شرم الشيخ مركزاً له، ويقبل هذا المركز الحاصلين على تعليم متوسط بهدف تدريبهم على العمل في مجال السياحة المائية، وذلك للقضاء على البطالة بين صفوف خريجي التعليم المتوسط.

8 ـ برنامج لتدريب الرعاة على الرعاية الصحية للإبل وللأغنام، ويقدم لهم تعليماً في مستوى التعليم الابتدائي والإعدادي، ويتخذ هذا البرنامج التعليمي من مدينة " الحسته " بشمال سيناء مركزاً له.

9 ـ برنامج تعليمي لترميم الآثار يقبل الحاصلين على تعليم ثانوي، وعلى تعليم فوق متوسط، ويكون مقرة، " نينوى" ، نظراً لوجود ثروة حيوية من الآثار.

10 ـ مركز لإعداد العاملين في صناعة البتروكيماويات، يكون مقره مدينة " أربيل" ، ويقبل الحاصلين على تعليم عال، أو تعليم فوق متوسط.

11 ـ مركز لمحو أمية العاملين في قطاع زراعة وصناعة التمور، يكون مقره مدينة البصرة، حيث يهتم هذا البرنامج التعليمي بتعليم الأميين مهارات القراءة والكتابة بالإضافة إلى المهارات اللازمة لإتقان عملهم.

12 ـ برنامج للتدريب على الحرف اليدوية والمهن المتصلة بالمزارات الدينية يكون مقره كربلاء، بحيث يمكن الحفاظ على المهن التقليدية من الاندثار، وإكساب الراغبين في العمل في هذه المهن ومعارف ومعلومات تمحو أميتهم الأبجدية والحسابية.

13 ـ برنامج لمحو أمية البدو يكون مقره مدينة البتراء، حيث يتم محو أمية البدو الأبجدية وتعليمهم القراءة والكتابة والعد، كما يتم تدريبهم على رعى الأغنام، وبعض المعلومات الضرورية لزراعة بعض المحاصيل مثل القمح والشعير.

14 ـ برنامج لإعداد الراغبين في العمل في مجال تكرير النفط يكون مقره مدينة الزرقاء، ويقبل الحاصلين على تعليم عال من خريجي كليتي العلوم والهندسة.

15 ـ برنامج لإعداد الراغبين في العمل في مجال الأسمدة يكون مقره مدينة عمان، ويقبل الحاصلين على تعليم عال من خريجي كلية العلوم، أو الحاصلين على تعليم فوق متوسط.

16 ـ برنامج تدريبي لتعليم الرعاة في واحة الكُفرة بالجماهيرية العربية الليبية، فنظراً لوجود

أعداد من الرعاة في جنوب الجماهيرية الليبية يمكن تقديم تعليم في مستوى التعليم الأساسي بحيث يتضمن المعلومات اللازمة للحفاظ على صحة الأغنام والإبل، وكيفية وقايتها من الأمراض، وكيفية المحافظة على البيئة وتجنب الرعي الجائر ومقاومة التصحر.

17 ـ برنامج تعليمي لتدريب الأفراد لكي يعملوا في صناعة السكر يكون مقره مدينة دمشق، ويقبل الحاصلين على تعليم متوسط.

18 ـ برنامج تعليمي لإعداد الأفراد للعمل في صناعة المنسوجات يكون مقره مدينة طرطوس، ويقبل الحاصلين على تعليم متوسط.

19 ـ برنامج تعليمي لإعداد الأفراد للعمل في صناعة الجلود والمصنوعات الجلدية، يكون مقره مدينة درعا.

20 ـ برنامج لتدريب العاملين في قطاع السياحة أو الذين يرغبون في العمل في هذا المجال، فنظراً لإسهام السياحة بجزء كبير في الدخل القومي التونسي يمكن تقديم برنامج في اللغات الأجنبية على المستوى الجامعي في مدينة تونس العاصمة، كما يمكن تقديم برنامج آخر على مستوى التعليم فوق المتوسط في مجال التدريب السياحي في مدينة سوسة.

21 ـ برنامج لتدريب المزارعين في الريف التونسي، نظراً لأن الزراعة تمثل مصدراً مهماً للدخل القومي يمكن تقديم برنامج تعليمي في مستوى التعليم الثانوي للمزارعين التونسيين، بحيث يجمع بين التعليم الثانوي الأكاديمي والمهارات المرتبطة بالزراعة.

22 ـ برنامج لتطوير رياض الأطفال، يكون مقره مدينة العين بحيث يعمل بمثابة مختبر تعليمي دائم لإعداد وتدريب الهيئة التعليمية والإدارية برياض الأطفال، وبحيث يساهم في إعداد كوادر وطنية مؤهلة للعمل في مجال رعاية الأطفال.

23 ـ إنشاء جامعة يتم التعليم فيها عن بعد في مدينة عجمان بحيث تقدم فيها دراسات في مستوى التعليم الجامعي في تخصصات الاجتماع والعلوم السياسية، والاقتصاد، والتاريخ، والتربية، وعلم النفس، واللغة العربية، والقانون.

24 ـ تأسيس قناة فضائية تربوية عربية في مدينة رأس الخيمة.

برامج للأقطار العربية التي تقع في التجمع الأول

وتضم هذه الأقطار البحرين والكويت ولبنان وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية.

1 ـ برنامج لإعداد الأفراد للعمل في صناعة الإلكترونيات، يكون مقره مدينة المنامة حيث يقبل الحاصلين على تعليم متوسط وعلى تعليم فوق متوسط، بهدف إعدادهم للعمل في صناعة الإلكترونيات باعتبارها أحد صناعات المستقبل التي يقوم عليها عدة صناعات مهمة، وذلك بهدف أن تقتحم الأقطار العربية القرن الحادي والعشرين ويمكن البدء في أول الأمر بتدريب الأفراد على تصنيع الترانزيستور والمعالج المصغر (Micropro cessor) وذلك وصولاً إلى تصنيع أول حاسب آلي عربي بأيدي عربية وبدلاً من استيراد ملايين الأجهزة سنويا بحيث، يعمل هذا المركز على تأهيل كوادر بشرية عالية التدريب تستطيع بعد ذلك نقل هذه الخبرات فيما بعد إلى الأقطار العربية الأخرى، ويقدم هذا البرنامج تعليماً أكاديمياً يمتزج بالمهارات التكنولوجية اللازمة لإنتاج وتصنيع الإلكترونيات ويجب تدريب الأفراد في هذا البرنامج على تقنيات الإنتاج كبير الحجم (Mass Production) وعلى استخدام الروبوت في الإنتاج وعلى استخدام الحاسبات الآلية وآليات مراقبة الجودة لضمان أن يعد الأفراد الملتحقين بهذا البرنامج إعدادا راقيا متميزا يتيح لهم المنافسة في السوق العالمي.

2 ـ برنامج لإعداد العاملين وتدريبهم على صناعة الألياف الضوئية ،يكون مقره مدينة " المحرق"، ويقبل هذا البرنامج التعليمي الحاصلين على بكالوريوس هندسة تخصص اتصالات، ويقوم بتدريبهم على كيفية تصنيع الألياف الضوئية وكيفية استخدامها في شبكات التليفونات وذلك بدلاً من استيراد هذه الألياف الضوئية بملايين الجنيهات سنوياً، حيث يتم إعداد كوادر بشرية عربية تستطيع تصنيع الألياف الضوئية فائقة الدقة والتوصيل.

3 ـ برنامج تعليمي لتدريب العاملين في مجال صناعة الألبان يقبل الحاصلين على تعليم متوسط، ويكون مقر هذا البرنامج مدينة " الكويت" حيث يهتم هذا البرنامج بإعداد الأفراد على كيفية جمع الألبان من الماشية وكيفية التأكد من نقاء هذه الألبان واستخدامها في المنتجات الغذائية المختلفة، ويجب أن يقدم هذا البرنامج التعليمي في أحد المصانع

العاملة في مجال تصنيع الألبان بحيث يمتزج التعليم النظري بالتدريب العملي ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من تجربة شركة (حليب وادي فاطمة) بالمملكة العربية السعودية حيث نجحت هذه الشركة السعودية في تحقيق الاكتفاء الذاتي في المملكة العربية السعودية من الألبان كما تقوم بتصدير منتجاتها إلى باقي أقطار الخليج العربي.

4 ـ برنامج تدريبي تعليمي لإعداد العاملين للعمل في مجال استخراج البترول وتكريره. ويكون مقره مدينة " الأحمدي" ،فنظراً لأن البترول يمثل العصب المركزي للاقتصاد الكويتي يجب الاهتمام بتأهيل كوادر وطنية تعمل في مجال استخراج البترول وتكريره بدلاً من الاعتماد على العمالة الأجنبية، ويقبل هذا البرنامج خريجي التعليم فوق المتوسط وخريجي كليات الهندسة وخريجي كليات العلوم تخصص جيولوجي ويؤهلهم للعمل في صناعة البترول ويجب أن يتم التدريب في أحد آبار استخراج البترول وفي أحد مصافي تكريره.

5 ـ برنامج تعليمي لإعداد الأفراد للعمل في مجال السياحة، حيث يقبل هذا البرنامج الحاصلين على تعليم متوسط أو تعليم فوق متوسط أو تعليم عال ويكون مقر هذا البرنامج مدينة بيروت، ونظراً لتمتع لبنان بمناظر طبيعية ساحرة وبمزارات سياحية عريقة وخلابة يصبح من الضروري تقديم تعليم وتدريب يؤهل الأفراد لقطاع العمل في قطاع السياحة، ويجب أن يركز البرنامج على تعليم اللغات الأجنبية وتعليم فن الإتيكيت وكيفية التعامل مع السائحين كما يجب أيضاً تدريب الأفراد على مهارات تنظيم الرحلات السياحية وعلى مهارات حجز الغرف في الفنادق وحجز تذاكر الطيران وكيفية حساب التكلفة الاقتصادية لتنظيم الرحلات السياحية.

6 ـ برنامج تعليمي لتدريب الأفراد على العمل في مجال التشييد والبناء يكون مقره مدينة " جونية" حيث يقوم هذا المركز بقبول الحاصلين على تعليم إعدادي أو تعليم ثانوي ويؤهلهم للعمل في مجال التشييد والبناء ويجب أن يتم التدريب في مواقع العمل الفعلية كما يمكن الاستفادة من إمكانيات الشركات المحلية العاملة

في مجال البناء حيث يمكن عقد اتفاقات مع هذه الشركات تقوم بمقتضاها هذه الشركات بتوفير التدريب للأفراد مقابل أن يعمل هؤلاء ليتم تعزيز الشراكة المجتمعية بين رجال الأعمال وبين الأفراد كما يحصل الأفراد على تعليم راق نتيجة لاستفادتهم من التدريب على الآلات الحديثة وعلى التقنيات الحديثة المستخدمة في مجال البناء والتشييد.

7 ـ برنامج لتعليم البدو ومحو أميتهم يكون مقره في مدينة " نزوى" بهدف توعية المواطنين من البدو الرحل وبالإنماط السلوكية السليمة والمساهمة في إنجاح مشروعات التوطين التي يقوم بها القطر من أجل ضمان استقرار البدو وتحقيق حياة أفضل لهم، حيث يمكن انتداب عدد من الأطباء للاهتمام بالنواحي الصحية والوقائية والعلاجية للبدو كما يمكن الاستفادة من إمكانات وزارة الزراعة والإعلام في نشر الوعي بين سكان المنطقة وبهذا لا يقتصر البرنامج التعليمي على تقديم مهارات القراءة والكتابة والعد فقط ولكنه يعمل على نشر الوعي الصحي ونشر الوعي البيئي وإزالة الاتجاهات السلبية نحو التعلم لدى هؤلاء البدو وتحفيزهم على تعليم أبنائهم.

8 ـ برنامج تعليمي للتدريب التحويلي لخريجي التعليم الثانوي الفني يكون مقره في مدينة (ظفار)، حيث يتم إكساب الطلاب مهارات إنتاجية جديدة أكثر ارتباطاً بسوق العمل وأعمق صلة باحتياجات المجتمع المحلي، بحيث يتم التغلب على البطالة بين خريجي مدارس التعليم الثانوية الصناعية، كما يتيح لهم مواكبة التطورات الحديثة في مجال المهن المستحدثة التي تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبحيث يمكن إيقاف الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر حيث يتم تدريب الطلاب على مهارات التعلم المستمر والتعلم الذاتي بما يساهم في تحسين قدراتهم الإنتاجية وتنمية شخصياتهم وتقوية قدراتهم على التواصل مع الآخرين وعلى التفكير الابتكاري الإبداعي.

9 ـ برنامج تعليمي يخصص لتدريب المرأة على أحد المهن ويكون مقره مدينة " الخور "، حيث يقوم هذا البرنامج التعليمي بمحو الأمية الأبجدية للإناث كما يقوم في نفس الوقت بتدريبهن على إحدى المهن، ولا يشترط للالتحاق بهذا البرنامج التعليمي مؤهل دراسي معين أو سن معينة، وذلك بهدف تحويل الأسرة من الاستهلاك إلى الإنتاج وبهدف الحفاظ على الحرف اليدوية والصناعات التقليدية بما يساهم في التأكيد على الهوية الوطنية، ويمكن أن توجد أحد التخصصات الآتية في هذا البرنامج (صيانة المعدات المنزلية – تصميم الأزياء – قص شعر السيدات).

10 ـ برنامج لتدريب العاملين في قطاع استخراج وتخزين وتصدير الغاز الطبيعي يكون مقره مدينة" الشمال"، ونظراً لوجود احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي في هذه المنطقة يصبح من الضروري تقديم تعليم يستوعب الأفراد الحاصلين على مؤهل فوق متوسط والحاصلين على تعليم عال لكي يتم إعداد كوادر وطنية في مجال استخراج وتخزين

وتصدير الغاز الطبيعي بدلاً من الاعتماد على العمالة الأجنبية المستوردة.

11 ـ برنامج تعليمي لتثقيف الوالدين يكون مقر مدينة" الدوحة" بهدف تعميق وعي الأسرة بمسئولياتها، والعمل على تعزيز دورها في توفير بيئة آمنة وصحية ومحفزة على الإبداع والابتكار لأبنائها، ولا يشترط هذا البرنامج حصول الأفراد على مؤهل معين كما أن سن الالتحاق مفتوحة لأي فرد ويجب أن يقدم هذا البرنامج التعليمي المعلومات المرتبطة بتربية الأولاد ورعايتهم صحياً ونفسياً ودراسياً، كما يعمل على ربط الأسرة بالمجتمع المحلي وعلى تفصيل دورها فيه، ويعمل على تعزيز القيم والعادات المرغوب فيها.

12 ـ برنامج لتعليم كيفية رعاية الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، بحيث يفتتح في الرياض ليقدم الرعاية والعناية للفئات الخاصة، ويدرب الراغبين في العمل في هذا المجال على كيفية توفير برامج الرعاية والتأهيل المناسبة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

13 ـ برنامج في المدينة المنورة للتدريب على كيفية اكتشاف الموهوبين ورعايتهم بحيث يتم تنمية وتطوير إمكاناتهم العقلية والذهنية، وتسخيرها لخدمة وطنهم.

14 ـ برنامج لرعاية الأمومة والطفولة في مدينة جدة وذلك عن طريق دورات تدريبية متخصصة ومتنوعة في الخياطة والتدبير المنزلي وإعداد ميزانية الأسرة، وأشغال الديكور المنزلي، وتنسيق الزهور والآلة الكاتبة.

15 ـ برنامج لتدعيم الصناعات البيئية، وبهدف هذا البرنامج إلى إقامة مشاغل تدريبية إنتاجية أهلية لبعض الصناعات البسيطة، وذلك دعما لهذه الأنشطة وللمحافظة على التراث والحرف اليدوية، ويقام في مدينة جيزان.

16 ـ مركز لمحو الأمية داخل المؤسسات الإصلاحية بحيث يتم تأهيل نزلائها للحياة، وللانخراط في المجتمع، وبحيث يتم تزويدهم بمهارات بعض المهن بما يتيح لهم فرص الحياة الكريمة بعد انتهاء مدة حبسهم.

ثالث عشر :

برامج لجميع الأقطار العربية

برامج لجميع الأقطار العربية

البرنامج الأول

برنامج المفاهيم الأساسية لتكنولوجيا المعلومات

الفئات المستهدفة :

1- خريجي التعليم الثانوي.

2- خريجي التعليم فوق المتوسط.

3- خريجي التعليم العالي.

الفئات السنية المستهدفة :

من 18-26 عاماً

أهداف البرنامج :

- التدريب على إدارة نظم المعلومات.
- التدريب على مكونات شبكة الإنترنت والإلمام بالبنية التحتية لها.
- التدريب على تصميم نظم وقواعد البيانات.
- التدريب على تطبيق البرمجة وتطويرها.
- التدريب على مهارات استخدام الإنترنت وشبكات المعلومات.

المدة الزمنية للبرنامج :

15 شهراً بمعدل ثلاثة شهور لتحقيق كل هدف من الأهداف،الخمسة للبرنامج

الوسائل التعليمية المستخدمة :

1 ـ أجهزة حاسبات آلية.

2 ـ أفلام فيديو تعليمية.

3 ـ الكتب الدراسية.

طرائق التدريس المستخدمة :

1- التعلم بالعمل Learning By doing

2- الحوار والمناقشة.

محتوى البرنامج

توجد برامج ومحتويات عديدة على هذا الموقع

Http : www.Smartforce.

Com/Corp/Marketing/Corporate/Content/Solut/...../Abouteur.ht

وفيما يلي عرض مختصر لبعض البرامج:-

* إن التكنولوجيا المؤثرة على نظم المعلومات في المؤسسات الكبرى سريعة التغير، وخاصة في ظل تأثير تكنولوجيا الإنترنت على كل جانب من جوانب التجارة، ويقدم برنامج التدريب على المفاهيم الأساسية لتكنولوجيا المعلومات الأساس المعرفي الضروري لإجراء الاستثمارات في عالمنا المعاصر.

* ويتناول هذا البرنامج المجالات الآتية:

1 ـ إدارة نظم المعلومات.

2 ـ الإنترنت والبنية التحتية لها.

3 ـ تصميم نظم وقواعد البيانات.

4 ـ تطبيق البرمجة وتطويرها.

* وتغطى المقررات الدراسية المفاهيم والمبادئ التي يجب فهمها بصورة منطقية متدرجة، وهذا البرنامج موجه لمديري الشركات ومديري نظم المعلومات ومطوريها الذين يحتاجون إلى تدريب أساسي على كيفية بناء، وتطوير، وإدارة نظم المعلومات، وتتناول المقررات الدراسية بناء المعلومات، إدارة برامج الحاسب الآلي، المتطلبات الهندسية، إدارة وتحسين العمليات، التخطيط والرقابة على برامج الحاسب الآلي المتصلة بمشروع معين.

* ويهدف برنامج الإنترنت والبنية التحتية لها إلى تدريب مديري الشبكات، والعاملين الجدد في مجال بيانات الاتصالات، ومصممي شبكات الإنترنت، والعاملين في مجال الشبكات المتداخلة، والعاملين في مجال الشبكات الكبرى واسعة النطاق.

* ويهدف منهج الإنترنت والبنية التحتية له إلى تقديم تدريب لأفراد لديهم معرفة أساسية بالحاسبات الآلية وبالشبكات وتنظيم تشغيل الحاسبات، وبتكنولوجيا الإنترنت، وتكنولوجيا الشبكات البديلة.

* أما منهج تصميم النظم وقواعد البيانات فهو موجه لمديري قواعد البيانات، ومحللي النظم، ومطوري تطبيقات النظم الذين يحتاجون إلى فهم نظم إدارة قواعد البيانات، وتتناول المقررات الدراسية تحليل البيانات وتصميمها، وإدارتها وتكنولوجيا قواعد البيانات، وكيفية تخزينها البيانات وبرمجتها.

* ويهدف منهج البرمجة وتطوير تطبيقاتها إلى تدريب المبرمجين ومطوري البرامج على فهم أساسيات التكنولوجيا وتقنياتها، وتتناول المقررات الدراسية لهذا المنهج ما يلي:

1- أساسيات البرمجة.
2- لغات البرمجة.
3- نظم تشغيل مايكروسوفت والنوافذ.
4- تكنولوجيا المكونات مثل Microsoft Active وJavaBcans
5- تحليل وتصميم المكونات.
6- برامج UNIX و Microsoft (r) .

منهج كيسكو Cisco curriculum

لقد طورت شركة مسمارت فورس برنامج تدريبي شامل حول برامج تشغيل نظم شبكات الإنترنت، وتمكن المقررات الدراسية في هذا التدريب الإداريين ومهندسي النظم من تركيب وصيانة الشبكات كما تمكنهم من فهم دورهم المحوري في الاستخدام الفعال للشبكات؟ ولتكنولوجيا الشبكات المتداخلة، ولتكنولوجيا شبكات الإنترنت، وتغطى المقررات الدراسية في هذا البرنامج التدريبي مدى واسع ومتنوع من الموضوعات مثل التشكيل الأساسي والتشكيل المتقدم لتصميم شبكات الإنترنت، كما يتضمن هذا البرنامج التدريبي تصميم الشبكات وتركيبها وتنفيذ شبكات متعددة الطبقات، وبناء شبكات اتصال عن بعد عن طريق التليفونات. ويتضمن المنهج أيضا مفاهيم الجسور وبروتوكولات الشبكات مثل TCP/IP و Ipxtm و Apple Talk (R)

منهج IBM

* يتضمن هذا المنهج مقررات دراسية حول الموضوعات الآتية:

1 ـ لغة الكوبول.

2 ـ قواعد بيانات IBM والقواعد العامة للبيانات.

3 ـ أسس الحاسبات. الآلية كبيرة الحجم Main frame

4 ـ التجارة الإلكترونية.

وتتضمن هذه المقررات تدريب مكثف على لغة الكوبول باعتبارها أكثر لغات البرمجة تداولاً واستخداماً، ففي عام 2000 سوف تستمر لغة الكوبول وتكنولوجيا الحاسبات الآلية كبيرة الحجم في تشكيل أدوات مهمة لتطوير الأعمال التجارية، ولهذا يقدم المنهج تدريباً متعمقاً لمطوري البرامج الجدد والمخضرمين، وتغطي المقررات الدراسية مدى واسع من الموضوعات مثل أساليب البرمجة وأقسام البيانات، والسيطرة على التدفق، وغيرها من تقنيات لغة الكوبول.

* وفي ظل هذا التدريب يستطيع مديرو قواعد البيانات ومطوري تطبيقاتها أن يتعلموا تنفيذ نظم المهام التجارية الحرجة باستخدام IBM قواعد للبيانات العامة أو قواعد البيانات العامة لمايكروسوفت.

* كما يغطي المنهج التكنولوجيا الجديدة للحاسبات الآلية كبيرة الحجم. ويهدف هذا المنهج إلى تقديم تدريب أساسي على مهارات الملاحقة، وعلى نظم التشغيل الأكثر شيوعاً، وعلى التكنولوجيا الملائمة لتطوير الحاسبات الآلية كبيرة الحجم، وعلى طرق الفهرسة وتبادل الصفقات.

* أما منهج التجارة الإلكترونية فهو موجه للعاملين في مجال التكنولوجيا وفي مجال التجارة الذين يريدون التعمق في مجالات التجارة الإلكترونية. ويتضمن تدريبهم الموضوعات الآتية:

1 ـ تجارة الإلكترونية .

2 ـ التعاون وخدمة العميل على شبكة التعريب .

3 ـ دمج وتكامل التكنولوجيا القائمة بالفعل.

ويعتبر منهج التجارة الإلكترونية أساساً ضرورياً لدراسة برامج أخرى في تكنولوجيا التجارة الإلكترونية مثل برمجة جافا، ولوتس نوتس دفينو 4,5 ,4,6

Lotu Notes Domino 4,5K4,6 ، وتأمين الإنترنت، والمناهج المتقدمة في التجارة الإلكترونية.

منهج أنو فورميكس INFORMIX Curriculum

* وهذا البرنامج عبارة عن برنامج تدريبي على الحاسبات الآلية من خلال Server INFORMIX (r) Dynamic ويسمح هذا البرنامج لمديري نظم البيانات والعاملين في مجال قواعد البيانات بأن يتعلموا كيف يديرون ويتصرفون في الأماكن المتاحة على الشبكات، وكيفية تعظيم الأداء، وكيفية إدارة نظم المعلومات بصورة تتيح تأمينها وتكاملها في نفس الوقت.

* وتغطي المقررات الدراسية لهذا البرنامج مدى واسع من المهارات النقدية المتعلقة بالمهام مثل إدارة الملفات والمراجعة وحفظ الملفات (الأرشفة)، وهذه المقررات مهمة جداً في أداء المهام الإدارية لقواعد البيانات، وخاصة تلك المهام المرتبطة بتأمينها ضد اختراق الدخلاء وبالعمل على تكاملها، كما تغطي المقررات الدراسية موضوعات مثل الحفظ وغلق الشيكات بكلمة سر معينة، والفهرسة الفعالة، وكيفية تجزئة الشبكات.

منهج إنتل Intel Curriculum

* يقدم منهج إنتل تدريباً على موديلات التصميم الأساسية الخاصة ببرنامج إنتل المؤهل للحصول على شهادة المتخصص في برامج إنتل المتكاملة.

* وتتناول المقررات الدراسية لهذا المنهج Desk Top/Server Integration Track وهو بهذا يغطي المفاهيم الأساسية اللازمة لفهم أثر الخدمات المتكاملة القائمة على برامج إنتل ونبيتيام تو ومنتجات الماذر بورد، بالإضافة إلى القضايا المتضمنة في تكامل نظم الجودة، وتقدم مقررات مسار الشبكات مواد مكثفة عن كيفية تركيب منتجات إنتل الخاصة بالشبكات، هذا ويبدأ التلاميذ بتعليم المفاهيم الأساسية عن الشبكات ثم يبدءون في تطبيق مكونات إنتل للشبكات على عملهم.

* وتمد مقررات إدارة خدمة العميل المتعلمين بمعلومات عن أدوات الإدارة والمبادرات والبروتوكولات الحالية في صناعة الشبكات، ويتعلم المتعلمون أيضاً الكثير عن الحلول الإدارية التي وفرتها منتجات شركة إنتل.

منهج مايكروسوفت

يهدف هذا البرنامج التدريبي إلى التعريف بمنتجات وبرامج شركة مايكروسوفت، ويتضمن البرنامج التدريبي عدداً من المناهج التي يمكن تقديمها لمديري نظم المعلومات الذين يستخدمون منتجات شركة مايكروسوفت وبرنامج Windows 2000 NT وبرنامج BackOffice(r)، كما توجد برامج لتدريب من يطورون البرامج باستخدام أدوات Microsoft's Visual Studio مثل الفيجوول بيسك، والفيجول سى بلس ++ VVisual C والفيجول إنترديف Visual Inter ،. كما توجد مناهج أخرى للتدريب على مستكشف الإنترنت Internet Explorer و Outlook و Exchange

* وبالإضافة إلى التدريب على استخدام منتجات شركة مايكروسوفت تعد هذه المقررات الدراسية الطلاب على اجتياز الامتحانات التي تعقدها شركة مايكروسوفت.

ومن أمثلة هذه الامتحانات :

1 ـ امتحان شهادة المهني في مايكروسوفت.
2 ـ امتحان شهادة المهني والعامل في الإنترنت في مايكروسوفت.
3 ـ امتحان مهندس النظم في مايكروسوفت.
4 ـ امتحان مهندس النظم ومهندس الإنترنت في مايكروسوفت.
5 ـ امتحان مطور البرامج في مايكروسوفت.
6 ـ امتحان مدير قواعد البيانات في مايكروسوفت.

منهج النيتسكيب
Netscape Curriculum

* يقدم البرنامج التدريبي عدة مقررات دراسية في منتجات شركة نيت سكيب مثل لايف واير Livewire وجافا سكريب JavaScript ، ومنتجات الإنترنت، ومنتجات الشبكات المتداخلة.

* وتتضمن المقررات الدراسية المتصلة بمنتجات لايف واير مكونات وقدرات لايف واير.

حيث مقارنة تطبيقات لايف واير بتطبيقات Html مع التوضيح لكيفية تكامل تطبيقات لايف واير مع قواعد البيانات SOL وتوضح هذه المقررات الدراسية كيفية استخدام لايف واير في إدارة تطبيقات الشبكة الويب.

* وتتناول مقررات جافا سكريبت معالم وبنية لغة جافا سكريبت، وكيفية استخدامها في تطوير تطبيقات تفاعلية مع العملاء على شبكة الويب، كما تقدم أيضاً تدريبا متعمقاً على مفاهيم واستخدامات نموذج جافا سكريبت في تطوير التطبيقات.

* أما نيت سكيب كمبيوتر فهو يضم برامج نيت سكيب على شبكة الويب، وبرامج نيت سكيب نافيجاتور بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من أدوات الإنترنت الخاصة بإرسال الرسائل والأخبار وكيفية توصيل الرسائل لجماعات المناقشة، وكيفية عقد المؤتمرات الحية على شبكة الإنترنت، وكيفية تأسيس صفحة للفرد على شبكة الويب. كما تتضمن البرامج التدريبية تدريب الطلاب على مهارات الاستفادة من مزايا برنامج نيت سكيب كميونيكوتر.

منهج الإنترنت ومهارات استخدام الشبكات

لقد أدركت كثير من المؤسسات أهمية توفير تدريب متنوع وفعال للاستفادة من الفرص التي تتيحها، انتشار شبكات الإنترنت، ويهدف هذا المنهج إلى تقديم مقررات دراسية تعلم المهارات اللازمة لاستخدام الإنترنت للأفراد من مختلف التخصصات بصورة فعالة. وتشمل هذه المقررات وظائف البروزر Browser والبحث الفعال في الشبكة والبريد الإلكتروني ومهارات FTP.

ويمد هذا البرنامج التدريبي الطلاب بفهم لكيفية التفاعل مع الآخرين بفاعلية على شبكة الويب، كما يتناول البريد الساخن وجافا سكريب، وتعتبر هذه المقررات الدراسية ضرورية جداً عند دراسة المقررات المتعمقة الخاصة بالنشر على شبكة الويب وتطوير تطبيقات شبكة الويب كما يوجد برنامج تدريبي آخر يعرف باسم " مدير موقع الويب" ويمد هذا البرنامج المتعلمين بمعلومات تفصيلية عن المشكلات التي يواجهونها عند تطوير وصيانة موقع فعال على شبكة الويب، أما مقررات وظائف السرفير فهي تتناول موضوعات هامة مثل تأمين شبكات الإنترنت، وتعتبر هذه المقررات الدراسية خطوة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها عند دراسة البرامج المتقدمة مثل Lotus Notes(R) Domino(R) Novell(R) Intranet Ware(R)

و

Microsoft (R) Internet Information Server, and Netscape(R) Entreprise Server TM.

البرنامج الثاني
مشروع تعليم غير نظامي

اسم المشروع :

مشروع تطوير قدرات النساء في أحد الأحياء الفقيرة بغض النظر عن التجمع الذي تقع فيه للقضاء على جيوب الفقر.

الهدف المباشر للمشروع :

أحياء جامعي القمامة أشكالاً من الفقر الشديد بالإضافة إلى الظروف البيئية المحيطة التي تحمل الأوبئة، والأمراض نتيجة لتراكم أكوام القمامة، وحيث أن النساء هن أفقر فئات العالم، وبالتالي هن أكثر الفئات اللاتي تقع عليهن وطأة الفقر، فإن هناك حاجة ملحة إلى تعزيز قدرات النساء وإكسابهن المهارات التي تمكنهن من المشاركة بطريقة فعالة في تطوير المجتمعات التي يعيش فيها ومن تحقيق ذواتهن من خلال العمل الخلاق والإبداع والعيش بطريقة كريمة، كما أن الأحياء التي يعيش فيها جامعو القمامة تحتوي على كميات مهدرة من المواد التي يمكن الاستفادة منها لتطوير البيئة المحيطة والحفاظ على التوازن البيئي وتمكين النساء من الحصول على دخل مناسب يمكنهن من تلبية احتياجاتهن الحياتية، أما الهدف الكمي من هذا المشروع فهو تغطية كافة النساء في حي معين.

مخرجات المشروع :

المخرجات المتوقعة من المشروع كما يلي :

- تطوير مهارات 1000 امرأة في مجالات إعادة تدوير القماش المتخلف عن مصانع النسيج.
- الوصول بـ 1000 امرأة إلى القدرة على إنتاج منتجات قابلة للتسويق.
- رفع وعي 1000 امرأة بالحقوق الصحية والقانونية
- رفع وعي الأسر التي انتمى إليها هؤلاء النساء.
- تطوير الظروف البيئية للحي.

عندما نشير إلى عدد (1000) امرأة قد يزيد العدد أو يقل حسب التركيب الديموغرافي للحي الذي يتم التوجه إليه.

تاريخ المشروع :

هناك بالفعل مشروع بدأ عام 1988 من خلال جمعية حماية البيئة من التلوث ويجري تنفيذه في تجمعات الزبالين بالمقطم (القاهرة)، يمكن الاسترشاد بفكرة هذا المشروع، وإعادة تطبيقه في مناطق أخرى مع تطويعه لظروف المناطق المختلفة.

علاقة المشروع بالمشروعات الأخرى :

لا يمكن أن يتم مثل هذا المشروع بمعزل عن مشروعات أخرى، فهذا المشروع يحتاج إلى بيئة محيطة مواتية لتنفيذه، أي أن يقبل رجال الحي اندراج النساء في أنشطة إنتاجية إضافة إلى الحصول على قدر من المعارف حول الحقوق القانونية والصحية والبيئية والحقوقية بصفة عامة، وهذا يستلزم القيام بأنشطة لرفع وعي الرجال أنفسهم بحقوق النساء، كما أن المشروع يحتاج إلى علاقات مع مصانع النسيج للحصول منها على المواد الخام اللازمة للإنتاج ، ومن جهة أخرى، فإن المشروع يحتاج إلى منافذ لتسويق منتجاته، ويحتاج المشروع إلى الحصول على مباركة الجهات الرسمية المسئولة عن المنطقة من مجالس محلية، الخ.

طبيعة المشروع :

تعتبر طبيعة هذا المشروع طبيعة تنموية مستمرة ومتكررة، بمعنى أن هناك دائما أعداداً جديدة من الإناث تصل إلى الإنتاج والمشاركة وتضاف إلى قوى المجتمعات المحلية.

الفئات المستفيدة من المشروع :

رغم أنه يمكن اعتبار المجتمع المحلي بأكمله كفئة مستفيدة إلا أنه يمكن تحديد الفئة المستهدفة في إطار الإناث ما بين 10-50 سنة، من الأميات أو شبه الأميات، أو المتخرجات حديثا من برامج محو الأمية، ولا يتطلب الدخول في هذا المشروع وجود خصائص مهارية حيث أن أحد أهداف هذا المشروع هو إكساب هؤلاء النساء الخصائص المهارية اللازمة لتطوير قدراتهن على الإنتاج الجيد وبطبيعة الحال فإن هذا المشروع يتوجه إلى النساء من الفئات الاجتماعية والاقتصادية الفقيرة.

الإجراءات التخطيطية :

الحاجة إلى المشروع

سبقت الإشارة إلى وجود مواد مهدرة في أحياء جامعي القمامة إضافة إلى التلوث البيئي الذي يسببه تراكم القمامة في الحي، كما أن نسبة الأمية تنتشر انتشاراً واسعا في هذه الأحياء حيث يبدأ الأطفال العمل مبكراً، كما تفتقر هذه الأحياء إلى وجود أبنية تعليمية قادرة على استيعاب كل الأطفال في سن المدرسة، إضافة إلى ذلك فإن نسب الأمية عند الإناث تكاد تصل إلى ضعف نسبة أمية الذكور، مما يشير إلى الحاجة الماسة للتوجه بأنشطة تستهدف تطوير أوضاع المرأة بصفة عامة وتوفير فرص التعليم لها بصفة خاصة، إذن هناك حاجة تعليمية وحاجة اقتصادية وحاجة اجتماعية لتنفيذ مثل هذا المشروع.

مصدر اقتراح المشروع :

يفضل أن يكون مصدر اقتراح وتبني مثل هذا المشروع الجمعيات الأهلية التنموية المعنية بتطوير المجتمعات المحلية، والتي تتبنى مفاهيم التنمية الشاملة، كما أن مثل هذا المشروع يمكن تنفيذه على أكثر من مستوى، كأن يبدأ على مستوى المجتمعات المحلية ثم يتم تعميمه مع تعديله بحيث يتلاءم مع الظروف المختلفة سواء إقليمياً أو قومياً.

ورغم أن هذا المشروع قد ينبع أساسا من مبادرات أهلية، إلا أنه يحتاج إلى دعم من أطراف مختلفة شريكة في عملية التنمية، منها القطاع الخاص الذي يوفر الدعم لهذا المشروع سواء كان الدعم المالي أو على هيئة إعانات عينية مثل القماش المتبقي في المصانع. من ضمن الأطراف المهمة التي من شأنها تيسير تنفيذ هذا المشروع توحد الجهات الرسمية التي تمتلك القدرة على الإعلان عن المشروع في وسائل إعلامها، وتمتلك منافذ البيع كما تملك القدرة على التخفيف من الضرائب على بيع المنتجات وما إلى ذلك من إجراءات إدارية.

يسبق التخطيط للمشروع تحديد الاحتياجات المحلية من حيث المهارات والمعارف اللازمة، كما يتم تبيان مدى ملائمة المشروع لهذه الاحتياجات.

وحتى تنجح مشروعات من هذا النمط، يجدر إقامة مراصد تتشكل من ممثلي الأطراف المختلفة لمتابعة سير هذه المشروعات وتصحيح مساراتها حينما يتطلب الأمر ذلك

وإعادة تحديد وصياغة أهدافها وفقا للظروف العملية ومحاسبة المسئولين عنها.

تخطيط المشروع :

الهدف هو رفع كفاءة النساء في إعادة تدوير المخلفات من القمامة مع تحسين مستوى وعيهن الصحي والبيئي والقانوني والحقوقي. إلا أن اختيار أي مشروع يتطلب القيام بدراسة جدوى مبنية على أساس إمكانية رواج منتجاته، فكم من المشروعات الموجهة نحو المرأة قد انصبت حول أعمال الإبرة والتريكو مما أصاب تلك المشروعات بالفشل لتشبع الأسواق المحلية بالمنتجات وعدم الحاجة الفعلية إليها.

إن إحدى العناصر الأساسية في تخطيط المشروع يكون من خلال توفير الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة له. فيما يتعلق بالموارد المالية، فإن جزءاً منها سوف توفره المبادرات الأهلية التطوعية، وجزء ضئيل منها يوفره المستفيدون من المشروع، وجزء آخر يأتي من خلال تبرعات القطاع الخاص. أما الموارد المادية، فإن الجهات الرسمية قد توفر الأبنية اللازمة لإقامة مثل هذا المشروع وكذلك الأثاث البسيط الذي يتطلبه، وتساهم المصانع في توفير المواد الخام، ومن أجل استمرارية هذا النوع من المشروعات ينبغي أن يصبح المشروع قادراً على الإنفاق على نفسه أي أن مرحلة التبرعات والهبات هي مرحلة أولية لتوفير أساسيات المشروع، أما عن الموارد البشرية، فإنه من المتوقع أن يتم توفير الكوادر البشرية اللازمة للتدريب والإدارة من قبل المنظمات الأهلية في المرحلة الأولى ثم يقوم المشروع بتكوين الكوادر القادرة على إعادة التدريب، وعلى الإدارة من بين الفئات المستفيدة من المشروع، كل ذلك يتطلب التعرف على الاحتياجات المالية والمادية والبشرية الفعلية لمرحلة الانطلاق لتدبيرها قبل بدء المشروع.

إن الاتصال بمصادر التمويل يتطلب جهدا إعلاميا حول أهمية المشروع وأهدافه والنتائج المتوقعة منه، وهو ما يمكن أن تقوم به أجهزة الإعلام من جهة إلى جانب المبادرات الفردية في هذا المجال، إلا أن الجهد الأساسي هو جهد رسمي يستطيع أن يستقطب أكثر من غيره التعاطف مع المشروع والمساندة له.

كذلك فإن التخطيط لهذا المشروع يتطلب أيضاً التخطيط لدورات توعية بين الرجال للحصول على موافقتهم على خروج النساء من المنازل والحصول على قدر من التعليم ومن المهارات ومن المعارف الأساسية في المجالات المتعلقة بحياتهن، وما من شك في أن مثل

هذه المشروعات لا يمكن أن ينجح إلا بمشاركة الرجال ودعمهم. وسوف يتطلب ذلك على المستوى البشري وجود مجموعات من الرجال والنساء المقتنعين بأهمية دور المرأة وأهمية مشاركتها مع الرجال، وهذا يعني أنه إذا كانت الجهة المنفذة لهذا النوع من المشروعات هي الجمعيات الأهلية التنموية التي تعمل في المجتمعات المحلية، فإن هذه الجمعيات تحتاج إلى جانبها جمعيات من نوع آخر أهم نشاطها ينصب على الدفاع الاجتماعي والدفاع عن حقوق الإنسان.

العائد المتوقع :

على الصعيد الاجتماعي سوف يؤدي هذا المشروع إلى إعادة صياغة أدوار الجنسين، أي الخروج من الأنماط المقبولة التي تحجم المرأة في أدوار اجتماعية مرسومة سلفا. كما يؤدي هذا المشروع إلى إنعاش المنطقة التي يتم التنفيذ فيها من خلال زيادة الإقبال على هذه المنطقة وحضور ممثلين من مناطق أخرى إما للتعلم من التجربة ذاتها أو المشاركة في تنفيذها، وهذا ما يوفر احتكاك لأهل المنطقة مع من خارجها. كما أن تعليم النساء سوف يؤثر بدوره في تعليم الأسرة بأسرها، ذلك أنه وجد أن الأطفال الذين ينتمون إلى أسر فيها قدر من التعليم يقبلون أكثر من غيرهم من الأطفال على التعلم، كما أن النساء الواعيات بحقوقهن الصحية والقانونية والحقوقية أقدر على المشاركة في صناعة القرارات على المستوى الأسري وعلى المستوى المحلي.

كذلك من المتوقع أن تدر هذه الأشغال عائدا إضافيا على أسر المنطقة مما يؤدي إلى رواج اقتصادي نسبي وإلى مقومات حياة أفضل.

ورغم أن العائد المباشر قد لا يبدو سريعا، فإن العائد طويل المدى سيتحلى في نوع من الرخاء الاقتصادي إضافة إلى تغيير في العادات والتقاليد والسلوكيات في المجتمع المحيط مع مشاركة أكبر من قبل جميع الفئات في تطوير هذا المجتمع.

أما بالنسبة للوفورات الخارجية للمشروع فحيث أن هذا المشروع مبني على أساس مواد كان يتم التخلص منها تقليدياً، فإن أي منتج للمشروع يتم تسويقه سيحقق عوائد يمكن إعادة استخدامها في تطوير المشروع، وإعطائه سمة الاستمرارية من خلال الاعتماد على الذات.

الإجراءات التنفيذية :

الهيئة المسئولة عن التنفيذ هي الجمعية التي تتبنى هذا المشروع بالتعاون مع جمعيات أخرى تعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، ومع الجهات الرسمية على المستوى المحلي، ومع الهيئات الخاصة التي تدعم المشروع. إلا أن المسئولية الأولى في التنفيذ تقع على الجمعية التي أسست هذا المشروع وتتكون الهيئة الإشرافية من جهتين:

- الجمعية العمومية للجمعية القائمة بتنفيذ المشروع.

- مرصد شعبي يتشكل من الأطراف المختلفة المتعاونة في هذا المشروع.

وهذه الهيئات غير متفرغة، إلا أن الهيئة التنفيذية ينبغي أن تكون متفرغة ويحل أكثر فأكثر داخلها النساء المستفيدات من المشروع.

تمويل المشروع :

هذا المشروع يحتاج إلى مبنى يتم فيه تدريب النساء وتوفير التعليم لهن في المجالات الصحية والبيئية والقانونية والحقوقية. كما يحتاج إلى غرفة كبيرة لعرض المنتجات، وبالإضافة إلى ذلك يحتاج إلى مكان مجهز للاستعمال كمسرح صغير تقوم فيه النساء المستفيدات بعرض عروضهن الفنية من مسرح، وأراجوز، الخ.

كما يحتاج المشروع إلى مواد خام وبعض المعدات (مثل المقصات، الخيط، الكتالوجات، الخ ..) وهو يحتاج بالإضافة إلى ذلك عدد لا يقل عن (5) مدربات فيما يخص إعادة تدوير القماش، ويمكن الاستعانة في مجالات التوعية الصحية والبيئية والقانونية والحقوقية بأعضاء في جمعيات أخرى يقدمون خدماتهم بطريقة تطوعية مع النساء والرجال، كما يمكن الاستعانة أيضا بعرض بعض الأفلام التسجيلية ومواد أخرى سمعية وبصرية.

من المتوقع أن تكون مصادر تمويل هذا المشروع مشتركة ما بين مصادر شعبية ومصادر رسمية ومن القطاع الخاص، إلا أن الضمان الوحيد لاستمرارية هذا المشروع هو في تحوله تدريجيا إلى مشروع معتمد على الذات.

الإجراءات اللازمة لبدء المشروع :

يتحدد مكان تنفيذ المشروع بالموقع الذي يتم فيه جمع القمامة وبمكان إقامة الفئات المستفيدة، فإذا ما اختلف هذا الموقع عن ذلك تكون الأفضلية لمكان جمع القمامة باعتباره مكان عمل والهدف أيضا هو إنعاش هذا المكان وتحسين أحواله بيئيا واجتماعيا واقتصاديا، وهذا ما سوف يستدعى انتقال النساء إلى هذا المكان ويمكن أن توفر الجهات الرسمية وسائل الانتقال المناسبة للنساء من وإلى محال السكن.

يفضل أن يعمل المدربون وقت كامل بحيث يكون هناك متابعة مستمرة لتطور مهارات النساء ولجودة المنتجات التي يتم تسويقها، ومن المهم هنا الاعتماد على مدخل تدريب المدربين الذي يولد أجيال جديدة من المدربين من داخل الجهات المستفيدة من المشروع.

المادة التعليمية :

تتكون المادة التعليمية من شقين :

مادة فنية، ومادة تربوية.

المادة الفنية : عبارة عن التدريب على إعادة تدوير القماش وإنتاج المنتجات الفنية ذات الطابع المفيد، والتي تلقى إقبالا من المجتمع المحلي، ومن المجتمع الأوسع، وعلى الصعيد الدولي، ومن أمثلة ذلك ما تقوم به النساء في الصين من إنتاجه من مخلفات القماش وهي المنتجات التي تحظى بمعارض دولية ويتم بيعها في المؤتمرات والمحافل. عليه، فإن المادة الفنية تحتاج إلى وجود مدربين على قدر عال من الكفاءة والمعرفة بآخر التطورات في هذا المجال، ويمكن لهؤلاء المدربين أن يقوموا في نفس الوقت ببث الوعي البيئي وكذلك بإدخال بعض المعارف الخاصة بالحساب، فعلى سبيل المثال تقوم جمعية حماية البيئة من التلوث التي تعمل بمنطقة منشية ناصر في القاهرة بتنفيذ برنامج تعليمي مرتبط بالنشاط الذي تقوم به المتدربات يتضمن البرنامج دروس تعليم قراءة وكتابة قوائم بأسماء العملاء والأجور وأسعار السلع التي ينتجونها ويؤهل الدراسات لاجتياز اختبارات القراءة الوظيفية والتي تختلف عن امتحان القراءة القومي، كما يحررهن من مجرد الاعتماد على الذاكرة.

أما المادة التربوية : فهي عبارة عن حوارات تؤدي إلى رفع وعي النساء بحقوقهن الصحية

والقانونية والحقوقية، وهناك العديد من المنظمات الأهلية المعنية بحقوق الإنسان وبالدفاع الاجتماعي التي تمتلك برامجها الخاصة والتي يمكن أن تساهم بطريقة فعالة في هذه المجالات.

المتدربون وأسلوب اختيارهم :

يتم أولا إجراء مسح ميداني على المنطقة لتحديد عدد الإناث الموجودات ما بين 10-50 سنة، كما يتم تصنيفهن إلى شرائح عمرية ما بين مراهقات وراشدات، وذلك أنه تبين خطورة الخلط بين الشرائح العمرية المنتمية إلى مراحل عمرية مختلفة تماما وخاصة في الأنشطة التربوية والفنية، أما الأنشطة العامة مثل العروض الفنية وما إلى آخره، فيمكن الخلط بين هذه الشرائح لإظهار مدى التراكم الذي يحدث على امتداد المشروع وتشجيع المستفيدات.

بعد إجراء المسح الميداني، يفضل الاتصال بالقيادات التقليدية في الحي لإقناعهم بفكرة المشروع والتعاون معهم في بث المعلومات حول المشروع والإعلان عنه. كما يتم إجراء حلقات نقاشية مع الرجال من أزواج وآباء وأخوات الفئات المستهدفة يحضرها القيادات التقليدية للتأثير المباشر عليهم وحثهم على تشجيع الإناث على الاندراج في هذا المشروع.

عند التحاق ما بين 20-25 أنثى بالمشروع يبدأ العمل مع أول مجموعة على المستويين الفني والتربوي. ومن المتوقع أن يكتسب المشروع مصداقيته من نجاحاته فتنجذب إليه أعداد متزايدة من النساء بتشجيع من الرجال من ذويهم، ولا ينبغي في أي حال من الأحوال أن يقوم المشروع على الإكراه مما يقوض مقومات نجاحه. أما الحوافز التي قد تحصل عليها المتدربات فهي في مرحلة التدريب عبارة عن حوافز عينية (علبة حليب على سبيل المثال) تتطور كلما أنتج المتدربون إلى المشاركة في اقتسام أرباح المشروع بحيث تصل النساء إلى الإحساس بامتلاك هذا المشروع وبأهمية مراقبتهن لحسن سيره والتطوير فيه.

الخريجات :

يتراوح أعداد الخريجات على حسب الإقبال على المشروع من جهة ومدى نجاح المشروع في تحسين أوضاع حياتهن من جهة أخرى. فلو كانت النتائج غير ملموسة يمكن أن نتوقع نسبا مرتفعة من التسرب. وعلى العكس من ذلك، فإن نجاح المشروع في تمكين النساء والتعزيز من قدراتهن مع تطوير البيئة المحلية والمجتمع المحيط سوف تؤدي إلى انتساب أعداد متزايدة إلى المشروع وربما إلى ابتكار أشكال جديدة من التدريب.

الإعلام والدعوة :

سبقت الإشارة إلى أهمية دور الإعلام في الكشف عن المبادرات المبدعة وتأهيل الرأي العام لقبولها بل وتبنيها، ويعد التليفزيون من أكثر وسائل الإعلام تأثيراً ، فهو وسيلة بصرية تتوجه إلى كل فئات المجتمع من متعلمين، وأنصاف أميين، وأميين، كما أن أجهزة التليفزيون أصبحت تنتشر في كل المناطق حتى النائية مما يضمن اتساع رقعة الإعلان، كما ينبغي أن تقوم القيادات المحلية التقليدية بالدعوة إلى هذا المشروع ويمكن أن نتصور الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الجوامع والكنائس بهذا الصدد.

خطة الدراسة اليومية والأسبوعية :

تعتمد خطة الدراسة على مرونة كبيرة في المواعيد بحيث لا تتعارض مع ظروفحياة النساء في الحي الذي يتم فيه تنفيذ المشروع، وقد تختلف مواعيد الكبار من الإناث عن مواعيد الصغار منهن مما يمكن من استعمال المبنى على فترتين أو أكثر، كما يمكن الاستفادة من تجربة مدارس المجتمع في صعيد مصر في إشراك المتعلمات في وضع خطة الدراسة اليومية، أما خطة الدراسة الأسبوعية، فيقترح أن تكون مهمة مشتركة لطاقم المدربات من خلال اجتماع أسبوعي يتم فيه تقييم ما تم إنجازه في الأسبوع السابق والتخطيط لما يجب عمله في الأسبوع التالي، إلا أن هذه الخطط كلها خاضعة لخطة عامة على مدى ستة شهور أو سنة كاملة يتم فيها تحديد المخرجات المراد الوصول إليها أي:

- قدر المهارات المراد إكسابها.
- توعية المهارات المراد إكسابها
- نوعية المعلومات البيئية والصحية والقانونية والحقوقية المراد توصيلها إلى المستفيدات.

ويمكن أن نتصور مقدرة هذا المشروع على تحقيق قدر ونوعية المهارات المراد إكسابها بحيث تكون المنتجات على مستوى الجودة القابلة للتسويق بل مستوى المنافسة العالمية. أما حول نوعية المعلومات فهي تلك المعلومات التي تؤهل هؤلاء النساء للدفاع عن حقوقهن الإنجابية والصحية وتعرفهن بحقوقهن القانونية وتساعدهن على الحصول عليها وتشجعهن على مناهضة أي شكل من أشكال التمييز الواقع عليهن، بما في ذلك مناهضة العنف الواقع على النساء سواء على المستوى الأسري أو المجتمعي.

مراحل تنفيذ المشروع :

- المرحلة الأولى: لتنفيذ هذا المشروع تتمثل في إجراء مسح شامل للمنطقة لتحديد عدد الذكور والإناث ولتصنيف الإناث حسب الشرائح العمرية المختلفة، كما يمكن أن يتطرق هذا المسح إلى احتياجات الإناث من التعليم والعمل، يتواكب مع المسح الميداني إجراء الاتصالات مع رجال الحي وبالأخص مع القيادات التقليدية وعقد حلقات النقاش والتشاور حول المشروع، وقد تستمر هذه المرحلة لمدة ثلاثة شهور.

- المرحلة الثانية: هي مرحلة الإعلان عن المشروع من خلال أجهزة الإعلام ومن خلال الإعلان المحلي سواء كان على هيئة الخطب الدينية أو على هيئة تصميم ملصقات تعلق في الأماكن العامة تكون معبرة عن فكرة المشروع. يمكن أيضا استعمال الكاسيت في الإعلان عن المشروع. وبهذا الصدد يمكن اعتبار كل الأماكن مشروعة ومناقشة للإعلان: الجوامع، الكنائس، المقاهي، الساحات الشعبية، المدارس، المستشفيات أو العيادات الطبية، الأندية الثقافية، الخ. هذه المرحلة ينبغي أن تكون مكثفة وقد تستغرق من شهر إلى شهر ونصف.

- يتواكب مع المرحلة الأولى والثانية إعداد المناهج التدريبية وإعداد الأبنية.

- المرحلة الثالثة: تبدأ مع انتساب أول دفعة إلى المشروع وبداية الدورات التدريبية، وهي مرحلة قد تمتد من ستة شهور إلى سنة كاملة حسب المخرجات المراد الوصول إليها، تتخلل هذه المرحلة عملية انتساب دفعات أخرى مرة كل ثلاثة شهور بحيث يكون هناك أفواج تتخرج بطريقة دورية أربعة مرات في السنة.

- المرحلة الرابعة موازية للمرحلة الثالثة، وهى عبارة عن متابعة وتقييم ما تم إنجازه، وهذه مهمة تتم بطريقة منتظمة ولا تتوقف طالما استمر المشروع، ويمكن أن تبدأ هذه المرحلة ثلاثة شهور بعد بدء المرحلة الثالثة لإتاحة الفرصة لتراكم الخبرات والإنجازات والتعرف على المشكلات التي تعترض التجربة.

إن كل هذه المراحل تتطلب- كما سبق الإشارة إليه- تكثيف الجهود المشتركة بين الأطراف المختلفة الملتزمة بهذا المشروع. كما تتطلب أيضا تشكيل جهاز ذو طابع نصف شعبي/ نصف رسمي لرصد تطورات المشروع والتدخل عند اللزوم لتصحيح المسارات، هذا يتطلب أيضا اتسام هذا المشروع بالشفافية الشديدة من حيث مصادر التمويل، ومقدار

هذا التمويل وبنود الصرف، ومخرجات المشروع مع إمكانية قيام الجهاز المذكور بزيارات ميدانية إلى موقع المشروع، ويقترح أن يضم هذا الجهاز عدداً من النساء المستفيدات من المشروع والمنتخبات من قبل زميلاتهن. وبالتالي سيكون هناك متابعة داخلية للمشروع ومتابعة خارجية يمكن أن تتم على أساس شهري أو حينما تحتاج الأمور إلى التدخل.

البرنامج الثالث
مشروع تدريب الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين
على مكافحة الإدمان

أولا : التعريف بالمشروع :

- اسم المشروع : مكافحة الإدمان والتعاطي.

- موقع المشروع : أحد مراكز البحوث والتدريب القومية.

ـ الهدف المباشر للمشروع :

* تدريب الأخصائيين النفسيين بوزارتي التربية والتعليم، وأيضا البحوالتعليم العالي على:-

الهدف النوعي: إمكانية التعرف على الشباب المتعاطي لأحد المواد المخدرة في المراحل التعليمية المختلفة.

الهدف الكمي : تدريب 2500 أخصائي نفسي واجتماعي خلال سنة في دورات متساوية المدة تستغرق كل دورة 3 أسابيع يتم التعامل خلالها و 504 متدرب.

- مخرجات المشروع : 2500 متدرب قادر على التعامل مع الأطفال والشباب في مراحل التعليم من 11:22 سنة في شكل توعية وإرشاد لمن لم يتعرض للتعاطي، وفي صورة توجيه لجهات العلاج لمن أصبح في وضع لا يمكن التعامل معه للإقلاع عن التعاطي.

- تاريخ المشروع : يبدأ المشروع من بداية العام العلمي لمركز البحوث من 2000/9/1 وحتى 2001/7/31.

* علاقة المشروع بباقي المشروعات. هو جزء من برنامج قومي شامل لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي على مستوى القطر.

* كما أنه مرتبط بمشروعات أخرى بالأقطار المحيطة تهدف أيضا لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي.

- طبيعة المشروع: هو من المشروعات القومية المستمرة التي تهدف إلى القضاء على ظاهرة الإدمان والتعاطي.

ثانيا: الفئات المستفيدة من المشروع :

- الخصائص العمرية : يسعى المشروع للتعامل مع إجمالي الفئات الوظيفية المتعاملة مع الشباب في شكل رعاية اجتماعية ونفسية بالمدارس والجامعات في حدود العمر الوظيفي المتوقع لهم وهو من 25:40 سنة تقريباً.

- خصائص النوع : يسعى المشروع لتدريب الذكور والإناث على حد سواء.

- الخصائص التعليمية: يتعامل المشروع مع موظفي الرعاية النفسية والاجتماعية من خريجي المعاهد العليا والمتوسطة للخدمة الاجتماعية، وكذا خريجي كليات الآداب والدراسات الإنسانية أقسام الاجتماع وعلم النفس.

- الخصائص الأدائية: من المفترض أن المتدربين أنصاف مهرة ، وقد نالوا قدرا من الدراسة يؤهلهم لتلقي تلك الدورات وللوصول لدرجة من المهارة تمكنهم من التعامل مع الشباب في مجال علاقتهم بالجواهر المحذرة.

- الخصائص الاقتصادية :إن المتدربين من مستويات أدنى السلم الوظيفي التي تتراوح دخولهم ما بين 50:100 دولار شهرياً.

- الخصائص الاجتماعية : يتم التعامل مع متدربين من قاطني العاصمة كمرحلة أولى من حالات اجتماعية مختلفة من حيث مكان ومستوى السكن والحالة الزواجية لهم.

- خصائص أخرى : يفترض أن يتم التعامل مع متدربين من الحاصلين على درجات عليا في تقاريرهم السنوية حتى يمكن ضمان العائد من وراء حصولهم على التدريب في نشاطهم مع الأطفال والشباب في مجال عملهم بعد ذلك ويفضل من يقومون بدراسات تكميلية.

ثالثا : الإجراءات التخطيطية :

- الحاجة إلى المشروع: حاجة اجتماعية ملحة للتنفيذيين والتوعية الصحية حول مخاطر الإدمان والتعاطي، كما أنها حاجة اقتصادية جزئيا حيث تؤثر على اقتصاد الوحدة متمثلة في

الأسرة وفي اقتصاد القطر كجزء من عناصر الاقتصاد.

- مصدر اقتراح المشروع: هيئة رسمية.

- موقع المشروع في سلم الأولويات: مشروع قومي.

- اتخاذ القرار حول إنشاء المشروع:

* اقتراح مقدم من هيئة مركز البحوث والتدريب بإقامة حملة توعية وتثقيف للشباب حول المواد المخدرة.

* تشكيل لجنة لدراسة المقترح وتقديم البدائل الممكنة للقيام بهذا الحل.

* اختيار البديل الخاص بالتثقيف والتوعية باستخدام القائمة بالاتصال بالفئات العمرية المستهدفة.

* وضع خطة مرحليه للتعامل مع الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين.

* استكمال الخطة والموافقة على بنودها.

* البدء في تنفيذ المشروع.

تخطيط المشروع :

* الهدف: توعية الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين بمخاطر الإدمان، والتعاطي على الأطفال والشباب والوصول بهم إلى درجة من الكفاءة بحيث يمكنهم التعامل مع المتعاطين والمدمنين في مجالات عملهم.

تخصيص المواد :

يخصص لذلك 72 ساعة تدريب لعدد 36 محاضراً بالإضافة إلى منظمي الدورة والقائمين على الخدمات الذين يبلغ عددهم 12 فرداً يتقاضى المحاضر 200جنيه عن المحاضرة فتتكلف الدورة مصاريف محاضرات 200ط 36= 7200 جنية ومصاريف تنفيذية تصل إلى 3500 جنية بالإضافة للمصروفات النثرية من كهرباء ومصاريف انتقال تصل إلى 1300 جنيه وأدوات مكتبيه تصل إلى 1000 جنيه.

تنظيم الإجراءات التنفيذية :

متمثلة في إقامة قاعات التدريب. والاتصال بالوزارات التابع لها المتدربين لانتخاب من

سينال التدريب – الاتصال بالجهات التي ستمد المركز بالمدربين.

تنظيم الخطوات التمويلية :

يضع المركز ميزانية التمويل المرحلي لمشروع التدريب وربطها بمصادر التمويل المختلفة وماذا سيتكلف المركز؟ وماذا ستتكلف جهة التمويل؟

مراعاة الحاجات الحالية :

تراعي الخطة التمويلية للمشروع الحاجات الآتية للمرحلة وتنسيبها بعد ذلك إلى إجمالي تكلفة المشروع القومي المخطط له.

تكامل المشروع :

يتكامل المشروع مع المشروعات الأخرى الموجودة بالأقطار، وما إذا كان المتدربون قد حصلوا على دورات سابقة في نفس المجال– واستشراف العوائد المتوقعة لهذا التدريب على خطة التنمية المحلية والقومية.

العائد المتوقع:

العائد الاجتماعي: جيل من الخريجين سليم البنية متوازن العقل

- محاصرة ظاهرة التعاطي والإدمان.
- بيان طرق الوقاية السريعة من الإدمان.
- تصحيح المفاهيم والمعتقدات الخاطئة لدى المدمنين أو المتعاطين عن التعاطي مع بيان أضراره.

العائد الاقتصادي: توجيه الطاقات البشرية نحو العمل والإنتاج

– مكافحة لمرضى المواد المخدرة عن طريق الإسهام في خفض الطلب عليها. العائد المباشر: العمل على تنظيم المجتمع المدرسي مما يعلق به من شوائب وسلوكيات انحرافية تؤدي إلى التعاطي والإدمان.

– توجيه الشباب للتعامل مع أندية وجمعيات الدفاع الاجتماعي ذات الأنشطة المتصلة بمكافحة الإدمان والتعاطي والإفادة من حملة الخدمات المقدمة

العائد بعيد المدى: الارتفاع بمستوى الإنتاجية المستقبلية.

- توفير الكوادر البشرية الصالحة والمؤهلة للعمل والإنتاج.

رابعا ـ السجلات التخطيطية :

يذكر الاهتمام عند القيام بتدريب الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين على بعدين أساسيين هما:-

- التوعية بمخاطر المشكلة.
- الرعاية اللازمة للطلاب الذين وقعوا بالفعل في شراك التعاطي أو الإدمان

رابعاً: الإجراءات التنفيذية :

الهيئة المسؤولة عن التنفيذ:

يتم تمويل هذا المشروع من ميزانية الإدارة العامة للتربية الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية ويبلغ حجم التمويل.

- النفقات الرأسمالية ((6000:4000 جنيه))

-النفقات الجارية من ((5000:3000 جنيه))

مصادر التمويل: مصادر رسمية متمثلة في مجلس الوزراء وميزانية الإدارة العامة للتربية الاجتماعية.

إجراءات تنظيم التمويل ومصادر استمراره: لا يوجد اختناقات في التمويل لصغر حجم الميزانية.

الإجراءات اللازمة لبدء المشروع: تحديد المكان: قاعات البحث والتدريب بالمركز.

التكامل مع العمل: يمكن التكامل والتعاون مع العمل بتدريب المعلمين وقوافل الرعاية الاجتماعية من الطلاب أنفسهم بعد حصولهم على دورات من المتدربين.

- المدربون: ينتمي المدربون إلى أنساق معرفية متنوعة مثل علوم النفس والاجتماع والطب، والقانون

– ويتم الحصول عليهم من الجامعة، ورجال القضاء من وزارة العدل، ورجال دين من الأزهر ووزارة الأوقاف ومفكرين من الدور الصحفية، ومراكز البحوث وأطباء ومتخصصين من وزارة الصحة.

- ويكون هذا لفترات التدريب فقط أي لبعض الوقت.

- المعيار التربوي: إقامة الندوات الدائمة بين المدارس والجامعات وتخصيص حصص دراسية أو محاضرة أسبوعية توضح مخاطر الإدمان ومشكلاته

- المعيار الفني: فتح المجال للمشاركة الطلابية الفعالة في جهود التوعية مع إمكانية الاستعانة بنماذج للطلاب الذين تعرضوا فيما سبق لخبرات إدمانية.

كما يمكن تدريبهم على عقد الحوارات المفتوحة مع الطلاب في هذا السياق.

- إعداد المذكرات: التي تتناول أنواع المخدرات ومصادرها ومدى انتشارها في مصر، والدوافع التي تكمن وراء التعاطي" والفرق بين الشخص المتعاطي والمدمن، ومخاطر الإدمان والتعاطي على الأداء العام والإنتاجية، وأساليب الاكتشاف المبكر، والمصحات التي يجب اللجوء إليها عند اكتشاف شخص متعاطٍ أو أحد في بيئة العمل" أو بين أعضاء الأسرة، وموقف التشريع المصري من التعامل مع المواد المخدرة، ثم جهود وزارة التربية في مواجهة الظاهرة وآثارها على الطلاب. وتدعيمها بالعناصر الفنية كالصورة ومواقف الضبط وما إلى غير ذلك.

- المتدربون: يبلغ عدد المتدربين (2000) متدربا مقسمون على دورات تدريبه

مصغرة العدد بكل دورة (50).

- أسلوب الاتصال بالمتدربين: المكالمات التليفونية والدعاوى البريدية وإعادة التأكيد

أوقات الدراسة: تفرغ من العمل خلال فترة الدورة حوافز المتدربين جعل الدورات أساس في التقييم للترقية

الخريجون : الأعداد الممكن تخرجها هو 2000 متدربا سنوياً معدلات الرسوب لا تتعدى 2٪ نتيجة الأعداد الصغيرة بالدورة التدريبية.

كما أن معدلات التسرب لا تتعدى 1٪ .

الإعلام والدعوة: أعدت دراسات جدوى للمشروع قبل التنفيذ تضمنت التوعية والتأكيد على أهمية المشروع

خطة الدراسة اليومية والأسبوعية: إعداد القاعات – وسائل المواصلات– التأكيد على الحجز بالفنادق لغير المقيمين بالقرب من أماكن التدريب – التأكيد على مواعيد المتدربين والتأكيد على زمن ومكان الدورات.

سياسة التدريب :

- عدد الأفواج 22 فوجاً
- مدة تدريب كل فوج أسبوعين
- ولا يسمح بقبول أفواج متداخلة

ولكن إجراء عمليات التدريب تتم بصورة مستمرة حتى نهاية العام.

مراحل تنفيذ المشروع :

البرنامج الزمني للتنفيذ 11 شهراً

التنفيذ الفعلي يستغرق نفس المدة البالغة 11 شهراً

المؤسسات المعاونة في التنفيذ :

المؤسسات الرسمية :

أ – وزارة التربية والتعليم.

ب – وزارة البحث العلمي والتعليم العلمي بالمتدربين وبعض المدربين.

ج – وزارة العدل.

د – وزارة الأوقاف بالمدربين – والتمويل.

المتابعة: مسئولية المتابعة : رسمية يقوم بها المركز التي تجرى به الدورات

أسلوب المتابعة :

تنظيم المتابعة: بكشوف حضور في كل محاضرة يقوم المتدرب بحضورها.

خامساً : التقويم

أهداف التقويم :

* التأكد من استيعاب المتدربين للأهداف المرجوة من حصولهم على الدورة التدريبية.

* مناقشة النتائج المتوقعة من تأثير هذه الدورة عبر المتدربين على خفض نسب المتعاطين من بين طلبة كل مرحلة.

مراحل التقويم :

القبلي : إجراء المسابقات بين المتدربين للوصول إلى من يمكن أن يحصل على الدورة التدريبية. وليكون فاعلا بدرجة أكبر بعد حصوله على الدورة اعتبار التقارير السرية للمتدربين على الأساس في الحصول على الدورة ، وكذلك المؤهلين للترقية.

المرحلي: تقديم بحوث مصغرة يراعى فيها الاستفادة بما يدرسه المتدرب وما يتدرب عليه من مهارات، وتمكينها وتقييمها من قبل المدربين.

النهائي: تقديم تقرير عن تقييم الدورة سلبياتها وإيجابياتها ليمكن تلافي السلبيات وتنمية الإيجابيات في الدورات المقبلة.

وظيفة التقويم :

العلاقة بين التقويم والمتابعة: يدخل الانتظام في الحضور مع باقي عناصر التقويم من قبل الهيئة الموكل لها عمليات متابعة الحضور والانتظام في تلقي المحاضرات.

العلاقة بين التقويم والتنفيذ: تقدم الجهة المنفذة بيان عن مستوى الخريجين إلى الجهة المرسلة للمتدربين (وزارة التعليم–ووزارة البحث العلمي والتعليم العالي) عن طبيعة وأهداف الدورة ومستوى المتدربين بعد حصولهم عليها، وما يطلب من هذه الجهات ليمكنهم تطبيق ما تدربوا عليه في أماكن عملهم.

العلاقات بين التقويم والتخطيط: يراعى في تخطيط الدورات الجديدة نماذج التقييم التي تملأ بمعرفة المتدربين للتعليق على مستوى أداء الدورة من أماكن ومدربين ومحتوى وأهداف حتى يتم مراعاتها في تخطيط الدورات المقبلة.

العائد الاقتصادي والاجتماعي للمشروع :

العائد الاقتصادي المباشر:- مواجهة خفض الطلب على المخدرات فأحد العوامل المؤثرة على التسرب النقدي من دورة الاتفاق الناتج في الاقتصاد القومي.

- رفع إنتاجية الكوادر البشرية المستقبلية بعلاج حالات التعاطي والإدمان.

العائد الاقتصادي غير المباشر: تخفيض الإنفاق الخدمي في صورة تخفيض الخدمات العلاجية المطلوبة لمواجهة هذه الحالات.

العائد الاجتماعي المباشر:- توفير عوامل الصحة النفسية والمهنية للأسرة المصرية.

- الوقاية من سوء استخدام المواد والعقاقير.

متابعة الخريجين :

تقديمهم أبحاث عن حالات التعاطي والإدمان التي تم التعامل معها وعلى وجه الخصوص الحالات المعقدة حتى يمكنهم تلقي المشورة من مركز التدريب.

سجلات التقويم :

يتم الاحتفاظ بسجلات التقويم بشكل دائم للرجوع لها عند ما تستجد أحد المشاكل المتعلقة بالخريجين. ليتم التعامل مع المشكلة من واقع التقارير التقويمية عن المتدرب الذي تم تخريجه للتعرف على مدى القدرة على التعامل مع هذه الحالات

التقويم :

سوف يتوجه تقويم الفئات المستفيدة في اتجاهين:

- تقويم المهارات المكتسبة.
- تقويم السلوكيات الجديدة.

كما أن هناك شق خاص بتقويم المشروع ذاته:

- مدى قدرته على الاعتماد على الذات.
- مدى مساهمته في تطوير المجتمع المحلي.
- مدى قدرته على تسويق منتجاته.

- مدى قدرته على جذب أعداد جديدة من الفئات المستهدفة.

- مدى قدرته على التعاون مع الأطراف المختلفة.

- مدى قابلية المشروع على تطوير نفسه بما يتناسب مع الاحتياجات الجديدة.

عمليات التقويم تتم بطريقة منتظمة على طول امتداد المشروع: ذلك أن المشروعات ذات الطابع التنموي لا يمكن أن يتم تقويمها وفقا للأنماط المعمول بها في المشروعات التربوية التقليدية، ومن المقترح أن يتم التقويم داخليا وخارجيا من خلال مجموعة المدربين والإداريين من جهة، ومن قبل الجهة الراصدة.

ويؤدي التقويم الموضوعي في حالات كثيرة إلى إعادة بلورة وصياغة أجزاء من الخطة الموضوعة وفقا لما يستجد من احتياجات وخبرات إيجابية أو سلبية.

متابعة الخريجين

إن مشكلة معظم المشروعات التربوية تكمن في عدم التفكير في مرحلة ما بعد التخرج، ويؤدي ذلك في معظم الأحيان إلى ارتداد خريجي المشروعات التنموية إلى الحال الذي كانوا عليه قبل الاندراج في تلك المشروعات، وبالتالي، من المهم ربط الخريجين في حالتنا بالمشروع بحيث يستطيعوا القيام بدور حيوي في إدارته وفي توفير التدريب للمستفيدين الجدد وفي القيام بالأنشطة الاجتماعية والفنية الموجهة نحو المجتمع المحلي، وقد يمكن التفكير في إصدار نشرة صغيرة تقوم بإعدادها الخريجات لتداول الأخبار والخبرات حول أحوالهن من جهة وحول المشروع من جهة أخرى، كما ينبغي إشراك الخريجات في وضع خطط العمل المستقبلية للمشروع والمساهمة في تطويره بحيث يتحول تدريجيا هذا المشروع إلى ملكية أهالي الحي المستهدف.

المصادر

(1) أ. فول وفي موللر: مفهوم الثقافة وبناء العقل في التعليم المستمر، تونس، تعليم الجماهير، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، العدد 43 السنة الثالثة والعشرون سبتمبر 1996، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

(2) أحمد اللقانى، سيد عبد العال: تنسيق وتكامل الجهود الشعبية والرسمية في مواجهة الأمية الحضارية، بيروت،قضايا عربية،السنة السادسة، العدد الرابع، أغسطس 1979.

(3) أرثر أ. ميللر: ثقافات القدرة الإبداعية، علوم الرياضيات وعلوم الطبيعيات، ديوجين العدد 121/177، مركز مطبوعات اليونسكو.

(4) الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار: القاهرة، 1996.

(5) أنطون رحمة: الخطط التربوية في الدول العربية، المجلة العربية للتربية، تونس، المجلد الثامن العدد الأول مارس 1998، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

(6) الطاهر شقرون (منسق)، الطريق السريعة للمعلومات في الوطن العربي، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1999.

(7) الفن وهايدى توفلر: نحو بناء حضارة جديدة- سياسات الموجة الثالثة، تلخيص وتعليق المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، وزارة التربية والتعليم قطاع الكتب سنة 2000.

(8) المجلس القومي للثقافة العربية: العقلانية العربية والمشروع الحضاري، الرباط، الطبعة الأولى 1992.

(9) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، دائرة الإدارة العامة والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية،تخفيف الفقر وصيانة البيئة،(دليل تدريبي)، القاهرة، مركز البحوث العربية.

(10) حامد عمار: دراسات في التربية والثقافة، سبعة إعداد، القاهرة، الدار العربية للكتاب.

(11) جون لو: تعليم الكبار منظور عالمي، سرس الليان، المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي 1987.

(12) جمهورية مصر العربية: المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، عن الدورة الثانية والعشرين سن 1995.

(13) جمهورية مصر العربية: المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا عن الدورة الخامسة والعشرين لسنة 1998.

(14) دنيس آدمز، ماري هام: تصميمات جديدة للتعليم والتعلم، تشجيع التعلم الفعال في مدارس الغد، تلخيص وعرض المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية – القاهرة – وزارة التربية والتعليم 1999.

(15) ديرك رونترى: استكشاف التعلم المفتوح والتعلم من بعد، تلخيص وتعليق المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية 1995.

(16) راجيش تاندو، شبكات المنظمات غير الحكومية التنموية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 1997.

(17) شكري عباس وجمال نوير: تعليم الكبار، القاهرة، مكتبة وهبه، 1980.

(18) صفاء الأعسر: تعليم من أجل التفكير، القاهرة، قباء، 1998.

(19) صلاح الخراشي: دراسة تجريبية لفاعلية استخدام الاكتشاف الموجه في تدريس الرياضيات لتلاميذ الصف السادس الابتدائي في ضوء بعض خصائص الفصل الدراسي في الجمهورية العربية اليمنية،التربية المعاصرة – العدد العاشر – يونيو 1988 مركز التنمية البشرية والمعلومات.

(20) طلعت عبد الحميد: أزمة التعليم الثانوى في مصر، دراسة نقدية، مؤتمر تطوير المدرسة الثانوية العامة في ضوء تجارب المدرسة الثانوية الشاملة، 7/24 إلى 1989/7/27. المركز القومي للبحوث.

(21) طلعت عبد الحميد (محرر) التعليم المستمر،القاهرة، منتدى العالم الثالث سنة 2000.

(22) عبد الله عبد الدائم: الثورة التكنولوجية في التربية العربية، بيروت،دار العلم للملايين. الطبعة الثالثة 1998.

(23) عزة خليل: نمو نظرية الطفل عن العقل وعلاقته بالتغيرات الثقافية – مجلة علم النفس يوليو اغسطس سبتمبر 1999 الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(24) على الحوات: مبادئ التنمية والتخطيط الاجتماعي، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1984.

(25) فاروق فهمي و جول اجوسكي:الاتجاه المنظومي في التدريس والتعليم للقرن الحادى والعشرين، القاهرة المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع سنة 2000

(26) كارو أو كاموتو: تربية الشمس المشرقة، مقدمة في التربية في اليابان، تلخيص وعرض المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة 1999.

(27) ميخائيل فولان وأندى هار جريفز: النمو المهني للمعلم والتغيير التربوي، تلخيص وتعليق المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم قطاع الكتب، 1999.

(28) محمد حسين باقر: قياس التنمية البشرية مع إشارة خاصة إلى الأقطار العربية، نيويورك، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة 1997.

(29) محمد جمال الدين نوير: التنسيق والتكامل فيما بين التعليم غير النظامى وتعليم الكبار والتعليم المدرسى، القاهرة، المجلس القومي للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا.

(30) مى محمود شهاب: شبكات المعلومات التربوية، دراسة مقارنة رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، 1994.

(31) نادر فرجانى: التعليم عن بعد في خدمة التعليم الأساسى في مصر، القاهرة، مركز المشكاة للبحث O، فبراير 1999.

(32) نبيل نوفل: باولوفريرى فلسفته وآراؤه في تعليم الكبار،تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1998.

(33) ليوننج: رجال الأعمال تلاميذ في الجامعة، الصين اليوم، القاهرة، مكتبة تمثيل مجلة الصين اليوم، أبريل 2000.

(34) هـ . س بول: تعليم الكبار، اتجاهات وقضايا عالمية، ترجمة عبد العزيز السنبل وصالح عزب، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1998.

(35) Daphne Yuen pen - Lifelong : the Whole Damn Cycle-, Asingapore perspective 1997, http : 11 www bfelong learning. OrgLpan.htm.

(36) www.un.org/womenwatch/followup/national/lebannap.htm

(37) www.un.org./womenwatch/followup/national/syrianap.htm

(38) www.un.org/womenwatch/followup/national/omannap.htm

(39) Saudiembassy.net/edu/edu-special.html

(40) Saudiembassy.net/profile/EDU/edu-training.html

(41) www.kinghussein.gov.jo/resources3.html

(41) www.birzeit.edu/cede

(43) www.birzeit.edu/cede/diplomas.html